د. احمد المتوكل

قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية

البنية التحتية او التمثيل الدلالي التداولي

دار الأمان
الرباط

د. أحمد المتوكل

قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية

البنية التحتية
أو
التمثيل الدلالي التداولي

1995

الايداع القانوني : 1995/959

ردمك 1-3-9785-9981

دار الأمان

للنشر والتوزيع

4، زنقـة المـامـونيـة

الهاتف :72.32.76 / الرباط

مطبعة ومكتبة الأمنية - الرباط

فهرست

الفصل الأول

المدخل المعجمي : تنظيمه ودوره :

الفصل الثاني
الالتبــاس :

الفصل الثالث

الوجوه القضوية : أنماطها وتحققاتها ووظائفها :

الفصل الرابع

التمثيل الدلالي - التداولي جسرا للعبور : الترجمة :



هدفنا في هذا الكتاب أن نسائل إحدى النظريات اللسانية الوظيفية عمّا يمكن أن تُمدّ به الدّارس الذي يروم مقاربة قضايا اللغة العربية من منظور وظيفي، أي انَطلاقاً من الفرضية العامّة القائلة بأن بنية اللسان الطبيعي الصورية ترتبط ارتباطَ تبعية بوظيفته الرئيسية، وظيفةِ التواصل داخل المجتمعات البشرية.

النظرية اللسانية المعتمدة هي «**نظرية النحو الوظيفي**»، التي اتخذناها إطارا نظرياً عامّا لأبحاثنا السابقة. أمّا القضايا التي ستكون موضوعاً لهذا البحث فقد اخترناها معتمدين معيارين أساسين اثنين : **أولا**، جدة هذه القضايا بالنظر إلى ما بحثنا فيه فيما سبق من أعمالنا فهي إما إشكالات لم نَتَطرق اليها البتة أو عالجناها دون أن نُوفّيها حقها من المعالجة أو تناولناها من منظور نموذج النحو الوظيفي الأول وبقي علينا أن نعيد النظر فيها لتبيُّنِ كيفية تناولها في إطار النموذج الحالي ؛ **ثانيا**، مدى الاستفادة التي يمكن أن تحصّلها لسانيات العربية من دراسة هذه القضايا من ناحية ومدى الربح الذي قد يعود من هذه الدراسة على نظرية النحو الوظيفي من ناحية أخرى.

نتناول هنا بعد التقديم لصياغة النحو الوظيفي الجديدة، أربعَ قضايا كبرى : (أ) **المدخل المعجمي** وتنظيمه ودوره بالنظر الى باقي مكونات النحو حيث نثير إشكالات لم تُثر بعد في إطار هذا النحو كإشكال التمثيل للمشترك اللفظي وللمعاني المجازية وللعبارات المتحجرة وإشكال تنظيم مداخل المعجم المزدوج و(ب) **الالتباس** كظاهرة لغوية عادية حيث

نسائل نظرية النحو الوظيفي عن الإواليات التي توفرها لتأويل العبارات الملتبسة بجميع أنماطها و(ج) الوجوه القضوية التي يمرر بها المتكلم موقفه من فحوى خطابه حيث نحاول أن نرصد أنماط الوجوه المتحققة في اللغة العربية والوسائل (المعجميعة والصرفية والتركيبية والتنغيمية) التي تُسخّرها هذه اللغة للتعبير عنها مثيرين، بالمناسبة، إشكالات عامةً تمس تعريف مفهوم الوجه وما يميزه عن مفاهيم أخرى غالبا ما تختلط به و(د) محل التمثيل الدلالي - التداولي ودوره في عملية الترجمة حيث نبين أن البنية التحتية الدلالية - التداولية تشكّل جِسْرَ العبور من العبارة - المصدر الى العبارة - الهدف وأن أقْدَر انماط البنيات التحتية على الاضطلاع بهذه المهمة هي التمثيلات الدلالية - التداولية التي من قبيل ما تقترحه نظرية النحو الوظيفي كبنيات تحتية.

ومن خلال هذه الدراسات الأربع نمحّص مدى ورود احد الطروح الأساسية في الصياغة الجديدة لهذه النظرية وهو أن عملية تأويل العبارات اللغوية عملية «قوالبية» تسهم فيها قوالب نموذج مستعمل اللغة الطبيعية جميعُها بدرجات متفاوتة يحدّدها نوع وأهمية المعلومة أو المعلومات التي يقتضيها التأويل.

الرباط 5 مارس 1995



مقدمة منهجية

0 - مدخل :

تندرج نظرية النحو الوظيفي في زمرة النظريات اللسانية الوظيفية التي تختلف عن النظريات اللسانية الأخرى (النظريات غير الوظيفية أو " الصورية " كما درج على تسميتها) من حيث مجموعة من الافتراضات عن اللسان الطبيعي أهمها «**افتراض الوظيفية**» القائل بأن وظيفة اللغات الطبيعية هي إتاحة التواصل (أو نوع من التواصل) داخل المجتمعات وأن هذه الوظيفة تحدد، إلى حد بعيد، الخصائص البنيوية (الصرفية، التركيبية، المعجمية ...) للعبارات اللغوية.

وقد مر النحو الوظيفي، بالنظر إلى بنيته العامة، بمرحلتين أساسيتين اثنتين يمثلهما كتابا ديك (ديك 1978 وديك 1989). وتختلف المرحلة الثانية عن المرحلة الأولى في أمرين : **أولا**، أصبح الجهاز الواصف، باعتباره نموذجا لمستعمل اللغة الطبيعية، جهازا مركبا متعدد القوالب ؛ **ثانيا**، انتقل التمثيل التحتي للعبارات اللغوية من بنية بسيطة إلى بنية متعددة الطبقات تتضمن حملا وقضية وجملة على اعتبار أن طبقة الجملة تعلو طبقة القضية وأن طبقة القضية تعلو طبقة الحمل. في ما يلي، نعرض بإيجاز للمبادئ المنهجية العامة التي اعتمدها النحو في المرحلتين معا ثم للبنية العامة التي اتخذها في المرحلة الثانية. وسنتوخى في هذا العرض إدراجَ أهم ما كُتب عن نموذج مستعمل اللغة الطبيعية منذ ظهور كتاب ديك (1989) إلى الآن، وهو ما يميزه عن العروض التي أفردناها للنحو الوظيفي في كتاباتنا السابقة.

1 - المبادئ المنهجية

يمكن أن نعرض لأهم مرتكزات النحو الوظيفي المنهجية من خلال محاور اربعة هي : (أ) وظيفة اللغة و(ب) البنية والوظيفة و(ج) موضوع الوصف اللغوي و(د) ضوابط الوصف اللغوي.

1 - 1 - وظيفة اللغة :

أول ما يميز الأنحاء الوظيفية عن غيرها من الأنحاء أنها تفترض، بالنسبة لوظيفة اللغات الطبيعية، الافتراضين التاليين :

(أ) إذا كانت اللغة بنية أو نسقا من الخصائص الصورية (صوتية، صرفية، تركيبية، معجمية ...) فإن من مقوماتها كذلك أنها تؤدي وظيفة معينة داخل المجتمعات البشرية. اللغة، إذن، **بنية وأداة** في ذات الوقت.

(ب) رغم أنه من الممكن أن تؤدي اللغة وظائف مختلفة (الوظائف الست التي تحدث عنها ياكبسون 1963 والوظائف الثلاث الواردة عند هاليداي 1970 مثلا) فإن وظيفتها الأساسية هي إتاحة التواصل بين مستعمليها. وتكمن أساسية هذه الوظيفة بالنظر الى باقي ما يمكن أن تؤديه اللغة من وظائف في أمرين :

١) يمكن أن تختلف النصوص من حيث الوظيفة الأكثر بروزا (الوظيفة الشعرية مثلا) لكنها لا تخلو من الوظيفة التواصلية ولو كانت هذه الوظيفة تحتل مكانة ثانوية في النص. ولعل ذلك راجع إلى أن الوظائف الأخرى تتحدّد انطلاقاً من وظيفة التواصل. من الأمثلة المعروفة لذلك ما يسمى « **الانحياز**» وهو الخرق المؤدي إلى خلق الصورة الشعرية.

٢) من الوظائف المرصودة، كالوظائف الثلاث الواردة عند هاليدي (الوظيفة التمثيلية والوظيفة العلاقية والوظيفة النصية)، ما لا يعدو أن يكون مجرد أوجه مختلفة للوظيفة التواصلية. في هذا الاتجاه، بينّا (المتوكل 1989) أن وظائف هاليداي الثلاث هذه ليست، في نهاية المطاف، سوى المقومات الثلاثة لعملية التواصل، إذ لا تواصل يمكن حصوله إذا اختلت الوظيفة التمثيلية أو الوظيفة العلاقية أو الوظيفة النصية.

1 - 2 - البنية والوظيفة :

يفترض النحو الوظيفي، كباقي النظريات الوظيفية، بالنسبة للبنية والوظيفة، أنهما متعالقتان بحيث لا يمكن الفصل بينهما وأن البنية تابعة للوظيفة. ويترتب عن هذا الافتراض عدة مسائل أهمها :

(أ) الخصائص البنيوية (الصرفية، التركيبية، المعجمية ...) للعبارات

اللغوية تحددها، إلى حد بعيد، الخصائص الدلالية والتداولية باعتبار المجموعة الأولى من الخصائص وسائل للتعبير عن المجموعة الثانية.

من الأمثلة التي يمكن سوقها في هذا الباب عن علاقة التداول بالتركيب التقديم في اللغة العربية. تختلف الجملة (1 أ) عن الجملة (1 ب) من حيث إن المفعول في الجملة الثانية محتل للموقع الصدر :

(1) أ - قابل عمرو هنداً

ب - **هنداً** قابل عمرو

ومن البيّن أن تَقَدُّمَ المفعول على الفعل في هذه الجملة تحكمه الوظيفة التداولية (بؤرة المقابلة) التي يحملها هذا المكون، على اعتبار أن (1 أ) جواب لاستفهام في حين أن (1 ب) تعيين للمعلومة الواردة (أو المعلومة التي يعتبرها المتكلم واردة).

(ب) إذا كانت البنية والوظيفة على هذه الدرجة من الترابط أصبح من الضروري أن يتخذ موضوعا للوصف اللغوي لا الخصائص البنيوية فقط بل كذلك الخصائص الوظيفية والتعالقات القائمة بين المجموعتين من الخصائص. الوصف اللغوي الذي يمكن أن يتّسم بالكفاية هو، إذن، الوصف القادر على رصد خصائص العبارة البنيوية (الخصائص الصوتية والصرفية والتركيبية والمعجمية) وخصائصها الدلالية والتداولية ورصد العلائق التي تربط بين هذه المجموعة من الخصائص وتلك.

(ج) ويبلغ الوصف اللغوي الكفاية المثلى، من وجهة نظر الوظيفيين، حين يكون النموذج (= الجهاز الواصف) مصوغا على أساس أن يمثل للخصائص الدلالية والتداولية في مستوى البنية التحتية (أو « **العميقة** ») وأن يمثل للخصائص البنيوية في مستوى متأخر من مستويات الاشتقاق (وليكن ذلك في " البنية المكونيّة") وأن يربط بين هذين المستويين عند طريق نسق من القواعد تتخذ دخلا لها المعلومات المتوافرة في البنية التحتية عن الخصائص الدلالية والتداولية. بهذه الصياغة، يستطيع النموذج أن يرصد علاقة التبعيّة التي تربط البنية بالوظيفة، الخصائص البنيوية بالخصائص الدلالية والتداولية. مثال ذلك أننا إذا أردنا أن نصف وصفا كافيا ظاهرة التقديم في الجملة (1 ب)، في إطار وظيفي، توجّب علينا أن نمثل للوظيفة التداولية بؤرة المقابلة (وعلى الأدق بؤرة التعيين) في مستوى البنية التحتية

وأن نصوغ قاعدة تركيبية (قاعدة موقعة على الأدق) تقضي بإحلال المكون المبأر صدر الجملة على أساس تلك المعلومة الوظيفية. وهذه المسطرة مخالفة للمسطرة المتبعة في الأنحاء غير الوظيفية حيث يحدث عكس ذلك فتسند الوظيفة البؤرة إلى المكون المصدر على أساس موقعه.

1 - 3 – موضوع الوصف اللغوي :

يمكن القول بأن جميع النظريات اللسانية تكاد تجمع على أن موضوع الوصف اللغوي هو «**قدرة**» المتكلم - المستمع. إلا أن هذه النظريات تختلف من حيث تحديد هذه القدرة. فلئن كان شومسكي (شومسكي 1977 وشومسكي 1988) يرى أن القدرة قدرتان، «**قدرة نحوية**» صرف و«**قدرة تداولية**»، فإن الوظيفيين (والتداوليين بوجه عام) يذهبون إلى أن القدرة اللغوية قدرة واحدة تجمع بين النحو والتداول ويطلقون عليها مصطلح «**القدرة التواصلية**» (Communicative competence). وقد كتب الكثير عن طبيعة القدرة التواصلية ومقوماتها (ها يمز 1971). أما في نظرية النحو الوظيفي، على وجه التحديد، فإنها ما يُمَكّن «مستعملي اللغة الطبيعية» من التواصل فيما بينهم بواسطة العبارات اللغوية، أي ما يمكّنهم من التفاهم والتأثير في مدخرهم المعلوماتي (بما في ذلك من معارف، وعقائد وأفكار مسبقة وإحساسات) والتأثير حتى في سلوكهم الفعلي عن طريق اللغة (ديك 1989 : 1). وتتكون القدرة التواصلية المتوافرة لدى مستعمل اللغة الطبيعية من خمس ملكات على الأقل وهي : الملكة اللغوية والملكة المنطقية والملكة المعرفية والملكة الإدراكية والملكة الاجتماعية. وتقوم كل من هذه الملكات بدورها في عملية التواصل على الشكل التالي (ديك 1989 :1 - 2) :

(أ) تمكن الملكة اللغوية مستعمل اللغة الطبيعية من أن ينتج ويُؤَوِّل إنتاجا وتأويلا صحيحين عبارات لغوية ذات بنيات متنوعة جدا ومعقدة جدا في عدد كبير من المواقف التواصلية المختلفة ؛

(ب) وبفضل الملكة المنطقية يستطيع مستعمل اللغة الطبيعية، على اعتباره مزودا بمعارف معينة، أن يشتق معارف أخرى بواسطة قواعد استدلال تحكمها مبادئ المنطق الاستنباطي والمنطق الاحتمالي ؛

(ج) وتمكن الملكةُ المعرفية مستعمل اللغة الطبيعية من تكوين رصيد من المعارف المنظمة، وبفضلها يستطيع أن يشتق معارف من العبارات اللغوية كما يستطيع

أن يختزن هذه المعارف في الشكل المطلوب وأن يستحضرها لاستعمالها في تأويل العبارات اللغوية ؛

(د) ويتمكن مستعمل اللغة الطبيعية، بواسطة الملكة الإدراكية، من أن يدرك محيطه وأن يشتق من هذا الإدراك معارف يستطيع استخدامها في إنتاج العبارات اللغوية وتأويلها ؛

(هـ) أما الملكة الاجتماعية فبها يتوسل مستعمل اللغة الطبيعية لمعرفة وضبط الكيفية التي ينبغي أن يخاطب بها مخاطباً معيّناً في موقف تواصلي معين قصد تحقيق أهداف تواصلية معينة.

يستدعي هذا التصور للقدرة التواصلية، طبيعتها ومقوماتها، الملاحظات التالية :

١) تستوجب عملية التواصل عن طريق اللغة، ملكات أخرى غير الملكة اللغوية الصرف. مفاد ذلك أن مستعملي اللغة الطبيعية يستخدمون، وهم ينتجون عبارات لغوية أو يؤولونها، معارف لغوية صرفاً ومعارف أخرى غير لغوية ؛

٢) يَستعمل ديك (ديك 1989 : 1) وهو يعدد الملكات التي تؤلف القدرة التواصلية عبارة « على الأقل». ويستنتج من هذه العبارة أنه من الممكن إضافة ملكات اخرى إلى الملكات الخمس الآنفة الذكر. وقد نفكر على الخصوص، في إضافة ملكة سادسة نسميها «**الملكة الشعرية**» وتكون مهمتها الاضطلاع بإمداد مستعمل اللغة الطبيعية بما يستلزمه إنتاج وتأويل العبارات اللغوية ذات الطابع الشعري. وتتم إضافة هذه الملكة على أساس افتراض أنها جزء من قدرة مستعمل اللغة الطبيعية بوجه عام وليست وقفا على أشخاص معينين. وإذا صح هذا الافتراض تصبح دراسة «الخطاب الأدبي» مندرجة في موضوع الوصف اللغوي العام أي موضوعا من مواضيع النحو (بمفهومه الواسع).

٣) تتضمن الملكة اللغوية الصِّرف، في هذا التصور للقدرة، الجوانب التداولية بخلاف ما نجده في التصور التوليدي التحويلي حيث يفصل، كما سبق أن اشرنا إلى ذلك، بين قدرتين مستقلتين اثنتين : قدرة نحوية وقدرة تداولية. ويترتب عن هذا، كما سنرى فيما بعد، أن وصف الخصائص البنيوية للعبارات اللغوية ليس مستقلا عن وصف خصائصها التداولية. بعبارة أخرى، ليس التداول، في تصور النحو الوظيفي

قالباً مستقلاً عن القالب النحوي يتفاعل معه حين الانجاز انتاجاً وتأويلاً، وإنما هو جزء منه.

٤) مهمة الملكة الإدراكية، حسب التحديد الذي تأخذه في هذا التصور للقدرة، مهمتان : فهي، من جهة، تمكن مستعمل اللغة الطبيعية من استخدام مدركاته الحسية في موقف تواصلي معين لانتاج أو تأويل العبارات اللغوية (تأويل أسماء الاشارة والضمائر ذات الإحالة الإشارية ...) وهي، من جهة ثانية، تتيح له اشتقاق معارف معينة من مدركاته الحسية يضيفها إلى معارفه العامة التي يستخدمها أيضا في عمليتي الإنتاج والفهم. بذلك، نرى وجها من وجوه التفاعل بين الملكتين الإدراكية والمعرفية حيث يمكن أن تتخذ الملكة الثانية دخلا لها خرج الملكة الأولى. وقد يحصل كذلك العكس حيث يمكن أن تستخدَم المعارف العامة (الملكة المعرفية) في التعرف على ما يدرك بالحواس.

٥) يختلف هذا التصور لمكونات القدرة التواصلية عن تصور منظّري ما سُمّي «الدلالة التوليدية» (Generative Semantics) من حيث إن الملكة المنطقية تُشكّل حيّزاً من القدرة التواصلية مستقلاً عن الملكة اللغوية الصِّرف. وقد كان منظّرو تلك النظرية (لاكوف على الخصوص) يذهبون إلى أن إواليات " المنطق الطبيعي " (الاستدلالات التي تُستعمَل في اشتقاق القوى الإنجازية المستلزمة، الاقتضاءات ...) جزء من القدرة النحوية ذاتها.

ولسنا بصدد المفاضلة بين نظريتي النحو الوظيفي والدلالة التوليدية هنا، ولكن، يمكن أن نقول إن الفصل بين الملكتين اللغوية الصرف والمنطقية فصل وارد إذ إنه، على الأقل، يتيح تلافي التعقيد والثقل اللذين يتسم بهما نموذج الدلالة التوليدية فضلا على أن له من الحظوظ ما يجعله أقرب إلى وصف حقيقة القدرة التواصلية المتوافرة لدى مستعمل اللغة الطبيعية.

٦) تُوفّر الملكة الإجتماعية لمستعمل اللغة الطبيعية المعلومات التي تمكنه من استخدام العبارة المناسبة وهو يخاطب مخاطبا معينا في موقف تواصلي معين قصد تحقيق غرض تواصلي معين. من هذه المعلومات ما يتعلق أساسا بالخلفية الاجتماعية - الثقافية للمتخاطبين التي لها تأثير في كلٍّ من إنتاج العبارات اللغوية وتأويلها. ويمكن أن نميز داخل هذه الخلفية الاجتماعية - الثقافية بين ثلاث مجموعات من العناصر :

(أ) العناصر التي يمكن أن يقال عنها إنها كلية وهي العناصر التي تتقاسمها الثقافات الإنسانية على تباينها، و(ب) " العناصر **العامة** وتشكل القاسم الثقافي المشترك بين نمط معين من المجتمعات (= الثقافة الغربية في مقابل الثقافة الشرقية مثلا) و(ج) العناصر الخاصة وهي العناصر التي تنفرد بها عشيرة اجتماعية - ثقافية معينة (= الثقافة العربية، مثلا). وهذه العناصر (أو المجموعات الثلاث من العناصر) تُسهم بدرجات متفاوتة في عمليتي إنتاج وتأويل العبارات اللغوية إلى جانب الملكات الأخرى وتقوم كذلك بدور هام في عملية الترجمة حيث يواجه المترجم إشكال الإئتلاف / الاختلاف الثقافي بالإضافة إلى الإشكالات اللغوية.

٧) تشكّل كل ملكة من ملكات القدرة التواصلية جهازاً مستقلاً من حيث طبيعته وموضوعه والمبادئ التي يعتمدها والقواعد التي يستخدمها لكنها تتفاعل جميعها أثناء إنتاج العبارات اللغوية وتأويلها بحيث يتخذ بعضها دخلاً له خَرجَ البعض ويقوم بعضها، في هاتين العمليتين، بوظائف تختلف عن الوظائف التي يقوم بها البعض الآخر لكنها تكملها.

سنتناول بشيء من التفصيل كيفية تفاعل هذه الملكات، باعتبارها قوالب، في المبحث الثاني.

1 - 4 - ضوابط الوصف اللغوي :

مطامح نظرية النحو الوظيفي تتلخص في ثلاثة مطامح : الكفاية التداولية والكفاية النفسية والكفاية النمطية. وتشكل هذه المطامح، في الوقت ذاته، ضوابط للنظرية تتم على ضوئها المفاضلة بين مختلف النماذج التي يمكن أن تفرزها. وفي ما يلي نعرف بالكفايات الثلاث.

1 - 4 - 1 - الكفاية التداولية :

يكتب ديك (ديك 1989 : 12 - 13) في معرض تعريفه للكفاية التداولية : «نريد من النحو الوظيفي أن يكشف لنا عن خصائص العبارات اللغوية التي لها علاقة بالكيفية التي تستعمل بها هذه العبارات، وأن يفعل ذلك بالطريقة التي تمكّن من ربط هذه الخصائص بالقواعد والمبادئ التي تحكمُ التفاعل اللغوي». ويترتب عن ذلك أن العبارات اللغوية يجب أن تعد لا كذاوت منعزلة، بل كأدوات يستعملها المتكلم داخل سياق تحدده العبارات السابقة، ويُقاس إمكان إدماج النحو

الوظيفي في نظرية تداولية أوسع بدرجة استجابته لضابط " الكفاية التداولية ". وحتى تتم الاستجابة لهذا الضابط، يتعين إرضاء الشروط الأساسية الثلاثة الآتية :

(أ) يجب التمثيل لكل الخصائص التداولية للعبارات اللغوية (كالخصائص الوجهية والخصائص الإنجازية والوظائف التداولية التي تحملها مكونات العبارات ...) ؛

(ب) يجب أن يُمثَّل لهذه الفئة من الخصائص داخل النحو ذاته (أي، بالنسبة للصورة الحالية للنحو الوظيفي، داخل القالب النحوي) لا خارجه ؛

(ج) يجب أن يكون المستوى الذي يُمثَّل فيه لهذه الخصائص سابقا، من حيث مراحل اشتقاق العبارة، على المستوى الذي تحدد فيه الخصائص البنيوية، على اعتبار أن الخصائص الثانية تعكس الخصائص الأولى. ومن الملاحظ أن منظري النحو الوظيفي، يسعون باستمرار، في إرضاء هذه الشروط الثلاثة بإغناء التمثيل للخصائص التداولية وصورنة ما كان منها يستعصي على الصورنة.

1 - 4 -2 - الكفاية النفسية :

يُعتبَر نحوا كافيا نفسيًا النحوُ الذي يعكس، ما أمكن ذلك، النماذج النفسية للقدرة اللغوية وللسلوك اللغوي، ويكون ذلك في اتجاهين : في إتجاه الإنتاج حيث تحدّد الطريقة التي يبنى بها المتكلم العبارة اللغوية ويصوغها واتجاه الفهم حيث تحدّد الطريقة التي يحلل بها المخاطب العبارة اللغوية ويَقوم بتأويلها التأويل الملائم. ويتعين على النحو الذي يسعى في تحصيل هذه الكفاية أن يستجيب للمقتضيين التاليين :

(أ) **أولا** : أن يُقصَى من إوالياته ما ثبت عدم واقعيته النفسية أو ما يُشَكُّ في واقعيته النفسية، كالقواعد التحويلية مثلا. وقد بُني النحو الوظيفي، منذ البداية، (ديك 1978) على أساس عدم استخدام هذا الصنف من القواعد في أي مرحلة من مراحل اشتقاق العبارات اللغوية.

(ب) **ثانيا** : بناء وصياغة النحو على أساس تضمنه لجهازين اثنين، جهاز توليد («**مولد**» بمصطلح الحاسوب) وجهاز تحليل («**محلل**»). وقد قدمت اقتراحات في هذا الباب في إطار حوسبة النحو الوظيفي (ديك وكونوللي 1989، ديك وكاهرل

1992) حيث أضيف في القالب النحوي، إلى جهاز التوليد الذي يضطلع بإنتاج العبارات، جهاز تحليل يقوم بالوظيفة العكسية حيث يُمكّن من إرجاع العبارات المتحققة إلى بنياتها التحتية.

1 - 4 -3 - الكفاية النمطية :

يمكن للنحو أن يحصّل الكفاية النمطية حين يستطيع أن يبني أوصافا للغات تنتمي إلى أنماط مختلفة وأن يرصد، في الوقت ذاته، ما يؤالف بين هذه اللغات المتباينة نمطيا وما يخالف بينها.

للاستجابة إلى ما تقتضيه الكفاية النمطية يجب أن تتسم النظرية بسمتين اثنتين - تبدوان متناقضتين - في ذات الوقت وهما سمتا « **التجريد** » و« **الملموسية** ». فالنظرية اللغوية يجب أن ترقى إلى درجة معقولة من التجريد لتستطيع أن تطبق على لغات متباينة نمطيا كما يجب أن تظل، في نفس الوقت أقرب ما يمكن أن تكون، من الوقائع اللغوية الملموسة كما تتحقق في أي لغة. فإذا اقتربت كثيرا من الوقائع اللغوية للغات معينة كان من العسير انطباقها على لغات أخرى وإذا كانت موغلة في التجريد أصبحت عاجزة عن رصد الوقائع اللغوية كما تتحقق في لغات معينة. وهكذا، يتعين على النظرية الرامية إلى الحصول على درجة معقولة من الكفاية النمطية ان تصوغ مبادئها وقواعدها وتمثيلاتها متوخية توسطا بين التجريد والملموسية يؤهلها لوصف اكبر عدد ممكن من اللغات الطبيعية دون الإخلال بضبط تحققات الوقائع اللغوية داخل كل لغة. في هذا الاتجاه، حاول منظرو النحو الوظيفي أن يقصوا كل ما من شأنه أن يجعل الوصف اللغوي مجاوزاً للحد المعقول من التجريد. من امثلة هذا الضرب من الاحترازات تلافي التمثيل الدلالي الذي ساد في أطر نظرية اخرى كنظرية الدلالة التوليدية. فالمفردات، في النحو الوظيفي يمثل لها في مستوى البنية التحتية ذاتها، على أساس أنها مفردات اللغة موضوع الوصف لا على أساس مجموعة سمات دلالية مجردة تتحقق فيما بعد في شكل وحدات معجمية. فالمحمول «**قتل**»، مثلا، يمثل له، في البنية التحتية كما هو، أي «**قتل**»، لا في شكل البنية الدلالية (2) :

(2) [جعل (س) [لاحي (ص)]]

حيث «**جعل**» و«**لاحي**» سمتان دلاليتان مجردتان تعوضان فيما بعد، عن طريق الإدماج المعجمي، بعد إجراء قاعدة «تصعيد المحمول» بالمفردة «**قتل**».

ومن مميزات هذا التمثيل المباشر ما يظهر جلياً في عملية الترجمة حيث يُمَكّن من ترجمة أبسط وأقل كلفة إذا قيس بالتمثيل عن طريق السمات الدلالية المجردة.

2 – تنظيم النموذج :

أشرنا في ما سبق إلى أنه قد طرأ تطور في نظرية النحو الوظيفي في السنوات الخمس الأخيرة وأن هذا التطور يتعلق أساسا بأمرين : بنية النموذج الواصف ككل وطبيعة البنية التحتية مصدر اشتقاق العبارات اللغوية. وفي المباحث الثلاثة التالية، نعرض لهذا التطور من خلال محاور ثلاثة : نموذج مستعمل اللغة الطبيعية والقالب النحوي والبنية التحتية المتعددة الطبقات.

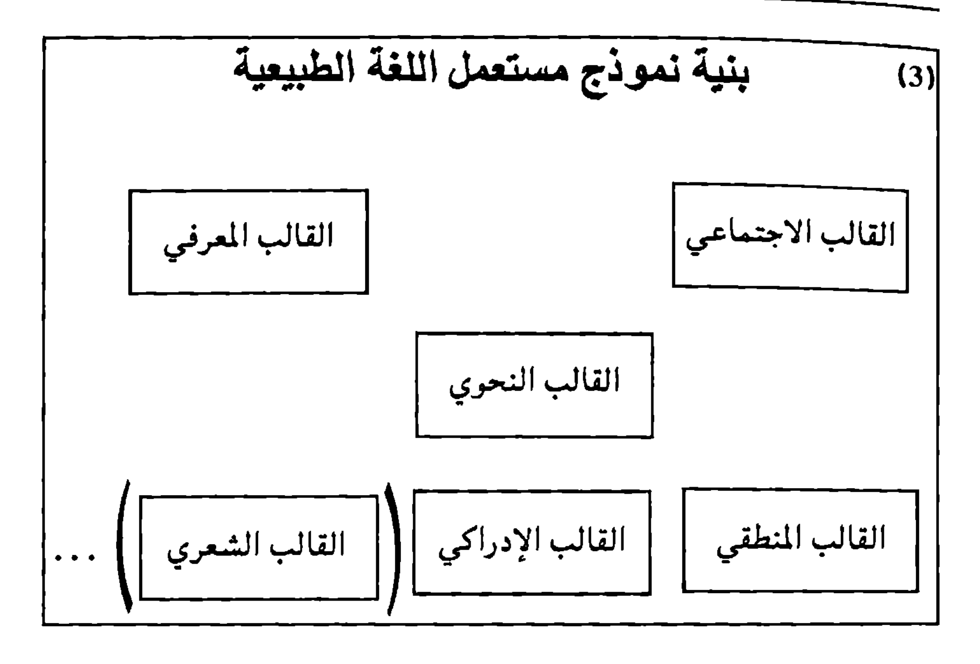
2 - 1 – نموذج مستعمل اللغة الطبيعية :

باعتبار أن موضوع الوصف اللغوي هو، كما تقدم، القدرة التواصلية المتوافرة لدى مستعمل اللغة الطبيعية والتي تتألف من عدة ملكات، صيغ «**نموذج مستعمل اللغة الطبيعية**» على أساس أنه جهاز قالبي يتضمن على الأقل خمسة قوالب يفي كل قالب منها بوصف ملكة من الملكات الخمس. وفي الفقرتين المواليتين نتناول بشيء من التفصيل مكونات نموذج مستعمل اللغة الطبيعية ووظائفها.

2 - 1 - 1 – القوالب :

حسب اقتراح ديك (ديك 1989)، يتكون نموذج مستعمل اللغة الطبيعية من خمسة قوالب هي : القالب النحوي والقالب المنطقي والقالب المعرفي والقالب الاجتماعي والقالب الإدراكي. وهذه القوالب تضطلع بوصف الملكات الخمس التي تتألف منها القدرة التواصلية لمستعمل اللغة الطبيعية. ولنذكر ان قائمة هذه الملكات قائمة مفتوحة بحيث يمكن إضافة ملكات أخرى، إذا ثبت ورود إضافتها، كما هو الشأن بالنسبة للملكة الشعرية.

ونقترح الرسم التالي لتوضيح بنية نموذج مستعمل اللغة الطبيعية والقوالب التي يتضمنها (على أساس إمكان اضافة قوالب أخرى) :



ونفترض في كل قالب من هذه القوالب أن يتضمن بدوره قوالب فرعية. فالقالب النحوي، مثلا، يتألف من ثلاثة قوالب :

(أ) القالب الذي يتكفل ببناء البنية التحتية مصدر الاشتقاق .

(ب) القالب الذي يضطلع بنقل هذه البنية الى بنية مكونيّة.

(ج) القالب الذي يقوم بتحديد الصورة الصوتية لهذه البنية. ويتضمن القالب المنطقي، في مقترح ديك، خمسة قوالب فرعيّة هي : قالب الحدود وقالب المحمولات وقالب الحمول وقالب القضايا والقالب الإنجاري. وقد اقترحنا في مكان آخر (المتوكل 1993 ب) إضافة قالب فرعي آخر أسميناه « **القالب النصي** » تكون مهمته الاضطلاع برصد الاستدلالات المنطقية التي تقوم بين معلومات تنتمي إلى قطع مختلفة من نفس النص. ويمكن أن نفترض كذلك أن القالب الاجتماعي يتضمن، بناءاً على ما قلناه عن أنواع المعلومات التي توفرها الملكة الاجتماعية، ثلاثة قوالب فرعية، قالب العناصر الاجتماعية - الثقافية الكلية وقالب العناصر الاجتماعية - الثقافية العامة وقالب العناصر الاجتماعية - الثقافية الخاصة. ومن المترجح أن تكون القوالب الأخرى قابلة لنفس التفريع بحيث يشمل كل قالب منها قوالب فرعية تتفاعل فيما بينها للاضطلاع بمهمة القالب ككل.

فيما يخص الطريقة التي يُمثَّل بها للمعلومات في قوالب نموذج مستعمل اللغة الطبيعية، فإن ديك (ديك 1989 وديك 1990) يذهب إلى أنها يجب أن «تتكلّم» جميعُها نفس «اللغة» وأن من «اللغات» التي يمكن أن تقترح في هذا الصدد البنيات التحتية كما يتصورها النحو الوظيفي. إذا تبنينا هذا الاقتراح، الذي لا تخفى مزاياه (التوحيد بين قوالب النموذج، الاقتصاد ...) أصبحت المعلومات المنتمية لمختلف القوالب يمثل لها في شكل بنيات من قبيل (4) :

(4) [π_4 وي : [π_3 ق ي :[π_2 وي : [π_1 [φ(س)^1 (س)^2 ...
(سن)] [(6_1)] [(6_2)] [(6_3)] [(6_4)

البنيــة (4) هي البنية التحتية في شكلها العام الذي يجب تكييفه وطبيعة كل قالب من القوالب المعنية بالأمر. وسنفصل القول في هذا في الفقرة الثالثة من هذا المبحث . توحيد لغة التمثيل هذا يصدق على جميع القوالب إلا القالب الإدراكي الذي يقترح ديك (ديك 1989 وديك 1990) أن يتم التمثيل لما يتوافر فيه من معلومات (من مدركات حسية) عن طريق «صور» («Pictures»). هذه الصــور يمكن، طبعا، أن تترجم إلى تمثيلات مفهومية من قبيل (4) حين تنتقل إلى المخزون المعرفي، أي إلى القالب المعرفي.

2 - 1 -2 - وظائف القوالب :

تفترض القالبيـة، عموماً، أمرين : أن يستقل كل قالب عن القوالب الأخرى من حيث موضوعه ومن حيث إوالياته (مبادئه وقواعده) وأن يظل، في الوقت نفسه، منفتحا على تلك القوالب بحيث يتفاعل معها في وصف ظواهر معينة. إلا أن هذا التفاعل لا يحصل بطريقة آلية كما أنه لا يتم بنفس الطريقة بالنسبة لجميع القوالب. ولتحديد طريقة التفاعل بين القوالب، حين يتعلق الأمر بنموذج مستعمل اللغة الطبيعية، يلزم أن نجيب على الأسئلة الثلاثة الآتية :

(أ) متى تشتغل كل القوالب ومتى لا يشتغل إلا بعضها ؟

(ب) ماهي وظيفة كل قالب ؟

(ج) هل جميع القوالب متساوية من حيث الأهمية أم هل تحكم العلاقات القائمة بينها سلمية معينة ؟

ثمة حالات تستدعي اشتغال القوالب الخمسة جميعها (القالب اللغوي والقالب المنطقي والقالب المعرفي والقالب الاجتماعي والقالب الإدراكي) في تأويل عبارة لغوية ما. مثال ذلك الجملة (5) :

(5) هل حصلت على كتاب ديك الأخير ؟

لكي يتمكن المخاطب بهذه الجملة أن يفهمها فهما تاما، يجب أن يشغّل القوالب الخمسة على النحو التالي :

1 - يمد القالب النحوي المؤول بالمعلومات اللغوية الصرف وهي : معلومات صرفية - تركيبية (صيغ المفردات التي تتكون منها العبارة والمقولات المعجمية التي تنتمي إليها والعلاقات الدلالية والتركيبية والتداولية القائمة بين هذه المفردات ...) ومعلومات دلالية (معاني المفردات، معنى العبارة ككل) ومعلومات تداولية (القوة الإنجازية التي تواكب العبارة ككل باعتبارها قوة إنجازية حرفية). فبفضل هذه المعلومات يستطيع المخاطب أن يدرك « المعنى اللغوي» للعبارة المعنية بالأمر.

2 - يوفر القالب المعرفي للمؤوّل المعلومات التي تُوصِله الى التعرف على ما تحيل عليه العبارة «**كتاب ديك الأخير**». ولا يستطيع أن يتوصل إلى ذلك إلا إذا توافرت لديه المعلومات التالية : أن ثمة لغويا يسمى ديك وأن هذا اللغوي قد كتب مجموعة كتب وأن آخر هذه الكتب كتاب ظهر في سنة 1989 ويحمل عنوان «**نظرية النحو الوظيفي : بنية الجملة** ».

3 - على اعتبار أن الجملة (5) واردة في مقام الالتماس لا السؤال المحض (على اعتبار أن المراد بها طلب المتكلم من المخاطب إعارته كتاب ديك الأخير)، توكل مهمة اشتقاق القوة الإنجازية المستلزمة مقاميا (أي الالتماس) إلى القالب المنطقي. وتتم هذه العملية الاشتقاقية كما هو معلوم عن طريق قواعد استدلالية تربط بين البنية التحتية الممثل لها في القالب النحوي والبنية التحتية التي يمثل لها داخل القالب المنطقي.

4 - لكي يتوصل المؤوّل إلى إدراك أن المراد التماس، يجب أن يلجأ إلى القالب الاجتماعي الذي يمده بالمبدإ القاضي بأن الطلب الصادر عن شخص ذي وضع اجتماعي مماثل (أو مساو) يكون التماسا (لاأمرا ولا دعاء). هذه المعلومة تُستخدَم

في عملية اشتقاق القوة الإنجازية المستلزمة مقاميا، أي الالتماس وتمنع، في الوقت ذاته من أن تؤول العبارة على أساس أنها تحمل قوة إنجازية أخرى.

5 - وقد يشتغل القالب الإدراكي كذلك في تأويل العبارة المعنية بالأمر حيث يمكن للمخاطب أن يستعين في عملية التعرف على الكتاب المقصود بالصورة التي له عنه (كتاب ذو حجم معين ولون معين ...).

وثمة حالات لا تستدعي تشغيل القوالب الخمسة كلها. من هذه الحالات أن تكون العبارة اللغوية المراد تأويلها حاملة لجل المعلومات التي يقتضيها التأويل أو أن تكون دلالة العبارة هي الدلالة المقصودة أو أن تكون العبارة غير موسومة اجتماعيا. ففي الحالة الأولى يمكن الاستغناء عن القالب المعرفي وفي الحالة الثانية عن القالب المنطقي وفي الحالة الثالثة عن القالب الاجتماعي.

وتتمثل هذه الحالات الثلاث في العبارة التالية :

6 - اعرني كتاب ديك، اللغوي الوظيفي، الذي يحمل عنوان «**نظرية النحو الوظيفي**» والذي ظهر سنة 1989 ضمن منشورات «**فوريس**» بلون أصفر.

فالعبارة ذاتها تمدُّ المخاطب بكل المعلومات التي تمكّنه من تأويلها تأويلا كافيا ملائما بحيث لا يحتاج اللجوء إلى معلومات أخرى غير المعلومات الواردة في العبارة. في تأويل هذا الضرب من العبارات، يمكن القول بأن القالب النحوي لا يحتاج أن يساعده قالب آخر.

ويمكن الخروج، بالنسبة لهذه النقطة، بالتعميم التالي : كلما كانت العبارة غنية من حيث المعلومات التي تحملها كان دور القوالب الأخرى غير القالب النحوي، أقل أهمية، وكلما افتقرت العبارة من حيث حمولتها الإخبارية كانت ضرورة اللجوء إلى هذه القوالب (أو بعضها) أكبر. إلا أنه من الملحوظ أن التواصل العادي يتم، عامة، عن طريق تشغيل القوالب الأخرى بالإضافة إلى القالب النحوي، ويحدث ذلك، خاصة، بين متخاطبين تقوم بينهما علاقات تعارف تمكنهما من التواصل بأقل عدد ممكن من العبارات اللغوية. ويمكن القول هنا كذلك، بأنه كلما توافرت المعلومات غير اللغوية (المعلومات التي يمدنا بها القالب المعرفي، والقالب الاجتماعي، والقالب الإدراكي) قل الاحتياج الى المعلومات اللغوية وكان التواصل ممكنا، بالتالي، عبر عدد قليل من العبارات. مثال ذلك أنه إذا كان المخاطب يملك من المعلومات ما يضمن له

إدراك مقصد المتكلم وكان المتكلم يعلم ذلك جاز أن يتم التواصل عن طريق العبارة (7) عوضا عن العبارتين (5) و(6) :

(7) كتاب ديك الأخير !

على أساس أنها تحقق الغرض التواصلي الذي تحققانه (أي طلب المتكلم من المخاطب إعارته كتاب «**نظرية النحو الوظيفي**»).

أما فيما يخص العبارات ذات الطابع الشعري (= العبارات المنتمية إلى « الخطاب الأدبي ») فإن تأويلها يحتاج إلى استخدام القالب السادس (القالب الشعري) بالإضافة إلى القالب النحوي وربما قوالب أخرى على افتراض أن القالب الشعري يحتوي من المبادئ والقواعد ما يمكّنه، بالتفاعل مع قوالب أخرى، من وصف الظواهر المسماة « **شعرية** » وصفا كافيا ملائما. ولنأخذ مثالا لذلك العبارة التالية :

(8) كان خالد أسدا في المعركة.

نفترض أن المخاطب بهذه الجملة يتمكن من تأويلها على الشكل التالي:

(١) يمده القالب النحوي بالمعلومات اللغوية التالية : (أ) دلالات المفردات الواردة في الجملة ؛ (ب) العلائق التركيبية القائمة بينها (= كون «**أسد**» محمولا و«**خالد**» فاعل و«**المعركة**» لاحق مكاني ...) ؛ (ج) العلائق الصرفية (الجهة: تام، الزمن : المضي) ؛ (د) العلائق التداولية (كون الجملة خبرية وكون «**خالد**» محورا و«**أسدا**» بؤرة ...) ؛

(٢) ويمده القالب المعرفي بما يقتضيه التعرف على الشخص الذي يحيل عليه الاسم «**خالد**» كما يوفر له ما يمكنه من تأويل الألف واللام في الاسم « **المعركة**» على أنها «**عهدية**» أو على أنها «**ذكرية**» ؛

(٣) ويتوقف المؤوّل عند العلاقة بين المحمول «**أسد**» والموضوع الفاعل «**خالد**» التي تتسم بالغرابة بالنسبة للقالب النحوي وبالنظر إلى القالب المعرفي. فمن قيود التوارد التي يفرضها المحمول «**أسد**» على الموضوع الفاعل أن يتسم بسمة «**حيوان**» (حي غير إنسان) وهو قيد يمنع من حمل هذه المفردة على أية مفردة دالّة على الإنسان كما هو الشأن بالنسبة لما ورد في الجملة (8). ومن المعارف العامة لدى مستعملي اللغة الطبيعية أن الإنسان والأسد ينتميان إلى نوعين مختلفين وإن تآسرا

من حيث الجنس بحيث لا يجوز عقلاً أن يتخذ أحدهما وصفاً للآخر. بالرغم من ذلك، لا يعد المخاطب الجملة (8) جملة لا حنة بل يتعدى ذلك إلى تأويلها على أساس أن العلاقة بين المفردتين المعنيتين بالأمر علاقة مجازية تقوم على نقل إحدى سمات الأسد - وهي الشجاعة - إلى خالد. السؤال الوارد هنا هو التالي : ما الذي يؤهل المخاطب الى إدراك العلاقات المجازية وإعطاء العبارات التي يرد فيها هذا الضرب من العلاقات التأويل الملائم ؟

يمكن أن يجاب على هذا السؤال في إطار افتراضين اثنين :

أولا : يمكن أن نفترض أن ما يؤهل المخاطب لذلك تفاعل بين الملكات اللغوية والمعرفية والمنطقية. ويتم، إن صح هذا الافتراض، رصد العلاقة المجازية بواسطة القالب النحوي والقالب المعرفي والقالب المنطقي التي تتفاعل، في هذا الباب، على الشكل التالي : تقدم العلاقة بين المفردتين، في القالب النحوي، على أساس أنها تخرق قيد توارد ويمد القالب المعرفي المؤول بمعلومة أن الأسد والإنسان، على تباينهما، يمكن أن يتآلفا من حيث بعض الصفات كالشجاعة ويمكن للمؤول أن يتوصل الى أن المراد بالعبارة (8) وصف خالد بالشجاعة عن طريق استدلال منطقي يستعمل المعلومتين الواردتين في القالبين النحوي والمعرفي. هذا الافتراض يذهب، كما يمكن ان نلاحظ، في الاتجاه الذي ذهب فيه سورل (سورل 1979). ومن مستلزماته أنه يعفينا من إضافة القالب الشعري إلى القوالب الخمسة على اعتبار أن الخطاب المجازي لا يقتضي ملكة قائمة الذات مستقلة عن الملكة اللغوية.

ثانيا : يمكن أن نفترض، في المقابل، ان الظواهر المجازية بصفة عامة، بما فيها الظاهرة الممثل لها في الجملة (8)، من اختصاص قالب مستقل، القالب الشعري، على اعتبار أن المجاز من جوانب اللغات الطبيعية التي تقتضي لدى مستعمل اللغة ملكة قائمة الذات مختلفة عن الملكة اللغوية الصرف وإن كانت تتفاعل معها (ومع غيرها من الملكات). في هذا الاتجاه، تصبح العلاقات المجازية - كالعلاقة القائمة بين المحمول والموضوع الفاعل في الجملة (8) - من اختصاص القالب الشعري الذي يمكن أن يستعين على وصفها بقوالب أخرى إضافة الى القالب النحوي. في هذا الإطار يمكن تصور هذا القالب على أساس أنه مجموعة من المبادئ ونسق من القواعد يضطلعان برصد الظواهر المجازية باختلاف أنماطها وبوصف ما يشكل « **أدبية** » الخطاب الأدبي بوجه عام.

وتجدر الإشارة، بهذا الصدد، الى أن للقالب الاجتماعي - أيا كان الافتراض المتبنّي - دوراً في وصف الظواهر المجازية، إذ إن هذه الظواهر، كباقي الظواهر اللغوية، تخضع إلى حد بعيد للعوامل الثقافية. من ذلك أن الاستعارات السائغة في ثقافة ما لا تسوغ ضرورة في غيرها من الثقافات. فالاستعارة الواردة في الجملة (8)، مثلا، قد لا نجد لها نظيرا في الثقافة الفرنسية حيث من المستبعد أن يشبه الإنسان بالأسد لشجاعته :

(9) ? Jean était un lion à la bataille.

ويتضح هذا جليّاً حين نقارن بين الجملة (10) ومقابلتها الفرنسية (11):

(10) هند قمر !

(11) * Marie est une lune

فيما يتعلق بوظائف قوالب نموذج مستعمل اللغة الطبيعية فإنها تتحدد بالدور الذي يلعبه كل قالب في عمليتي انتاج وتأويل العبارات اللغوية. إذا رجعنا إلى ما يميز كل ملكة من الملكات التي تشكل القدرة التواصلية، استطعنا أن نحدّد على وجه التقريب - ادوار القوالب التي تضطلع بوصفها على الشكل التالي :

(١) يتكفل القالب النحوي بإنتاج العبارات اللغوية وتأويلها إنتاجاً وتأويلاً سليمين بالنظر إلى الموقف التواصلي. وتتم عمليتا الإنتاج والتأويل (أو التوليد والتأويل) عبر القوالب الفرعية (تكوين البنية التحتية، قواعد التعبير، القواعد الصوتية) التي يتضمنها القالب النحوي.

(٢) ويقوم القالب المنطقي بمهمة اشتقاق بنيات تحتية من البنية التحتية المحددة في إطار القالب النحوي عن طريق قواعد استدلال، وتشكل البنية المشتقة جزءا من التمثيل الدلالي - التداولي للعبارة اللغوية يؤخذ بعين الاعتبار لا بالنسبة للتأويل الدلالي فحسب بل كذلك بالنسبة لبعض من قواعد التعبير (إسناد الوظائف التداولية، إسناد النبر والتنغيم ...) التي تقتضي معلومات لا تتوافر إلا في هذه البنية المشتقة.

(٣) ويضطلع القالب المعرفي بتخزين المعارف التي ترد عليه من القوالب الأخرى وتنظيمها لاستعمالها، حين الحاجة، في تأويل العبارات اللغوية.

(٤) ويقوم القالب الاجتماعي بتحديد الكيفية التي يجب أن يتم بها التواصل بالنظر الى الخلفيات الاجتماعية التي تكتنفه.

(٥) أمّا القالب الإدراكي فيتكفّل باشتقاق معارف من المدرك الحسي وتخزينها في القالب المعرفي قصد استعمالها، إن دعت الحاجة، في إنتاج وتأويل العبارات اللغوية.

انطلاقا من هذه التحديدات للأدوار التي تقوم بها قوالب نموذج مستعمل اللغة الطبيعية يمكن أن نقسم هذه القوالب إلى فئتين : قوالب آلات وقوالب مخازن. تضم الفئة الأولى القالبين النحوي والمنطقي (يضاف إليهما القالب الشعري إن ثبت ورود إضافته) في حين تضم الفئة الثانية القالب المعرفي والقالب الادراكي والقالب الاجتماعي.

ويكمن الفرق بين الفئتين في أن القوالب الآلات هي التي تضطلع، بصفة فعلية، بإنتاج العبارات اللغوية وتأويلها بينما يقتصر دور القوالب المخازن على إمداد القوالب الآلات بما تقتضيه عمليتا الإنتاج والتأويل من معلومات غير لغوية (= مدركات حسية، معارف عامة، مواضعات اجتماعية ...).

أما فيما يخص الأهمية، فمما لا يحتاج الى برهنة أن القوالب الآلات أهم من القوالب المخازن. ويتضح ذلك من أن القوالب الأولى دائمة الاشتغال في حين أن القوالب الثانية لا تشتغل إلا إذا احتيج إليها. ويمكن كذلك القول بأن الأهمية تتفاوت داخل الفئة الأولى من قالب إلى آخر. فممّا لا يجادل فيه أن القالب النحوي أهم من القالبين المنطقي والشعري إذ إنه من الممكن - على ندرة ذلك - أن تقتصر عمليتا الانتاج والتأويل على هذا القالب وحده. وفي المقابل، لا يُتصوَّر أن يستغنى عن هذا القالب إذا تعلق الأمر بإنتاج أو تأويل عبارة لغوية ما. ولعل من الممكن كذلك إقامة سلمية بين القوالب المخازن نفسها يكون القالب الإدراكي بمقتضاها دون القالبين المعرفي والاجتماعي أهمية. ومن تعليلات ذلك أن التواصل عبر اللغة لا يحتاج في جميع الحالات إلى استخدام المعلومات التي يقدمها السياق الحسي. ويصدق هذا على كل العبارات - وهي كثيرة - التي يمكن أن تُؤوَّل دون اللجوء إلى هذا الضرب من المعلومات السياقية. أما القالب الاجتماعي فيمكن أن نقول عنه إن ضرورة استخدامه دون ضرورة استخدام القالب المعرفي إذ إن ثمة انماطاً من الخطابات - كالخطاب العلمي

مثلا - يمكن أن توصف بأنها محايدة اجتماعيا. في مقابل ذلك، يبدو من الصعب وجود خطاب يُستغنَى فيه استغناء كليا عن مخزونات القالب المعرفي.

يُستخلص مما قلناه عن أهمية القوالب بالنظر إلى بعضها البعض أننا إذا اتخذنا المهمة وضرورة الاستخدام معيارين لترتيبها استطعنا أن نخرج بالنتائج التقريبية المؤقتة التالية :

(أ) القوالب الآلات قوالب رئيسية إذ إنها هي التي تقوم بمهمة الإنتاج والتأويل في حين أن القوالب المخازن قوالب مساعدة إذ إنها تكتفي بإمداد القوالب الآلات بما تحتاجه من معلومات حين يقتضي الأمر ذلك ؛

(ب) لا تتساوى القوالب المخازن من حيث ضرورة استخدامها. فلئن كان القالب المعرفي حاضرا في جل أنواع الخطابات ثمة أنماط خطابية يتسنّى فيها الاستغناء عن القالب الاجتماعي أو عن القالب الإدراكي أو عنهما معا ؛

(ج) وتقوم بين القوالب الآلات كذلك تراتبية تجعل من القالب النحوي القالب الأساس بالنسبة إلى القالب المنطقي (وإلى القالب الشعري إن صح ورود إضافته). وتكمن أساسية القالب النحوي في كونه القالب الوحيد الذي لا يمكن تصور الاستغناء عنه إذا كان التواصل تواصلا لغويا من جهة وفي كونه يستطيع أن يفي بوصف بعض أنماط العبارات اللغوية دون اللجوء إلى قالب آخر من جهة ثانية. ويحصل ذلك حين يتعلق الأمر بالعبارات التي لا يقتضي إنتاجها أو تأويلها معلومات أخرى غير المعلومات اللغوية، كالعبارات التي من قبيل (12) :

(12) اشترى طالب كتابين.

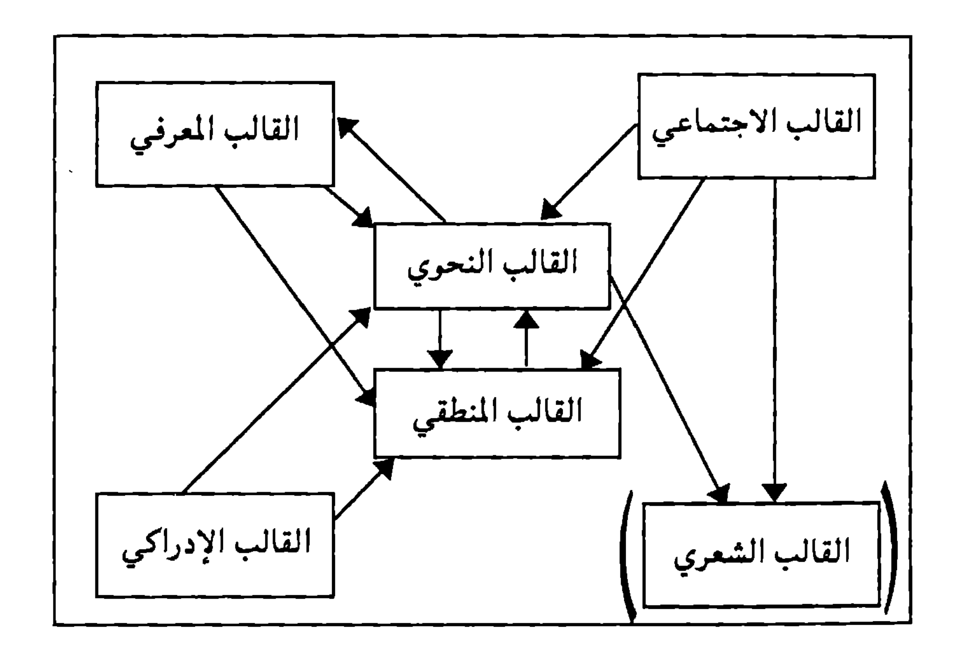
(د) إذا استثنينا القالب النحوي الذي يفرض حضوره في إنتاج وتأويل جميع العبارات اللغوية، تظل أهمية القوالب رهينة، في الواقع، بأمرين :

١) نمط الخطاب الذي تنتمي إليه العبارة بحيث تختلف ادوار القوالب باختلاف الأنماط الخطابية فلا يقوم القالب المنطقي، مثلا، في تأويل خطاب مبني على الاستلزامات الحوارية بنفس الدور الذي يقوم به في تأويل خطاب ذي دلالات حرفية صريحة ؛

٢) والوضع التخابري القائم بين المتخاطبين حيث يحصل، في مقامات «الألفة» أن يتقلص دور القالب النحوي فتُعتمد - في الانتاج والتأويل - المعلومات غير اللغوية المتوافرة في القوالب الأخرى التي تكتسب، بذلك، أهمية ليست لها في مقامات أخرى.

ويمكن توضيح الأدوار التي تقوم بها قوالب نموذج مستعمل اللغة الطبيعية والعلائق القائمة بينها، في حالات اشتغالها جميعها، عن طريق الرسم التالي :

(13)



2 - 2 - القالب النحوي :

تبين في الفقرة السابقة أن القالب النحوي هو القالب الآلة الأكثر أهمية بالنظر إلى إنتاج العبارات اللغوية وتأويلها. وقد أوضحنا كذلك أنه، خلافا لما يمكن أن يكون عليه الأمر في نظريات لسانية أخرى، لا يتضمن التركيب (بمعناه الواسع حيث يشمل كذلك الصرف والأصوات) والمعجم والدلالة فحسب بل كذلك التداول، وفي هذه الفقرة نعرض لمكونات هذا القالب (= قوالبه الفرعية) وكيفية اشتغالها.

2 - 2 -1 - التمثيل التحتي :

تشكّل مصدرا لاشتقاق العبارة اللغوية بنية تحتية تمتاز بالسمات التالية :

(أ) تمثل هذه البنية للمعلومات المتعلقة بكل من الخصائص الدلالية والخصائص النحوية (الصرفية - التركيبية) والخصائص التداولية. ويتضمن هذا التمثيل جميع المعلومات التي تقتضيها القواعد المسؤولة عن نقل هذه البنية إلى بنية مكونية (=قواعد التعبير) ولا يتضمن غيرها.

(ب) العناصر المتوافرة في هذه البنيات فئات ثلاث : (١) وحدات معجمية (مفردات اللغة موضوع الوصف) و(٢) مخصصات (= مؤشرات للخصائص الصرفية - التركيبية) و(٣) وظائف (دلالية وتركيبية وتداولية).

(ج) تنتمي هذه العناصر إلى طبقات أربع تحكمها سلّمية معينة، وهذه الطبقات هي : الحمل المركزي والحمل الموسّع والقضية والجملة (أو الطبقة الإنجازية).

(د) البنية التحتية بنية غير مرتبة.

ونؤجل التفصيل في مميزات هذه البنية إلى الفقرة 2 - 3.

2 - 2 -2 - قواعد التعبير :

تشكّل قواعد التعبير نسقاً من القواعد تضطلع بنقل البنية التحتية إلى بنية مكونية بنقل التمثيل الدلالى - التداولي إلي بنية صرفية تركيبية. وتنقسم هذه القواعد، بالنظر إلى مجال تطبيقها، إلى مجموعات ثلاث وهي :

- القواعد الصرفية ؛
- وقواعد الموقعة ؛
- وقواعد إسناد النبر والتنغيم.

وفي ما يلي نعرض ، بإيجاز، للدور الذي تقوم به هذه المجموعات الثلاث من القواعد داخل القالب النحوي.

2 - 2 - 2 -1 -القواعد الصرفية :

تجدر الإشارة هنا إلى أن النحو الوظيفي يميز، بالنظر إلى صيغ المفردات،

بين نوعين من العمليات : العمليات التي يتم بواسطتها اشتقاق مفردات من مفردات أخرى (= مفردات فروع من مفردات أصول) والعمليات التي تحدّد الصور التي تتحقق فيها المفردات. العمليات الأولى قواعد اشتقاق والعمليات الثانية قواعد صرفية. وتنتمي قواعد الاشتقاق إلى المعجم حيث يتم اشتقاق مفردات (محمولات وحدود) فروع من المفردات الأصول كما هو الشأن بالنسبة للمحمولات العلية والمحمولات الانعكاسية ومحمولات المطاوعة وغيرها. أما القواعد الصرفية فإنها تندرج في النحو ذاته (بمعناه الضيق)، أي في قواعد التعبير.

ويمكن التمييز داخل القواعد الصرفية بين القواعد التي تُعنَى بتحقيق المحمول والقواعد التي تعد مسؤولة عن تحقيق الحدود. يتم عن طريق تطبيق الفئة الأولى من القواعد إعطاء الصيغة الصرفية لمحمول الجملة على أساس المعلومات الواردة في البنية التحتية والتي تتعلق بالمخصصات الزمنية والجهية والصيغية. ولنأخذ، للتمثيل لذلك، الفعل «كتب» في الجملة (14) :

(14) كتب هذا الشاعر ديوانين.

على اعتبار أن الشكل العام للقواعد الصرفية هو (15) :

(15) مخصّص [مُخصَّص] = قيمة

تكون القاعدة المسؤولة عن صياغة هذا الفعل هي القاعدة (16) :

(16) مض تا <1، ش 3، ذ، فا > [ك. ت. ب. {فَعَلْ} ف] = كتب

حيث : مض = مـا ض ؛ تا = تام ؛ 1 = مفرد ؛ ذ = مذكر، ش^3 = غائب ؛ فا = فاعل.

مفاد القاعدة (16) أنه إذا توارد المخصص الزمني «الماضي» والمخصّص الجهي «التام» على فعل ثلاثي مبني للمعلوم (فَعَلْ) من الجذر « ك. ت. ب. » في سياق يكون فيه فاعله مفردا مسندا إلى الغائب مذكرا، أخذ هذا الفعل صيغة «كَتَبَ».

أما القواعد المسؤولة عن تحقيق الحدود فيتم عن طريق تطبيقها :

- نقلُ مخصصات الحد إلى محددات ؛
- إسنادُ الحالات الإعرابية (في اللغات المعربة) وفقا لما يحمله الحد من وظائف ؛

- إسنادُ الحالات الإعرابية داخل الحد ذاته (اعراب الفضلات).

باعتبار الشكل العام (15) للقواعد الصرفية، يمكن صياغة القواعد المسؤولة عن تحقيق الحدين «**هذا الشاعر**» و«**ديوانين**» في صورة مركبين اسمين على الشكل التالي:

(17) شاق ع1ذ [شاعرس] = هذا الشاعر

حيث: شاق = إشارة للقريب؛ ع = تعريف؛ 1 = مفرد؛ ذ = مذكر؛ س = اسم.

(18) فا [هذا الشاعر] = هذا الشاعر - رفع.

(19) رفع [هذا الشاعر] = هذا الشاعر ـ (ـُـ).

(20) ن 2 ذ [ديوانس] = ديوان - ثن.

حيث = 2 = مخصص التثنية؛ ن = نكرة؛ ذ = مذكر؛ ثن = علامة التثنية.

(21) نصب [ديوان - ثن] = ديوان - ين.

بالإضافة إلى القواعد التي تعنى بتحقيق المحمول وتحقيق الحدود في صورة مركبات، ثمة قواعد صرفية أخرى تضطلع بتحقيق مخصصات الطبقة القضوية والطبقة الإنجازية من الجملة في شكل صرفات. فمن القواعد المسؤولة عن تحقيق المخصص القضوي، في اللغة العربية، قاعدة إدماج «إنّ» التي يمكن صوغها كالتالي:

(22) كد [س ي] = إنّ س ي.

حيث = كد = مؤكد؛ س ي = قضية.

ومن قواعد تحقيق المخصص الإنجازي قاعدتا إدماج أداتي الاستفهام «**هل**» و«**الهمزة**» الممكن صوغهما كما يلي:

(23) سهـ [و ي] = هل و ي.
بؤجد

حيث: سهـ = استفهام؛ و ي = مؤشر الطبقة الإنجازية في الجملة؛ بؤجد = بؤرة جديد.

(24) { سهـ [و ي] بؤمقا
سهـ [و ي : [... (س ي) ...] } = أ و ي
بؤمقا

مفاد القاعد (23) أن الأداة "**هـل**" تدمج في أول الجملة التي يكون مخصصها الإنجازي الاستفهام وتكون فيها الوظيفة التداولية بؤرة الجديد مسندة الى الحمل بكامله. وتفيد القاعدة (24) أن الأداة « **الهمزة** » تدمج في أول الجملة ذات المخصص الإنجازي الاستفهام والتي تكون فيها الوظيفة التداولية بؤرة المقابلة مسندة إما إلى الحمل كاملا أو إلى أحد مكوناته.

2 - 2 - 2- 2 - الموقعة :

مر بنا أن من سمات البنية التحتية أنها بنية غير مرتبة. معنى ذلك أنها عبارة عن «**شبكة**» من العلاقات وليست سلسلة من العناصر مرتبة ترتيبا خطيا. بعبارة أخرى، ما يربط بين الوحدات المعجمية المتواجدة في هذا المستوى التمثيلي هو مجموعة من العلاقات الدلالية والنحوية والتداولية دون أن تقوم بينها أي علاقة ترتيب. إذا كانت البنية التحتية بنية غير مرتبة يحتاج إلى وضع قواعد تحدِّد بمقتضاها رتبة المكونات داخل الجملة. لهذا الغرض، صيغت الفئة الثانية من قواعد التعبير، «**قواعد الموقعة**»، ذات المعالم العامة التالية :

(أ) يُفتَرض أن المكونات تترتب، في اللغات الطبيعية، طبقا لبنية موقعية معينة (تختلف من نمط لغوي إلى نمط لغوي). فالبنية الموقعية الواردة بالنسبة للغة العربية هي البنية (25) :

(25) $م^{4}$، $م^{2}$، [$م^{1}$ $م_{Ø}$ ف (م آ) فا (مف) (ص)]، $م^{3}$

المواقع في البنية (25) فئتان : مواقع «**خارجية**» ومواقع « **داخلية**»، المواقع الخارجية هي ما يوجد خارج الجملة سواء قبلها أم بعدها. وتشمل موقع المنادى ($م^{4}$) وموقع المبتدأ ($م^{2}$) وموقع الذيل ($م^{3}$). وهي المواقع التي تحتلها المكونات "**أيها الأطفال**" و«**أما هند**» و«**رفاق الطفولة**» في الجمل التالية :

(26) أ - **أيها الأطفال**، حان وقت الرجوع إلى البيت.

ب - **أما هند**، فقد تزوجها خالد.

ج - قابلتهم جميعا اليوم، **رفاق الطفولة.**

أما المواقع الداخلية فهي : الموقع المخصص للأدوات الصدور (أداتي الاستفهام مثلا) وهو م1 والموقع المخصص للمكونات الحاملة للوظيفة المحور أو الوظيفة بؤرة المقابلة (م Ø) ومواقع الفعل والفاعل والمفعول (ف، فا، مف) والموقع (أو الحيز الموقعي) ص الذي تحتله المكونات اللواحق التي ليست لها وظيفة تخولها احتلال موقع خاص، والموقع م آ الذي يحتله، في حالات معينة، المكون المحور. ولنمثل لاحتلال هذه المواقع بالجملتين التاليتين :

(27) أ - أمساءا قابل خالد هندا في الحديقة ؟

ب - قابل هندا **خالد** (بنبر «خالد»)

في الجملة (27 أ) تحتل اداة الاستفهام الهمزة الموقع م1 ويحتل المكون البؤرة الموقع مØ في حين تحتل المكونات الباقية موقع الفعل وموقعي الفاعل والمفعول والموقع ص. وفي الجملة (27 ب) يحتل الفعل «**قابل**» الموقع ف والمكون «**خالد**» الموقع فا في حين يحتل المكون «**هندا** » الموقع م آ على اعتباره محور الجملة. وللجملة ذات المحمول غير الفعلي (= محمول اسمي أو صفي أو ظرفي) بنية موقعية تختلف بعض الشيء عن البنية الموقعية التي تحكم ترتيب مكونات الجملة الفعلية. هذه البنية هي (28) :

(28) م4، م2،] م1 م Ø (ط) فا φ (مف) (ص)[، م3

حيث : ط = موقع الفعل الرابط ؛ φ = موقع المحمول غير الفعلي. هذه البنية هي التي تُحدَّد بمقتضاها رتبة المكونات في الجملتين التاليتين :

(29) أ - أغداً سيكون خالد منتظرا هنداً ؟

ب - أغدا! خالد منتظرٌ هنداً ؟

البنية (25) تمثل لرتبة المكونات داخل الجملة الفعلية في اللغات فعل - فاعل - مفعول كاللغة العربية. أما اللغات التي من قبيل فاعل - فعل - مفعول كاللغتين الانجليزية والفرنسية فإن بنيتها الموقعية هي البنية (30) :

(30) P_4, P_2, [P_1 SV (0) (X)], P_3

ومن المقارنة بين البنيتين (25) و(30) يتبين أن اللغة العربية تختلف عن اللغتين الانجليزية والفرنسية، من حيث مواقع المكونات، في ثلاثة أمور أساسية وهي :

١) يتقدم الفعل، في اللغة العربية، على الفاعل في حين أنه يرد بعده في الانجليزية والفرنسية.

٢) يتصدر الجملة، في العربية، موقعان اثنان، الموقع م1 والموقع م∅ بيد أن صدر الجملة في الانجليزية والفرنسية لا يتضمن إلا موقعا واحدا، الموقع م 1، الذي يحتله إما مكون محور أو مكون بؤرة أو إحدى الأدوات الصدور ؛

٣) بخلاف اللغة العربية، لا تسمح اللغتان الانجليزية والفرنسية بأن يتوسط أحد المكونات الفعلَ والفاعلَ بحيث لا نجد في هاتين اللغتين ما يطابق رتبة الجملة (27 ب) :

(31) a - * John Mary has met

b - * Jean Marie a rencontré

أمّا فيما يخص الجمل ذات المحمول غير الفعلي فالفرق الواضح بين العربية واللغتين الانجليزية والفرنسية كامن في أن الفعل الرابط لا يظهر في الأولى إلا حين تتوافر شروط جهية وزمانية معينة في حين أنه دائم الظهور في اللغتين الأخريين. هذه الاختلافات الموقعية لها، طبعا، أهميتها حين يتعلق الأمر بالترجمة خاصة إذا كانت اللغتان موضوع الترجمة منتميتين إلى نمطين رتبيين مختلفين.

لا يصدق عدم الترتيب على البينة التحتية باعتبارها كلاً فحسب بل كذلك على العناصر المتواجدة داخل الحدود نفسها. فالبنية التحتية لكل حد تستجيب للشكل العام الآتي :

(30) (Ω س ي :φ_1 ... $\varphi_ن$)

حيث يؤشر Ω إلى مخصّص (أو مخصّصات) الحد وحيث يرمز φ إلى المقيدات التي تحصرُ مجموعة الذوات المحال عليها بالمتغير س ي في مجموعات فرعية بكيفية تدريجية. للتمثيل لذلك ناخذ البنية التحتية للحد (31) :

(31) الجارة الهندية الجميلة

(32) (ع1 ث س ي : جارس : هند ي ص : جميلص)

تتضمن البنية (32) ما يلي :

- مخصص التعريف ع ومخصص العدد I (= مفرد) ومخصص التأنيث ث ؛

- متغير الحد س ي الذي يحيل على مجموعة من الذوات معينة ؛

- ثلاثة مقيدات تقوم بعملية حصر المجموعة المحال عليها في مجموعة «**الجارات**» ثم في مجموعة « **الجارات الهندية** » ثم في ذات معينة من هذه المجموعة (الجارة الهندية الجميلة).

يلاحظ أن عناصر الحد مرتَّبة ترتيبا معيّنا. وهو ترتيب دلالي يعكس عملية الحصر المتدرجة التي تقوم بها المقيدات بالنسبة لمجموعة الذوات المحال عليها. لكن هذا الترتيب الدلالي التحتي ليس هو بالضرورة الترتيب الذي نجده في مستوى البنية المكونية. لذلك يلزم وضع قواعد تحدد الترتيب السطحي لعناصر الحد ضمن مجموعة القواعد التي تضطلع بنقل الحدّ إلى مركب. ويتمثل دور هذه المجموعة من القواعد في القيام بالعمليات التالية :

- انتقاء العنصر **الرأس** من بين المقيدات وهو، عامة، المقيد الاسمي الأول الذي تصبح المقيدات الأخرى بالنظر إليه، **فضلات** ؛

- نقل المخصصات إلى محدّدات ؛

- ترتيب الفضلات فيما بينها وترتيبها بالنظر إلى رأس المركب.

أشرنا إلى أن العناصر المتواجدة في نفس الحد، خاصة منها المقيدات، تترتب فيما بينها بمقتضى دورها في عملية الحصر التدرجية. لذلك نجد أن المقيد الأكثر حصرا يأتي بعد المقيد الأقل حصرا كما يتبين من المقارنة بين الجملتين التاليتين :

(33) أ - قابلت رئيس الوزراء السوري السابق.

ب - ؟ ؟ قابلت رئيس الوزراء السابق السوري.

في غالب الأحوال يحافظ على هذا الترتيب التحتي حين يُنقل الحد إلى مركب إلا في الحالات التي يتدخل فيها عامل التعقيد المقولي الذي يقتضي أن يتأخر

المكون الأكثر تعقيداً عن المكون الأقل تعقيداً إذا تساوى المكونان من حيث الوظيفة. فالمكون الجملة يرد بعد المركب الإسمي ولو كان بالإمكان، دلاليا، أن يتقدم :

(34) أ - قابلت الفتاة السمراء التي تسكن بجانبنا.

ب - ؟ ؟ قابلت الفتاة التي تسكن بجانبنا السمراء.

أمّا فيما يتعلق برتبة الفضلات بالنظر إلى رأس المركب فثمة إمكانان اثنان :

- إمّا أن تتأخر الفضلة عن الرأس كما يحصل في اللغات «**ذات المجال البعدي**» كاللغة العربية مثلا ؛

- أو أن تتقدم الفضلة على الرأس كما هو الشأن بالنسبة للغات « **ذات المجال القبلي**» كاللغة اليابانية أو - إلى حدّ ما - اللغة الانجليزية.

وثمة لغات كاللغة الفرنسية يتوافر فيها الإمكانان حيث يسوغ، مثلا، أن تتقدم الفضلة الصفة على الرأس كما يسوغ أن تتأخر عنه مع فروق دلالية أو تداولية. قارن، بهذا الصدد، بين طَرَفَي الزوج الجملي التالي :

(35) a - J'ai participé à une soirée sacrée.

b - J'ai participé à une sacrée soirée.

(ب) تُسنَد المواقع إلى المكوّنات وفقاً للوظائف التي تحملها (والتي يؤشر لها في مستوى البنية التحتية). من شبه المُجْمَع عليه أن الوظائف الدلالية لا تقوم بدور كبير في تحديد رتبة المكونات. إلا أننا استدللنا، في مكان آخر، على أنها تُسهِم في ذلك حين تخلو المكونات من وظائف أخرى، تركيبية أو تداولية. فالمكونات التي لا تحمل إلا وظائف دلالية (= المكونات اللواحق غير المبأرة) تترتب في الحيز الموقعي ص طبقا لسلمية دلالية معينة. ويمكن القول، كذلك، بأن طبقية البنية التحتية تتحكم في رتبة اللواحق غير المبأرة حيث يتقدم لا حق المحمول على لا حق الحمل مثلا.

وتحدّد الوظيفتان التركيبيتان الفاعل والمفعول ترتيب المكونات داخل الجملة كما يتبين من البنيتين الموقعيتين (25) و(28) والبنية الموقعية (30). وعلى أساس ذلك تنمط اللغات حيث نجد اللغات ذات الرتبة فعل - فاعل - مفعول واللغات ذات الرتبة فاعل - مفعول واللغات التي من قبيل فاعل - مفعول - فعل وغيرها.

أمّا الوظائف التداولية فإنها تُخوّل للمكونات التي تحملها احتلال مواقع خاصة في الجملة كالموقعين الخارجيين م 2 وم 3 والمواقع الداخلية م 1 وم Ø وم آ.

وحين نقارن الدور الذي تقوم به كل فئة من هذه الوظائف في تحديد الرتبة، نلاحظ أن الغلبة للوظائف التداولية على الوظائف التركيبية التي لها الغلبة على الوظائف الدلالية. دليل ذلك أن المكون المسندة إليه وظيفة تركيبية (فاعل أو مفعول) يحتل الموقع الذي تُخوّله إياه هذه الوظيفة أيا كانت وظيفته الدلالية وأن هذا المكون ذاته، إذا كان محورا أو بؤرة مقابلة، يحتل الموقع الذي تقتضيه وظيفته التداولية لا الموقع المفروض احتلاله بموجب وظيفته التركيبية. من أمثلة ذلك أن المكون «كتابا» في الجملة (36) يحتل الموقع الصدر (م Ø) بمقتضى وظيفته التداولية (بؤرة المقابلة) بقطع النظر عن وظيفته التركيبية (مفعول) ووظيفته الدلالية (متقبّل) :

(36) كتاباً أعطى خالد هندا (بنبر «كتاباً»)

وقد صغنا، من هذا المنطلق، سلمية تحديد الرتبة، على النحو التالي :

(37) **سلمية تحديد الرتبة :**

الوظائف التداولية > الوظائف التركيبية > الوظائق الدلالية.

ومن امثلة القواعد المصوغة على هذا الأساس، بالنسبة للغة العربية، قواعد الموقعة التالية :

(38) فعل ⟵ ف

(39) فاعل ⟵ فا

(40) مفعول ⟵ مف

(41) {مح، بؤمق} ⟵ (م Ø)

حيث يقرأ السهم : « يتموقع في »

مفاد القواعد (38) و(39) و(40) أن المكونات الفعل والفاعل والمفعول تحتل المواقع ف وفا ومف المخصصة لها وفقا للبنية الموقعية (25) كما تفيد القاعدة

(41) أن المكونات المسندة اليها الوظيفة المحور أو الوظيفة بؤرة المقابلة تحتل ثاني موقعي الصدر، الموقع م Ø، وفقاً لنفس البنية الموقعية.

(ج) تخضع قواعد الموقعة، بوجه عام، لمجموعة من المبادئ العامة التي تقوم بدور تقييد السلسلات الرتبية الممكنة في اللغات الطبيعية كما تقوم بدور تقييد امكانات ورود هذه السلسلات وتواردها في مختلف المجالات (مركبات / جمل ...). يورد ديك في الفصل السادس عشر من (ديك 1989) مجموعة من هذه المبادئ ويقسمها إلى فئتين، مبادئ أصول (أو عامة) ومبادئ فروع (أو خاصة)، على أساس أن المبادئ الأصول «تنعكس في المبادئ الفروع وأن المبادئ الفروع تنعكس في البنيات الرتبية المحققة فعلا في لغات خاصة ». وكأن الفرق بين الفئتين من المبادئ كا من في كون المبادئ الفروع وسائط تثبت بها المبادئ الأصول (= المبادئ الكلية) في أنحاء لغات خاصة. ونورد هنا، على سبيل المثال، مبدأين أصلين وهما «**مبدأ الاستقرار الوظيفي**» و«**مبدأ الإبراز التداولي**» :

(42) **مبدأ الاستقرار الوظيفي :**

«تُفضّل المكونات الحاملة لنفس الوظائف أن تحتل نفس المواقع».

بموجب هذا المبدأ، يمكن أن نقول إن للغات التي تستخدم وظيفتي الفاعل والمفعول بنية موقعية تتضمن موقعي الفاعل والمفعول.

(43) **مبدأ الإبراز التداولي :**

« تُفضّل المكونات الحاملة لوظائف تداولية خاصة (محور جديد، محور معطى، بؤرة جديد، بؤرة مقابلة) احتلال "مواقع خاصة" بما في ذلك، على الأقل، الموقع صدر الجملة».

إن هذا المبدأ هو الذي يقضي بأن يحتل المكون المحور، في اللغة العربية، الموقع م Ø أو الموقع م آ وبأن يحتل المكون المسندة إليه بؤرة المقابلة الموقع م Ø.

ويلاحظ ديك (ديك 1989) أن المبادئ التي تحكم الرتبة يمكن أن تدخل في صراع فيما بينها، صراع يمكن أن يؤدي إلى أن يُبطل بعضها البعض. مثال ذلك أن المبدأ (43) يبطل جزئيا المبدأ (42) حيث إن المكونين الفاعل والمفعول، حين يكونان حاملين لوظيفة تداولية، يُرَتَّبان وفقاً لهذه الوظيفة دون أن يكون لوظيفتهما التركيبية

أيّ تأثير في هذا الترتيب. ولنلاحظ أن هذا ما تتنبأ به السلمية (37) التي وضعناها منذ سنوات والتي تقول بغلبة الوظائف التداولية على الوظائف الأخرى حين يتعلق الأمر بترتيب المكونات.

2 - 2 - 2 - 3 - إسناد النبر والتنغيم :

يتضمن ما يُسمّى البعد الصوتي " الفوق - قطعي " للعبارات اللغوية مجموعة من الظواهر أهمها ظواهر النغمة والنبر والتنغيم.

تقوم النغمة، كما هو معلوم، في اللغات النغمية بوظيفة تمييزية حيث إن نفس اللفظ يأخذ، في هذه اللغات، دلالات مختلفة باختلاف النغمة كما يتضح من المثال التالي (ديك 1989 : 381) :

(44) أ ـ / م ـ١ / + نغمة عالية = "أم"

ب ـ / م ـ١ / + نغمة عالية ـ صاعدة = "قِنَّبٌ"

ج ـ / م ـ١ / + نغمة نازلة ـ صاعدة = "فرس"

د ـ / م ـ١ / + نغمة عالية ـ نازلة = "وبَّخَ"

بالنسبة للتمثيل للسمات النغمية في إطار النحو الوظيفي، يقترح ديك (ديك 1989 : 387) أن نميز بين حالتين : ورود النغمة كسمة لاصقة بالمفردة وورودها كخاصية من خصائص طبقة معينة من المفردات (كأن تكون الأفعال اللازمة في لغة ما موسومة بنغمة معينة). في الحالة الأولى، يؤشر للسمة النغمية في المدخل المعجمي (الإطار المحمولي) للفظ. أمّا في الحالة الثانية فإن السمة النغمية تسند إلى تلك الطبقة من المفردات بموجب قاعدة عامة.

ولو أن النبر والوظيفة التداولية لا تربط بينهما علاقة تلازم ضرورية، فمن الموضوعات التي لا تثير كبير خلاف أن ما يحدّد النبر في اللغات الطبيعية هي الوظيفة التداولية التي يحملها المكون. بوجه عام، يمكن القول بأن ما يُنبَر هو كل مكون حامل إما لمعلومة جديدة (إما بالنسبة إلى المتكلم أو بالنسبة إلى المخاطب) أو لمعلومة مُجادَل في ورودها. لذلك يلاحظ أن المكونات التي ترد منبورة هي المكونات التي تحمل الوظائف التداولية «المحور الجديد» و«المحور الفرعي» و«المحور المستأنفَ» والبؤرة بجميع أنماطها (بؤرة الجديد، بؤرة المقابلة وفروعها). ويلاحظ كذلك أن درجات

النبر تختلف بإختلاف هذه الوظائف التداولية فنبر المكون الحامل لبؤرة الجديد لا يبلغ شدة نبر المكون الحامل لبؤرة المقابلة. ولعل ذلك راجع إلى أن المتكلم في الحالة الثانية لا يريد إضافة معلومة ما فحسب بل يريد، في الوقت ذاته، تصحيح معلومة يعدها غير واردة. في نفس السياق، يلاحظ أن درجة النبر تختلف حسب التركيب الذي يرد فيه المكون المعنى بالأمر. فإذا كانت الوظيفة التداولية مدلولا عليها بوسيلة أخرى غير النبر (كأن يكون المكون حاملها محتلا لموقع خاص أو ذا مؤشر صرفي خاص أو واردا في بنية خاصة كالفصل أو شبهه) كانت الحاجة الى التدليل عليها بواسطة صوتية أقل وكانت بالتالي، درجة النبر أضعف.

فيما يخص إسناد النبر، في إطار النحو الوظيفي، ثمة قاعدة عامة يتم بمقتضاها نبر المكون المسندة إليه احدى الوظائف التداولية المشار إليها أعلاه. ونقترح أن تصاغ هذه القاعدة بالشكل التالي :

(45)

$$'\alpha = [\alpha] \begin{Bmatrix} \text{مح}^{\#} \\ \text{بؤ} \end{Bmatrix}$$

حيث : مح # محور معطى ؛ α = حد أو محمول

تفيد القاعدة (45) أن النبر يُسند لمكون حامل لوظيفة البؤرة أو وظيفة المحور شريطة ألأ يكون المحور محورا معطى إذ إن هذا النوع من المحاور لا يُنبَر.

أما التنغيم فيرتبط بمخصِّص الجملة π_4، أي مخصص الطبقة الرابعة (العليا) من البنية التحتية. ويظل السؤال مفتوحا عما إذا كان التنغيم مرتبطا بالنمط الجملي (صيغة الجملة الصورية : استفهام، خبر، أمر...) أم بفحوى الجملة الإنجازي. وفي الحالة الثانية يجدر التساؤل عن المحدِّد للتنغيم أهي القوة الإنجازية الحرفية أم القوة الإنجازية المستلزمة أم هما معا. في انتظار دراسة معمقة لظواهر التنغيم من منظور وظيفي يمكن أن نفترض، مؤقتا، ما يلي :

(أ) من المرجَح أن للقوة الإنجارية الغلبة على صيغة الجملة في تحديد التنغيم. مما يدعم هذا الافتراض أن الجمل الاستفامية الدالة على غير السؤال تأخذ تنغيما مخالفاً للتنغيم الذي يواكب الجمل الاستفهامية " الحقيقية "، كما يتبين من المقارنة بين طرفي الزوج الآتي :

(46) أ - هل عاد خالد من السفر \

ب - هل يستوي العالم والجاهل /

حيث تشير العلامتان \ و / إلى التنغيم الصاعد والتنغيم النازل بالتوالي.

(ب) حين تكون للجملة قوة إنجازية واحدة (= القوة الحرفية) فلا إشكال حيث يُحَدَّد التنغيم وفقاً لهذه القوة.

(ج) أمّا حين تتوارد على الجملة الواحدة قوتان انجازيتان حرفية ومستلزمة فيُنظَر في العلاقة بين القوتين :

(١) إذا كانت القوة المستلزمة ثانوية بالنسبة للقوة الحرفية كانت الغلبة في تحديد التنغيم للثانية على الأولى ؛

(٢) وإذا كانتا متساويتين (وهذه من الحالات النادرة) اقتسمتا تحديد السمات التنغيمية ؛

(٣) وإذا جاوزت القوة المستلزمة القوةَ الحرفية أهمية أو أقصتها إقصاءاً (كما يحدث في حالات التحجُّر القصوى) فإنها هي التي تحدَّد التنغيم أو تكون لها - على الأقل - الغلبة في تحديده.

هذه مجرد افتراضات تتطلب التمحيص إما لان تزكى أو لان تُبطَل.

في جميع الأحوال، يمكن أن نتوقع أن تصاغ قواعد إسناد التنغيم حسب الشكل العام التالي :

(47) π_4 [وي] = وي\ / وي/

بإجراء هذه الفئات الثلاث من قواعد التعبير تُحرز البينة المكونية التي تُتَّخذ دخلاً للقواعد الصوتية التي يتم بواسطتها التحقيق الصوتي للجملة.

تجدر الإشارة هنا إلى أننا تحدثنا لحد الآن عند القواعد التي تربط بين البنية التحتية والجملة المحققة في اتجاه اشتقاق الجملة (= من البنية التحتية إلى الجملة المحققة). مفاد ذلك أن هذه القواعد مصوغة على أساس توليد الجملة. ويحسن بأي نحو يروم الكفاية أن يعني كذلك بالعملية العكسية، عملية تأويل الجملة، أي

ردُّها الى بنيتها التحتية، ويعني ذلك، بالنسبة إلى النحو الوظيفي، أن تصاغ قواعد التعبير بطريقة تجعلها كفيلة بالربط بين البنية التحتية والجملة المحققة في اتجاهي التوليد والتأويل معا. وهذا، بالفعل، ما حاول إنجازه الذين اشتغلوا بشؤون الترجمة في إطار هذا النحو (ديك 1989، ديك وكاهرل 1992).

2 - 3 - البنية التحتية المتعددة الطبقات :

2 - 3 - 1- تكوين البنية التحتية :

سبقت الإشارة إلى أن البنية التحتية بنية متعددة الطبقات وأن الطبقات التي تتضمنها أربع : حمل مركزي وحمل موسَّع وقضية وإنجاز. البنية التحتية، حسب هذا التصور، في شكلها العام هي البنية التالية :

(48) [إنجاز : [قضية : [حمل موسع : [حمل مركزي : [حمل نووي]]]]

يشكل اللبنة الأولى في بناء البنية التحتية الحمل النووي (أو الحمل النواة) الذي يتكون من المحمول (فعل، صفة، اسم، ظرف) وموضوعاته (التي يختلف عددها باختلاف محلاتية المحمول)، كما يتبين من التمثيل التالي :

(49) [φ (س^1) ... (س^ن)]

حيث φ = محمول ؛ س^1، س^ن = متغيرات الموضوعات.

ويُنقَل الحمل النووي الى حمل مركزي عن طريق إضافة عنصرين اثنين : مخصِّص ولا حق (أو لواحق). يؤشر المخصص، في هذا المستوى، إلى السمات الجهية كالسمات « تام » / « غير تام» ؛ « **منقطع**» / « **مسترسل** » ؛ «**مستمر** » / «**آني**» ... وتنتمي إلى طبقة الحمل المركزي اللواحق الأكثر ملازمة للمحمول كاللاحق "المستفيد" واللاحق "الأداة " وكاللواحق الدالة على المصدر والهدف حين يتعلق الأمر بالمحمولات الدالة على التنقل المكاني كالفعل «**ذهب**» مثلاً. بنية الحمل المركزي، أي الطبقة الأولى من الجملة، هي البنية (50) :

(50) [π_1 [φ (س^1) ... (س^ن)] (6_1)]

حيث π_1 = مخصِّص المحمول ؛ 6_1 = لاحق المحمول.

ويصبح الحمل المركزي حملا موسعاً بنفس الطريقة أي بإضافة مخصِّص

ولاحق أو لواحق. يحدِّد المخصص π_2 السمات الزمانيـة (= «مضي مطلق» / «مضي نسبي» ؛ « حاضر » ؛ «مستقبل مطلق» / «مستقبل نسبي») في حين أن اللاحق الذي ينتمي إلى هذه الطبقة امّا لاحق زمان أو لاحق مكان أو لاحق دال على العلة أو النتيجة أو غير ذلك مما يمكن أن يحدِّد ظروف الواقعة. والواقعة إما «**عـــمل**» أو «**حدث**» أو «**وضع**» أو «**حالة**» ويمثل للحمل الموسع كالتالي :

$$(51)\ [\pi_2\ \text{وي} : [\pi_1\ \varphi\ (\text{س}^1) \ldots (\text{س}^{\text{ن}})]\ (\sigma_1)]\ (\sigma_2)]$$

حيث π_2 = مخصص الحمل؛ σ_2 = لاحق الحمل ؛ وي = متغير الواقعة.

وننتقل من الحمل الموسع إلى القضية عن طريق إضافة مخصص القضية (المخصص الذي يؤشر الى موقف المتكلم من الفحوى القضوي للجملة (اعتقاده، شكه، يقينه) أو رغباته أو المصادر التي بلغه عن طريقها هذا الفحوى) ولاحق (أولوا حق) القضية وهي اللواحق التي تؤشر الى نفس المعاني مثل العبارات «**دون شك**» و«**فعلا**» و«**في رأيي**» وغيرها. ويمثل لبنية القضية على الشكل التالي :

$$(52)\ [\pi_3\ \text{س ي} : [\pi_2\ \text{وي} [\pi_1\ [\varphi\ (\text{س}^1) \ldots (\text{س}^{\text{ن}})]\ (\sigma_1)]\ (\sigma_2)]\ (\sigma_3)]$$

حيث : س ي = متغير القضية ؛ π_3 = مخصص القضية ؛ σ_3 = لاحق قضوي.

ونحصل على بنية الجملة التامة حين ننتقل من طبقة القضية إلى الطبقة الرابعة، الطبقة العليا في الجملة، أي طبقة الإنجاز.

وتتكون هذه الطبقة من القضية كنواة ومخصص انجازي (مؤشر للقوة الإنجازية التي تواكب القضية) ولاحق انجازي كالعبارات الظرفية التي من قبيل «**بصراحة**» و«**بصدق**»، وغيرهما. البنية التحتية المتكونة من هذه الطبقات الأربع هي، إذن، البنية الممثل لها كالتالي :

$$(53)\ [\pi_4\ \textbf{وي} : [\pi_3\ \text{س ي} : [\pi_2\ \text{وي} : [\pi_1\ [\varphi\ (\text{س}^1) \ldots (\text{س}^{\text{ن}})]\ (\sigma_1)]\ (\sigma_2)]\ (\sigma_3)]\ (\sigma_4)]$$

حيث : π_4 = المخصص الإنجازي ؛ σ_4 = لاحق إنجازي.

لكي تكون البنية التحتية تامة التحديد يتعين إسناد الوظائف إلى

عناصرها التي تقتضيها. والوظائف في النحو الوظيفي، كما هو معلوم، ثلاث فئات : وظائف دلالية ووظائف تركيبية ووظائف تداولية. الوظائف المنتمية إلى الفئة الأولى يمثل لها في الإطار المحمولي الذي يشكل المدخل المعجمي للمحمول مصدر اشتقاق الجملة كما هو الشأن، مثلا، بالنسبة للإطار المحمولي التالي :

(60) ش. ر.ب [فَعِلْ] ف (س^1 : <حي>) منف (س^2 : <سائل>)

متق حيث يأخذ المحمول «شرب»، محلي موضوعين اثنين يحملان الوظيفتين الدلاليتين «المنفذ» و«المتقبل».

أما الوظائف التركيبية والوظائف التداولية فإنها تسند في مرحلة لاحقة من مراحل بناء البنية التحتية وهي بالظبط، مرحلة إنهاء تحديد الحمل الموسع. ويعلل ذلك ديك (ديك 1989) بكون إسناد هاتين الفئتين من الوظائف لا يتعدى مجال الحمل الموسع فلا تسند هذه الوظائف إلى عناصر الطبقتين الأخريين، القضية والإنجاز. ولنمثل الآن للبنية التامة التحديد ببنية الجملة (61) التي يمكن أن تصاغ في شكل (62) :

(61) بصراحة إن خالداً ذهب إلى مراكش البارحة فعلاً.

(62) [خب وي : [كد س ي : [ثب مض طق و ي : [تا [ذ. هـ. ب. [فَعَل] ف (ع1 ذ س ^{1} : خالد) منف فامح] (ع 1 ث ص^1 : مراكش) هد] (ع 1 ث ص^2 : بارحة) ز م بؤجد] (ص^3 : فعلا)] (ع 1 ث ص^4 : صراحة) حال]

حيث : خب = إخبار ؛ كد = مؤكد ؛ ثب = إثبات ؛ مض طق = ماض مطلق ؛ تا = تام؛ مح = محور ؛ بؤجد = بؤرة جديدة.

يفاد من التمثيل التحتي (62) أن الجملة (61) متكونة من اربع طبقات:

- حمل مركزي نواته المحمول الفعل «ذَهَبَ» وموضوعه «خالد» الحامل للوظيفة الدلالية المنفذ والوظيفة التركيبية الفاعل والوظيفة التداولية المحور (باعتباره محط الحديث في الجملة) ؛ مضافا إلى هذه النواة المخصص الجهي «تام» واللاحق الهدف «مراكش» ؛

- وحمل موسّع قوامه الحمل المركزي ككل والمخصّصان الصيغي (الإثبات) والزمني (الماضي المطلق) واللاحق الزمني «البارحة» الحامل للوظيفة

الدلالية الزمان والوظيفة التداولية بؤرة الجديدة (على اعتبار أنه المكون الحامل للمعلومة الجديدة بالنظر إلى المخاطب) ؛

- وقضية نواتها الحمل الموسع باعتباره كلاً مضافا إليه المخصص القضوي " مؤكد " من جهة واللاحق القضوي " **فعلا**" اللذان يعبران بطريقتين مختلفتين (صرفيا ومُعجميّاً) عن موقف المتكلم من فحوى القضية (تيقنه من صدقها) ؛

- وأخيرا طبقة انجازية نواتها القضية رمتها مضافا إليها المخصص الانجازي الاخبار (على أساس أن الجملة (61) لا تستلزم مقاميا أي قوة إنجازية أخرى) واللاحق الإنجازي " **بصراحة**".

قبل إنهاء الحديث عن مكونات البنية التحتية، من المفيد أن نشير إلى أنه يُمّيز بين مستويين اثنين ، المستوى «**التمثيلي** » والمستوى « **العلاقي**». المستوى التمثيلي هو ما ينتمي إليه الحمل بطبقتيه (الحمل المركزي والحمل الموسّع) على أساس أنه المستوى الذي «**يمثّل**» لواقعة معينة في عالم من العوالم الممكنة. أما المستوى العلاقي فيشمل طبقتي الإنجاز والقضية ونُعِت بالعلاقي لكونه مجال تحديد علاقة المتكلم بالمخاطَب (مخْبِر ومستفهم أو آمر أو منذر ...) من ناحية وعلاقته بفحوى ما يتلفظ به (شكه أو يقينه أو تمنّيه ...) من ناحية ثانية. على أساس التمييز بين هذين المستويين يمكن أن نلخص تكوين الجملة في البنية التالية :

(63) [π_4 **وي** : [π_3 س ي : } مستوى علاقي

[π_2 وي :[π_1 [φ (س^1)...(سن)] (σ_1)] (σ_2)] (σ_3)]

(σ_4)]} مستوى تمثيلي

2 - 3 - 2- تعقيبات :

ثمة خصائص للبنية التحتية تستحق، دون غيرها ، أن نقف عندها إما لفحصها بدقة أو للتفصيل فيها أو لشرحها أو لذلك جميعا. من ذلك عدد الطبقات التي يمكن أن تتضمنها هذه البنية ومفهوم «الوجهة» وإشكال العلاقة بين البنيات التحتية لمختلف القوالب وإشكال كلّيةِ هذه البنيات.

2 - 3 - 2- 1- عدد الطبقات :

استدللنا ، في مكان آخر (المتوكل 1992) ، على أن الطبقات الأربع المفترض تواردها في العبارات اللغوية ليست كلها واردة في جميع انماط العبارات.

فمن ناحية، لا يسوغ أن نفترض أن جميع أنماط العبارات اللغوية تتضمن الطبقة الثالثة، طبقة القضية. إذا عرفنا القضية بأنها الطبقة التي تحتل داخل الجملة لما يمكن أن يُقوَّم من حيث الصدق والكذب، أصبحت هذه الطبقة مقصورةً على العبارات الخبرية وأصبح افتراض ورودها في العبارات الأخرى (الاستفهامية، الأمرية ...) من قبيل التعسف. ومن ناحية ثانية، ثمة عبارات لغوية لا يمكن أن تحتمل أن يقال عنها إنها تتضمن حملاً كالعبارات التي من قبيل «صه» في اللغة العربية، فهذه الكلمة، مثلا : تدل على واقعة معينة (= السكوت) وتحمل قوة إنجازية معينة (=الأمر) ولكنها من العسير أن نفترض أنها تتضمن حملا قائم الذات، مكونا من محمول وموضوعات. من أدلة ذلك أنها لا تتصرف فلا يقال "* صهي" و"* صها" و"*صهوا". بل إن ثمة أنماطاً من العبارات اللغوية لا تتضمن إلا القوة الإنجازية كما هو الشأن بالنسبة للعبارات التي من قبيل «آه». العبارات التي تنتمي إلى هذه الفئة لا تدل على واقعة ولا تتضمن قضية وإنما يتوسل بها لإنجاز فعل لغوي (= فعل التوجُّع). يمكن أن يستخلص من هذا أن العبارات اللغوية، في عملية التواصل العادي، يمكن ألا تتضمن قضية ولا حملا لكنها، كما يقول سورل (سورل 1969)، لا يمكن ألا تتضمن فعلا لغويا.

مفاد ذلك، بالنظر الي التمثيل التحتي، أن طبقة الإنجاز في البنية التحتية طبقة قارة، بخلاف طبقتي القضية والحمل. إلا أن قارية هذه الطبقة لا تصدق إلا على البنية التحتية الممثل لها في القالب النحوي والقالب المنطقي. ففي البنيات الممثل لها في القوالب الأخرى (القالب الاجتماعي، القالب المعرفي ...) لا ورود إلا إلى طبقتي القضية والحمل. ولعل مردّ ذلك أنه في غير هذين القالبين لا يمكن أن نتحدث عن وجود متكلم ومخاطب يشتركان في عملية تواصل وإنما هي معلومات تصاغ في شكل قضايا يوظفها القالب النحوي أو القالبان النحوي والمنطقي معا. التمثيل للبنية التحتية في القالبين النحوي والمنطقي، إذن، قد يتضمن الطبقات الأربع جميعها وقد يرد دون الطبقة القضوية (في التمثيل للجمل غير الخبرية) كما يمكن ألا يتضمن إلاّ الطبقة الإنجازية. أما التمثيل للبنيات الواردة في القوالب الأخرى (باستثناء القالب الإدراكي) فلا تتضمن إلا طبقتي القضية والحمل.

2 - 3 - 2- 2- مفهوم الوجهة :

نقصد هنا ب " **الوجهة**" ما يحيل عليه المصطلح الاجنبي «**Modality**» على أساس معناه الواسع الذي يشمل أيضا مفهوم الـ «Mood». ويميِّز، في النحو الوظيفي، بين فئات ثلاث من الوجهات وجهة المحمول ووجهة الحمل ووجهة القضية.

(أ) ترتبط وجهة المحمول « بالعلاقات التي تقوم بين أحد المشاركين في الواقعة وتحقيق هذه الواقعة» (ديك 1989 : 205). وتكمن هذه العلاقات إما في قدرة هذا المشارك على تحقيق هذه الواقعة (يستطيع، يقوى، يقدر) أو في رغبته في تحقيقها (يريد، يرغب) أو في في كونه مضطرا (يجب / ينبغي/، يتحتم عليه ...) أو مرخصا له (يمكن له، يجوز له ...) لفعل ذلك.

هذه الفئة من الوجهات ترد، عامة، مدلولاً عليها بفعل وجهي من قبيل «**استطاع**» و«**رغب في** » وغيرهما.

(ب) ترتبط الوجهة الحملية بعلاقة المتكلم بالواقعة الدال عليها الحمل. وتؤشر هذه الوجهة إلى «تقويم المتكلم لمدى إمكان تحقق الواقعة» (ديك 1989: 205).

وتتضمن هذه الوجهة سمتين أساسيتين : ثنائية « **الإثبات**» / «**النفي**» وثنائية «**واقع** » / «**غير واقع**»، ويرمز للوجهة الحملية بواسطة مخصص الحمل 2π على أساس أنها تتحقق، عامة، عن طريق وسائل نحوية كما هو الشأن بالنسبة لها تين الثنائيتين اللتين تتحققان في شكل أدوات (إثبات أو نفي) وصيغ فعلية على التوالي.

(ج) أما الوجهة الثالثة، الوجهة القضوية، فترتبط بالموقف الذي يتخذه المتكلم من صدق القضية. وهي ثلاثة أنواع : « **وجهة معرفية**» و«**وجهة إرادية**» و«**وجهة مصدرية**».

تتعلق الوجهة المعرفية بالتزام المتكلم الشخصي بفحوى القضية (رأيه أو اعتقاده فيما يخص صدق القضية) وتتعلق الوجهة الإرادية برغبة المتكلم في أن يتحقق فحوى القضية. أما الوجهة المصدرية فهي مرتبطة بمصدر القضية الذي يمكن أن يكون تجربة المتكلم الشخصية أو استدلالا يقوم به المتكلم انطلاقا من معارف سابقة أو ما بلغه عن طريق السماع.

ويُعبَّر عن الوجهة القضوية بإحدى الوسائل الثلاث التالية : أدوات («**إنّ**»، «**ربّما** » ...) ولوا حق («**فعلا**»، «**دون شك**»، ...) وأفعال شبه مساعدة («**أظن**»، « **اعتقد**»، « **أؤكد** » ...) كما يتبين من الأمثلة التالية :

(63) أ - ربما جاء عمرو غدا.

ب - تزوج خالد هندا فعلاً.

ج - أظن أن عمرا لن يعود قبل أسبوع.

من المتفق عليه أن يؤشر في الحالتين الأولى والثانية، للوجهة القضوية، بواسطة مخصص القضية π_3 ولاحق القضية 6_3 على التوالي. أما في الحالة الثالثة فقد اقترحنا (المتوكل 1995) أن يمثل للعبارة الوجهية («**أظن**»، «**أؤكد**» ...) كما هي في مستوى المخصص القضوي على اعتبار أن هذا الضرب من العبارات يقع في منزلة وسطى بين الوحدات المعجمية (المحمولات الأفعال التامة) والوحدات النحوية الصرف.

2 - 3 - 2 - 3 - بنية تحتية ام بنيات ؟ :

سبق أن بينّا أن إنتاج العبارات اللغوية وتأويلها عمليتان تستلزمان تشغيل القالب النحوي بالدرجة الأولى لكنهما تستدعيان، غالبا، إسهام القوالب الأخرى بدرجات متفاوتة. مفاد هذا أن هاتين العمليتين تحتاجان إلى المعلومات المتوافرة لا في القالب النحوي فحسب بل كذلك في قوالب أخرى. وقد سبق أن أشرنا كذلك إلى أن ديك (ديك 1989 و1990) يقترح أن يُمثل للمعلومات جميعها (إلا معلومات القالب الإدراكي) في شكل بنيات تحتية قصد توحيد " لغة " قوالب نموذج مستعمل اللغة الطبيعية، مع الملحوظة التي أوردناها في الفقرة الأولى من هذا المبحث وهي أن البنيات التحتية الممثل لها في القالبين النحوي والمنطقي تتضمن طبقة إنجازية في حين أن البنيات التحتية التي نجدها في القوالب الأخرى لا تتعدى الطبقة القضوية.

" تتكلم " القوالب جميعها (باستثناء القالب الإدراكي)، إذن، لغة موحّدة هي عبارة عن بنيات تحتية مصوغة وفقاً لمنظور النحو الوظيفي. وتختلف بنيتا القالبين النحوي والمنطقي عن بنيات القوالب الأخرى من حيث إنهما بنيتا جملتين تامّتين لا بنيتا مجرد قضيتين.

ولعل هذا الاختلاف بين البنيات من حيث الطبيعة راجع الى أن البنيتين الممثل لهما في القالبين النحوي والمنطقي بنيتان فعليتان للعبارة اللغوية في حين أن البنيات الممثل لها في القالب المعرفي أو القالب الاجتماعي مجرد تمثيلات لمعلومات

يقتضيها تحليل العبارة أو توليدها أوهما معا. إذا صحّ هذا الافتراض أمكن أن نتصوّر الوضع على الشكل التالي :

- تستلزم عمليتا توليد وتحليل العبارات اللغوية معلومات من قوالب مختلفة يُمثّل لها في شكل واحد، شكل بنيات متعددة الطبقات مصوغة طبقا للتصور الوارد في النحو الوظيفي ؛

- تشكّل التمثيلَ التحتي للعبارة اللغوية بنيةُ القالب النحوي وحده أو بنيةُ القالب النحوي وبنية القالب المنطقي معاً حين يقتضي الأمر ذلك (= في حالات الاستلزام الحواري أو الاقتضاء بجميع أنواعه ومستوياته مثلا).

- أمّا البنيات الممثل لها في القوالب الأخرى فيلجأ إليها كمعلومات مساعدة يُستعان بها في عمليتي التوليد والتحليل.

- حين يتعلق الأمر بتحليل العبارة يتوسّل بقواعد التعبير لاستكشاف البنية التحتية التي يمكن أن يلجأ في تأويلها إلى معلومات غير المعلومات التي تتوافر فيها، أي معلومات ممثل لها في بنيات قوالب أخرى (القالبين المعرفي والاجتماعي مثلا) كما يمكن أن يقتضي الأمر اللجوء إلى القالب المنطقي حيث يتم اشتقاق بنية تحتية أخرى تتمّم عملية التأويل كما يحدث، مثلا، حين تواكب العبارة المحلّلة أكثر من قوة إنجازية واحدة.

- أما في عملية التوليد فيتم نقل البنية التحتية، بنية القالب النحوي، إلى بنية مكونية عبر قواعد التعبير التي يمكن أن تكتفي بالمعلومات الواردة في هذه البنية وحدها كما يمكن أن تستدعي استخدام معلومات ممثل لها في بنيات قوالب أخرى. من أمثلة ذلك إدماج الأدوات الصدور وإسناد التنغيم :

(١) تقدم أن إسناد التنغيم يتم على أساس قيمة المخصص الإنجازي $\pi 4$ كما يفاد من القاعدة (47). قيمة المخصص الإنجازي هذه يمكن أن تحدد في البنية التحتية للقالب النحوي ذاته كما يمكن أن تتقاسم تحديدها بنية القالب النحوي وبنية القالب المنطقي في ذات الوقت كما يحصل حين يتعلق الأمر بعبارة لغوية متعددة القوى الإنجازية. في الحالة الأولى، تتخذ قاعدة إسناد التنغيم دخلاً لها البنية التحتية النحوية وحدها ؛ أما في الحالة الثانية فإن هذه القاعدة تستخدم قيمة المخصص $\pi 4$ في البنية النحوية وقيمته في البنية المنطقية معاً.

(٢) نفس الأمر يمكن أن يقال عن القاعدة المسؤولة عن إدماج الأدوات الصدور. فإذا كانت قاعدتا إدماج أداتي الاستفهام «**هل**» و« **الهمزة**» تكتفيان، كدخل، بقيمة المخصص π_4 الواردة في البنية التحتية النحوية فإن قاعدة إدماج الأداة « **أو**» تقتضي النظر كذلك في قيمة هذا المخصص الواردة في البنية التحتية المنطقية إذ إن هذه الأداة، كما هو معلوم، بخلاف أختيها الأوليين، لا تظهر إلا متصدّرة جملا استفهامية تحمل، كقوة إنجازية، الإنكار لا السؤال المحض. إن اللجوء الى معلومات واردة في بنيات القوالب الأخرى يمكن أن يقتضيه بناء البنية التحتية النحوية ذاتها. من ذلك أن إسناد الوظيفة التداولية البؤرة يستلزم النظر، في بعض الحالات، في البنية التحتية المنطقية.

ويحصل ذلك حين يؤديَ التغيير الإنجازي الى تغيير في نوع البؤرة التي يجب " إسنادها أو في مجال إسنادها أو فيهما معا. وقد مثلنا (المتوكل 1991) لهذه الظاهرة بالعبارات التي من قبيل (64) :

(64) أ أخاك لطمت ؟ !

حيث الانتقال من السؤال المحض إلى الإنكار أدى إلى الانتقال من «بؤرة معادلة» مسنده إلى المكون المفعول " **أخاك**" إلى «بؤرة رفض» مسندة إلى الحمل بكامله. ومن ذلك كذلك ما يُورَد عادة في أدبيات « اللغويات الاجتماعية» متعلقا بتحديد العوامل الاجتماعية - الثقافية لبعض السمات البنيوية كالضمائر والصيغ الفعلية وفئة معينة من العبارات التي يرتبط ظهورها في الجملة بوضع المتخاطبين والعلاقة الاجتماعية التي تقوم بينهما وجنسِ المتكلم وسنه وانتمائه. هذه العوامل يُفترض أن ترد كمعلومات في القالب الاجتماعي مصوغة في شكل بنيات يلجأ اليها حين يقتضى الأمر في عملية بناء البينة التحتية الممثل لها في القالب النحوي.

هذا التصور للعلاقة بين البنية التحتية النحوية والبنيات الممثل لها في القوالب الأخرى يعكس ما قلناه آنفاً عن علاقة القوالب بعضها ببعض والأدوار التي تقوم بها في كل من عملية توليد العبارات اللغوية وعملية تحليلها.

2 - 3 - 2 - 4 - البنية التحتية بين الخصوصية والكلية :

تقدّم أن من مزاعم (وضوابط) النمذجة في نظرية النحو الوظيفي تحصيل الكفاية النمطية وأن ما يوصل إلى تحصيلها صوغ المبادئ والقواعد

والتمثيلات على أساس أن تجمع بين قدر معقول من التجريد يجعلها تفي برصد خصائص اكبر عدد ممكن من اللغات وقدر معقول من الملموسية يضمن لها وصف التحققات الفعلية لهذه الخصائص في لغات معينة.

هذا الهاجس يظهر جليا في تصور النحو الوظيفي للبنية التحتية وصياغتها. فهذه البنية، كما رأينا، تتضمن طائفتين من العناصر : عناصر ملموسة خاصة وهي المفردات المعجمية كما تتحقق في لغة طبيعية معينة، اللغة موضوع الوصف، وعناصر مجردة كلية وهي المخصصات والوظائف بأنواعها الثلاثة (دلالية وتركيبية وتداولية).

الجانب الكلّي في البنية التحتية، يشمل في الواقع، السمات التالية :

- تحليل البنية إلى طبقات يعلو بعضها البعض ؛
- وعدد هذه الطبقات (مع الأخذ بعين الاعتبار لما قلناه عن نسبية بعضها) ؛
- وطبيعة هذه الطبقات (حمل، قضية وإنجاز) ؛
- والعلاقة السلّميّة القائمة بين هذه الطبقات ؛
- والتكوين الداخلي لكل طبقة (= نواة ومخصص ولاحق) ؛
- والعناصر غير المعجمية المنتمية إلى كل طبقة، أي المخصصات

والوظائف (باستثناء الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول اللتين قد يُستغنى عن إحداهما أو عنهما معا في وصف بعض اللغات). اما الجانب غير الكلي فيتمثل في المفردات المعجمية التي، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك، تنتمي إلى لغة خاصة معينة (= العربية أو الانجليزية أو الفرنسية ...) كما يَتمثّل في بعض العناصر غير المعجمية (الدلالية والتداولية والنحوية). بالنسبة لهذه الفئة الثانية من العناصر يمكن أن نقول عن تأرجحها بين الخصوصية والكلية ما يلي :

(أ) ثمة سمات يلاحظ ورودُها في عدد كبير من اللغات دون اختلاف في ما هيتها ولا في الوسائل التي تتحقق عن طريقها. من ذلك القوى الإنجازية (الحرفية والمستلزَمة) التي تتحقق دائما في شكل صُرفات أو أفعال إنجازية (= «**قال**»، «**سأل**» ...) أو في ترتيب المكونات أو في التنغيم. لذلك يمكن أن يُعدّ المخصص الإنجازي من ثوابت البنية التحتية ومن كلياتها.

(ب) ثمة مخصصات لا تأخذ نفس القيم في جميع اللغات. من أمثلة ذلك المخصص الزمني π_2 الذي تختلف قيمه من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية حيث لا يوجد نظير عربي لبعض الفروق الزمنية في اللغة الفرنسية (= ثنائية Passé simple / passé composé ؛ ثنائية : Passé antérieur / plus -que- parfait).

(ج) نفس الشيء يمكن أن يقال عن فروع الوظيفة التداولية البؤرة. فإذا كانت الثنائية بؤرة الجديد / بؤرة المقابلة ترقى إلى قدر كبير من الكلية فإن تفريعات بؤرة المقابلة التي نجدها في العربية أو الانجليزية، مثلا، لا نجدها ضرورة في اللغة الفرنسية.

(د) ومن السمات ما هو كلي من حيث الماهية لكنه يختلف من حيث تحققه من لغة إلى أخرى. مثال ذلك السمات القضوية الوجهيّة (= مؤكّد، محتَمل ...) التي تتحقق في اللغة العربية في شَكل أداة أو جملة مركبة أو لاحق قضوي كما هو الشأن في الجمل (63 أ – ج) مثلا بينما لا تتحقق في الانجليزية والفرنسية إلا في شكل لاحق قضوي أو جملة مركبة. إذا صحت هذه الملاحظة أمكن القول إن بعض قيم المخصص القضوي π_3 ليست كلية وأن اللغات التي لا تتوافر فيها هذه القيم تعبر عن الوجهة القضوية بوسائل اخرى (= لواحق أو جمل مركبة).

رغم هذه الاختلافات تظل البنية التحتية المستوى الذي يمثل للخصائص التي تتقاسمها اللغات على تباينها. ويظهر ذلك جليا حين نقارن بين هذه البنية والبنية السطحية مجال التباينات الواضح. لهذا تعدّ البنيةُ التحتية أفضلَ جسر عبور بين اللغات وبالتالي المجال الأمثل للترجمة. فالترجمة، في الحالات البسيطة العادية، تتم عن طريق تعويض عناصر البنية التحتية للعبارة المصدر بمعادلاتها في اللغة الهدف. أما في حالة الاختلاف، فيُلجأ إلى " قواعد التكييف" التي تعيّن أقرب عنصر في اللغة الهدف يمكن أن يعوض العنصر المترجَم حين لا معادل .

3 – النحو الوظيفي المحوسَب :

أصبح الآن من طموحات أي نظرية لسانية أن تبلغ من الضبط والصورنة درجة تؤهلها لأن تبرمج داخل الحاسوب. ويُقصَد من البرمجة الحاسوبية تحصيل فائدتين أساسيتين اثنتين : فائدة نظرية وفائدة تطبيقية. تكمن الفائدة النظرية في أن النظرية المعنية بالأمر تصبح مجبرة على صياغة مبادئها وقواعدها وتمثيلاتها صياغة تجمع بين

الدقة والوضوح بحيث لا يترك أي شيء للتخمين أو التقدير كما أن الحوسبة تمكن من رَوْز صحة تلك القواعد والتمثيلات لا بالنظر لمجال معين فحسب بل كذلك بالنظر لبنية النموذج ككل. أما الفائدة التطبيقية فإنها تكمن في إعداد النظرية لأن تجد تطبيقات لها في مجالات متعددة كمجال الترجمة (الآنية أو البشرية - الآلية) مثلا.

لتحقيق هاتين الفائدتين شرع منظّرو النحو الوظيفي في برمجة هذه النظرية في الحاسوب منذ ظهورها. وقد أنجز هذا المشروع مرحليا على الشكل التالي :

(أ) أول عمل قيم به في إطار مشروع حوسبة النحو الوظيفي هو محاولة كوي (كوي 1979) لتزويد الحاسوب اللغوي " ألگول 68 " (Algol 68) بمولِّد مبني وفق مبادئ هذه النظرية وحسب تنظيم الجهاز الواصف فيها. وقد توالت محاولات كوي في هذا الاتجاه (كوي 1981، 1987، 1988).

وقام بنفس المحاولة، لكن في برنامج حاسوبي آخر، برنامج برولوگ (Prolog)، جون كونو للي (كونوللي 1986) الذي وضع قواعد لترتيب المكونات في اللغة الانجليزية مصوغة وفقا لمقتضيات هذا البرنامج.

ثم تلت هاتين المحاولتين اقتراحات متعددة ترمي إلى صوغ مولد وظيفي في برنامج برولوك (ساموبلسدورف (1989)، باكر (1989) وباكر - فان دركوست وفان شايك (1988))، أو محلل وظيفي (بانسن 1989، كاتورد 1989، ديگنوم 1989 وكوي 1989). من هذه المحاولات الموضعية ما اقتُرِح في اتجاه وضع معجم وظيفي محوسَب (زوتفن 1987 و1989، ما ييس 1988 و1989، فوسن 1989، ديك 1989). أما أعمال ديك (ديك 1987 أ، 1987 ب، 1987ج و1989) في هذا المجال فقد تناولت إشكال ادماج النحو الوظيفي في إطار معرفي اعم.

(ب) هذه المحاولات جميعها تمّت في إطار النموذج الأول للنحو الوظيفي، النموذج المقترح في (ديك 1978) والمعتمد في أدبيات هذه النظرية إلى حدود سنة 1988.

وقد استؤنفت هذه المحاولات بعد ظهور النموذج الثاني الموصوف في (ديك 1989) على أساس برمجة هذا النموذج حاسوبيا. وكانت نتيجة هذه المحاولات وضعَ برنامج حاسوبي (سمّي "بروفگلوت " (ProfGlot) مكتوب وفق برنامج برولوگ ومصوغ طبقا لنموذج النحو الوظيفي في صياغته الثانية. فهو، إذن، جمعٌ بين نظرية

لغوية معينة (النحو الوظيفي في صياغته الأخيرة) ولغة برمجة معينة (برولوگ) كما يتضح ذلك من تسميته.

في ما يلي نعرض بإيجاز لأهم خصائص هذا الجهاز وأهم وظائفه :

١) بُني بروفكلوت على أساس أنه نموذج لأهم مكونات القدرة اللغوية المتوافرة لدى متكلم متعدد اللغات ؛

٢) لذلك فهو قادر على رصد خصائص لغات مختلفة متوسلا ببنيات ومساطر متماثلة ؛

٣) يميِّز داخل هذا الجهاز بين المبادئ والقواعد العامة المستقلة عن اللغات وبين المبادئ والقواعد التي تختص بها كل لغة من اللغات المبرمجة ؛

٤) يستطيع بروفكلوت أن **يولّد** عددا كبيرا من انماط التراكيب الواردة في اللغات المبرمجة كما يستطيع أن **يحلّل** مجموعة من التراكيب التي يولّدها ؛

٥) بالإضافة إلى جهازي التوليد والتحليل، تتوافر في بروفكلوت اجهزة تفي بترجمة تراكيب اللغات المبرمجة في جميع الاتجاهات وتضطلع بعمليات الاستدلال المنطقي المختلفة انطلاقا من التراكيب المولّدة. ويمكن أن يتم هذا كله في ذات الوقت حيث يمكن، مثلا، أن تُحلّل جملة انجليزية الى بنيتها التحتية ثم تترجم هذه البنية إلى البنية التحتية للعبارة الفرنسية مقابلتها ثم تولد، انطلاقا من هذه البنية الجملة الفرنسية الملائمة ثم يقام بعمليات استدلال انطلاقا من بنية هذه الجملة. بعبارة أخرى، يتكون بروفكلوت، للقيام بهذه المهام، من عدة قوالب تتفاعل فيما بينها أهمها:

(أ) قالب مولّد كلّي يحدد البنيات التحتية لعبارات اللغات المبرمجة ؛

(ب) قالب لقواعد التعبير ذات الطابع الكلي يضطلع بنقل تلك البنيات التحتية إلى جمل محققة ؛

(ج) قالب تحليلي كلي يقوم بنقل جمل اللغات المبرمجة إلى بنياتها التحتية ؛

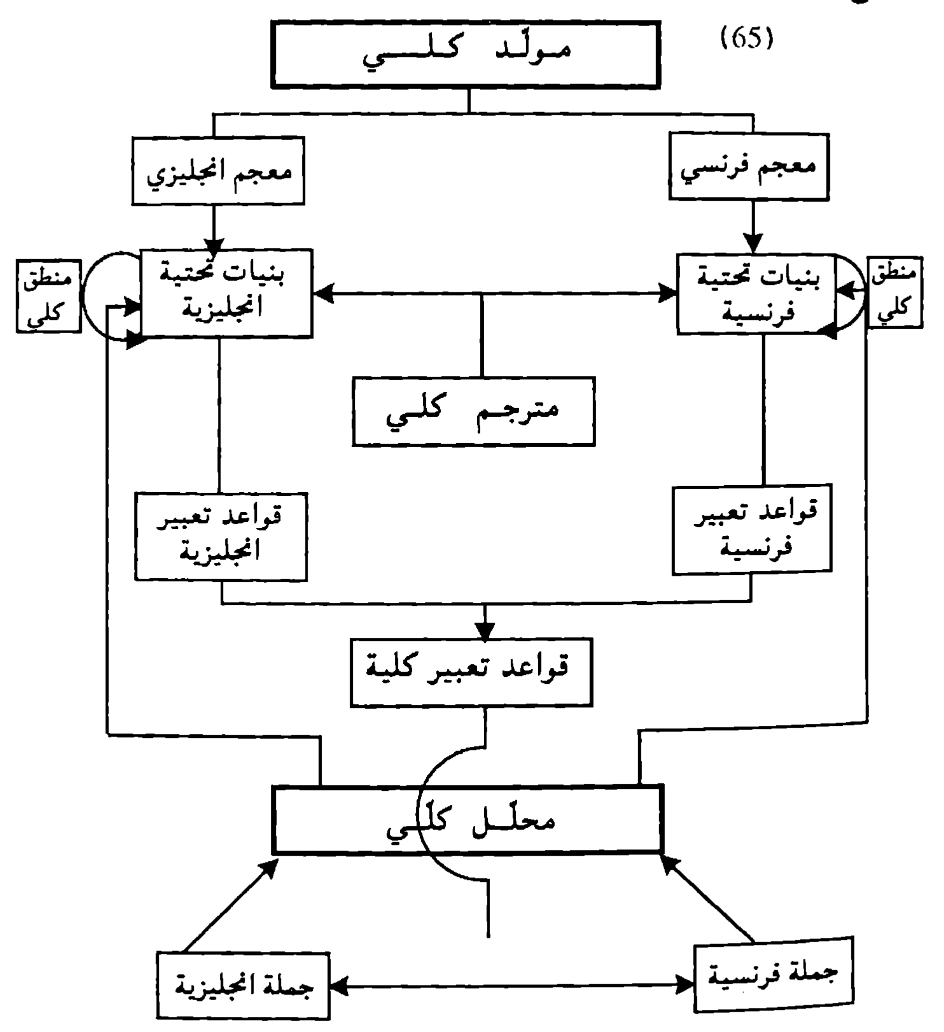
(د) قالب كلي للترجمة يضطلع بنقل بنية تحتية لعبارة لغة ما إلى البنية التحتية للعبارة التي تقابلها في إحدى اللغات الأخرى ؛

(هـ) قالب كلي تتم داخله عمليات المنطق الاستدلالي المختلفة ؛

(و) وتضاف إلى هذه القوالب ذات الطابع الكلي قوالب خاصة حيث تحدد الجوانب التي تشكل خصوصيات كل لغة من اللغات المبرمجة فثمة بالنسبة لكل لغة من هذه اللغات معجم ونسق من قواعد التعبير خاصان.

هذه في عجالة وبطريقة مبسطة البنية العامة لبرنامج بروفگلوت. ويمكن توضيح هذه البنية ووظائف عناصرها عبر الرسم التالي :

(65)



يمكن أن يلاحظ، بإمعان النظر إلى الرسم (65)، أن عملية الحوسبة لم تشمل نموذج مستعمل اللغة الطبيعية ككل (أي بقوالبه الخمسة) إنما قُصرت على القالب النحوي الصرف. ولعل من وضعوا برنامج بروفكلوت يعدون حوسبة هذا القالب مرحلة أولى في إنجاز مشروع برمجة النموذج بكامله.

كلمة أخيرة عن بروفكلوت : كانت لحوسبة النحو الوظيفي نتائج هامة جدا لا بالنسبة لصياغة هذا النحو نفسه فحسب بل كذلك بالنسبة لمجالات تطبيقية أهمها نتيجتان اثنتان : (أ) من ناحية استلزمت الحوسبة أن تصاغ المبادئ والقواعد الواردة في نموذج مستعمل اللغة الطبيعية بكيفية أكثر دقة وأصبحت بذلك عملية تمحيصها اسهل وأضمن ؛ (ب) ومن ناحية أخرى مكنت نفس الحوسبة النحو الوظيفي من الإسهام في مجال لا يتنازع في أهميته : مجال الترجمة الآلية.

الفصل الأول

المدخل المعجمي: تنظيمه ودوره

الفصل الأول
المدخل المعجمي : تنظيمه ودوره

0 - مدخل :

يُعَد المعجم مكونا أساسيا من مكونات القالب النحوي في نظرية النحو الوظيفي (كما هو الشأن في النظريات اللسانية الأخرى، خاصة تلك التي تتجه اتجاها معجميا). فهو الأساس باعتباره يشكل " **المخزن** " الذي يمد المكونات الأخرى بالمادة المفرداتية، وهو الأساس كذلك إذ إن المدخل المعجمي يُعَدُّ، باعتباره بنيةً، صورةً مصغرة أولى لبنية الجملة ككل. في هذا المبحث، نتناول، بعد عرض كيفية تنظيم المدخل المعجمي، مجموعة من القضايا تتعلق، بالدرجة الأولى، بالتمثيل الدلالي الذي يتوافر في هذا المدخل والدور الذي يقوم به بالنظر الى التمثيل الدلالي التحتي للجملة باعتبارها كلاً.

1 - المدخل المعجمي وتنظيمه العام :

من المتفق عليه أن مفردات اللغات الطبيعية تنقسم إلى قسمين : مفردات أصولا ومفردات فروعا. تُعَدُّ أصولا المفردات التي يتعلمها المتكلم تعلما قبل استعمالها في حين تعد فروعاً جميع المفردات التي يقوم المتكلم باشتقاقها، عن طريق قواعد منتجة، من المفردات الأصول.

داخل القالب النحوي، يُمثَّل للمفردات الأصول في قائمة متناهية تسمى « **معجما** » وتُسند مهمة اشتقاق المفردات الفروع إلى نسق من القواعد خاص : « **قواعد تكوين المحمولات** ».

يتكون المدخل المعجمي للمفردة الأصل من شقين اثنين : إطار حملي وتعريف دلالي. يُمَثِّل الإطار الحملي للخصائص النبيوية التي تميز المفردة في حين يقوم التعريف الدلالى، كما يوحي بذلك هذا المصطلح، بتحديد معنى المفردة. المدخل المعجمي، في حالة المفردات الأصول يأخذ، إذن، الصورة العامة التالية :

(1) ط : ت

حيث ط = إطار حملي ؛ ت = تعريف دلالي.

امّا التمثيل للمفردات الفرعية فيتم بواسطة قاعدة اشتقاق تتخذ، كصورة عامة، أحد الشكلين التاليين :

(2) **دخل :** $\pi - \varphi$ (س^1) ... (س ن)

خرج : φ' (س^1) ... (س ن)

معنى : « .... »

(3) $\pi - \varphi$ (س^1) ... (س^{ن}) $\Leftarrow$ φ' (س^1) ... (س^{ن})

معنى : « ... »

حيث π = مؤشر الاشتقاق المقصود ؛ φ = المحمول الأصل ؛ φ' = المحمول الفرعي.

مثال ذلك قاعدة اشتقاق الأفعال العِلّية التي تتخذ الشكل (4) والتي تعد مسؤولة عن اشتقاق (6) من (5) :

(4) قاعدة تكوين المحمولات العلية :

دخل : عل - φ (س^1) ... (س ن)

خرج : $\varphi'_{ف}$ (س^0) (س^1) ... (س ن)

معنى : « تسبب (س^0) في أن تتحقق الواقعة المدلول عليها في الإطار الحملي - الدخل »

حيث عل = مؤشر العلية.

(5) شرب الطفل الدواء.

(6) شرّب الطبيبُ الطفلَ الدواء.

ويمكن صوغ القاعدة المسؤولة عن اشتقاق المحمولات العلية في اللغة العربية، بكيفية أدق، على الشكل التالي :

(7) قاعدة تكوين المحمولات العلية في اللغة العربية :

دخل : عل – س. س. س { فَعَل} ف (س^{1}) منف ... (س ن)

خرج : أ – س.س.س. {أَفْعَل} ف (س^{0}) منف(س^{1}) مستق ...(س ن)

ب – س.س.س. {فَعّل} ف (س^{0}) منف(س^{1}) مستق (سن)

معنى : « تسبب (س^{0}) في أن تتحقق الواقعة المدلول عليها في الإطار الحملي – الدخل».

مفاد القاعدة (7) أن الأفعال العلية الواردة عل وزني «أفْعَل» و«فعّل» تُشتَق من الأفعال الأصول التي على وزن «فَعَل» أو «فَعِل» وأن موضوعا إضافيا دالا على الذات المتسببة ((س^{0})) يلحق موضوعات الفعل مصدر الاشتقاق [1].

ثمة تغييرات تمس، أيضا، الوظائف الدلالية التي تحملها الموضوعات تخضع لمبدأ التكييف الدلالي فصّلنا القول فيها في مكان آخر (المتوكل 1988).

2 – الإطار الحملي :

يصاغ المدخل المعجمي، في نظرية النحو الوظيفي، على أساس أنه بنية مهمتها التمثيل لأحد أنماط الوقائع الأربعة التالية : « عمل» و«حدث» و«وضع» و«حالة». وامثلة هذه الأنماط الأربعة هي (8 أ) و(8 ب) و(8 ج) و(8 د) على التوالي :

(8) أ – قتل خالد بكرا (عمل)

ب – فتحت الريحُ الباب (حدث)

ج – خالد جالس قرب الباب (وضع)

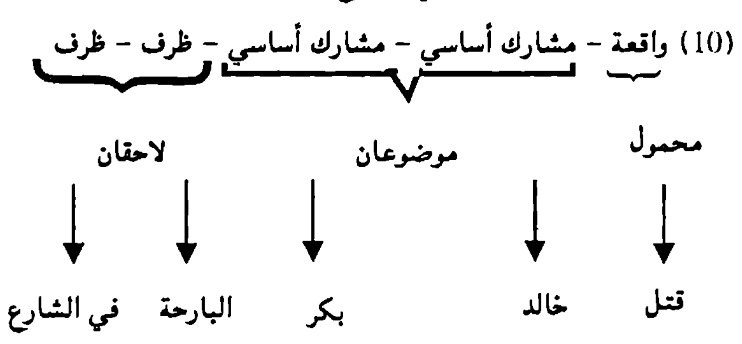
د – هند فرحة (حالة).

بناء على ذلك، يتكون الإطار الحملي من «محمول» دوره الدلالة على الواقعة نفسها وعدد معين من «الحدود» تحيل على المشاركين في الواقعة. وتنقسم

(1) لقد افردنا دراسة خاصة للمحمولات العلية في (المتوكل 1988) ضمن بحث عام في المحمولات الأفعال المشتقة في اللغة العربية.

الحدود إلى زمرتين : زمرة «**الموضوعات**» وزمرة «**اللواحق**» على أساس أن الموضوعات تحيل على الذوات المشاركة التي يقتضيها تمام الواقعة بحيث إذا حذفت اختلت الواقعة وأن اللواحق مجرد تحديدات إضافية للظروف (الزمانية، المكانية ...) التي تمت فيها الواقعة. ففي الجملة (9)، على سبيل المثال، ثمة واقعة (القتل) مدلول عليها بالمحمول الفعل «**قَتَلَ**» تُشارك فيها ذاتان أساسيتان، القاتل (خالد) والمقتول (بكر) ويُحدِّد ظروفَ وقوعها زمان (البارحة) ومكان (الشارع)، كما يتضح من التمثيل (10) :

(9) قتل خالد بكراً البارحة في الشارع



من الفروق التنظيمية القائمة بين الموضوعات واللواحق أن الموضوعات يمثل لها في المدخل المعجمي ذاته في حين أن اللواحق تضاف إلى الإطار الحملي النواة (محمول + موضوعات) في مرحلة لاحقة من مراحل اشتقاق الجملة.

2 - 1 - المحمول :

فيما يتعلق بالمحمول ذاته، يؤثّر في الإطار الحملي لأمرين : (١) صورة المحمول المجردة و(ب) مقولته المعجمية.

صورة المحمول صورتان : صورة مجردة وصورة محققة ونقصد بالمجردة الصورة التي يَردُ عليها المحمول خارج سياق الجملة، أي قبل أن يخضع للقواعد الصرفية - التركيبية التي تخص المحمولات. أما الصورة المحققة فهي الصورة التي يتخذها المحمول بعد أن يكون قد أُدرِجَ في سياق جملي معين وخضع لهذه الطائفة من القواعد التي سيأتي التفصيل فيها في فقرة تالية.

ينتمي المحمول إلى إحدى المقولات المعجمية الكبرى التالية : الفعل والصفة والاسم والظرف[2] كما هو الشأن في الجمل التالية :

(11) أ - سافر خالد

ب - هند حزينة

ج - بكر استاذ

د - السفر غداً

وتجدر الإشارة، بهذا الصدد، الى أن هذه المقولات المعجمية الأربع تتفاوت من حيث ورودها محمولات. فلئن كان الفعل هو المقولة المرشحة بالدرجة الأولى للقيام بدور المحمول فالإسم ينزع عموما إلى أن يكون حدا من حدود الجملة في حين أن الصفة والظرف يردان غالبا مقيَّدين للاسم والفعل على التوالي. إذا صحت هذه الملاحظة وكانت ترقى إلى قدر معقول من العموم أمكننا أن نقول ان المقولات الأربع تتفاوت من حيث المحمولية (= القابلية للورود محمولات) وفقا للسلمية (12).

(12) **سلمية المحمولية :**

فعل > صفة > ظرف > اسم

لنعد الآن إلى صورة المحمول والفرق الذي أقمناه بين ما أسميناه «**الصورة المجردة**» و«**الصورة المحققة**».

في اللغات الهندية - الأوروبية (الانجليزية، الفرنسية ...) تتخذ صورة المحمول المجردة شكل جذع (Stem) يتحقق فيما بعد، عن طريق إجراء قواعد التعبير الصرفية، بواسطة إضافة لواحق (لواحق و / أو سوابق). مثال ذلك الفعل «to look» في اللغة الانجليزية، الذي يمثل له في مستوى المدخل المعجمي في شكل الجذع «look» الذي يتحقق، عن طريق القواعد الصرفية، في صيغ «look» (حاضر) أو «looked» (ماض) أو «(to be) looking» (صيغة التدرج) ... وحين يتعلق الأمر بالأفعال غير المطّردة، تدرج في المدخل المعجمي جميع الصور التي يمكن أن يرد عليها الفعل كما هو الشأن، على سبيل المثال، بالنسبة للفعل «to sing» الذي يستلزم أن تورد في المدخل المعجمي ذاته كل صيغه («sing»، «sang»، «sung» ...).

---

(2) عن التفصيل في عدد المقولات المعجمية التي ترد محمولات وطبيعتها وكليتها، انظر هنخفيلد (1992).

بالنسبة لهذا النمط من اللغات، إذن، يمثل للمحمول، في مستوى المدخل المعجمي، في شكل جذع باعتبار هذا الشكل الصورة المجردة التي تتحقق، عن طريق قواعد التعبير الصرفية، في صيغ معيّنة حسب السياق الجملي، باستثناء المحمولات غير المطردة (غير الممكن التنبؤ بصيغها الصرفية) التي يلزَم إدراج جميع صيَغِها في المدخل المعجمي ذاته.

امّا فيما يخص اللغة العربية (واللغات «غير السلسلية» بوجه عام) فإن نَسقَهَا الاشتقاقي يُوحي بأن تعامل المحمولات فيها معاملة مغايرة. ومن الإمكانات التي يمكن اقتراحها في هذا الباب والتي يبدو أنها تحظى بالمصادقة لدى جل الدارسين الإمكان التالي :

(١) يمثل للمحمول في مدخله المعجمي في صورته المجردة ؛

(٢) الصورة المجردة ليست جذعا (بالمعنى الذي يأخذه هذا المفهوم في النمط السابق من اللغات) وإنما هي عبارة عن **جذر** (مكوّن من ثلاثة أصوات ساكنة) **ووزن** كما يتبين من التمثيل العام التالي :

(13) س س س {وزن} α

حيث α = المقولة المعجمية (فعل، صفة، اسم، ظرف).

(٣) تتحقق هذه الصورة المجردة (الجذر + الوزن) بواسطة اجراء قواعد التعبير، في شكل **صيغة**، صيغة الماضي أو صيغة المضارع[3]، وفقا للسمات الجهية والزمنية التي يحملها مخصص المحمول وسمات الشخص (والعدد).

(٤) يقتضي هذا الطرح أن يميز بين الوزن والصيغة خاصة وأنهما قد يتماثلان. فالوزن تقتصر مهمته على التأشير للوضع الذي يتخذه المحمول داخل النسق الاشتقاقي للغة موضوع الوصف (أصلي، فرعي مبني للمجهول أو مطاوع أو علّي أو منعكس ...) في حين أن الصيغة تشكل التحقق الصرفي لهذا المحمول في سياق

---

(3) سبق أن بينا (المتوكل 1987)، في هذا الصدد، أنه من الوارد أن نميز بين مصطلحي «**ماض**» و«**مضارع**» ومطلحي «**مُضِي**» و«**حال**» على أساس أن المصطلحين الأولين يدلان على صيغتين صرفيتين وأن المصطلحين الثانيين يرمزان إلى سمتين دلاليتين. كما بينا بنفس المناسبة انه ليس من اللازم أن تتطابق السمة الدلالية والصيغة الصرفية مثال ذلك أن صيغة المضارع لا تدل دائما على الزمن الحال كما هو الشأن في الجملة التالية مثلا :

(أ) كان خالد يطالع كتابا حين دخلت عليه.

جملي معين. فالفعل «خَرَجَ»، مثلا، وزنه «فَعَلَ» على اعتبار أنه من المحمولات الثلاثية الأصول ويتحقق صرفيًا في شكل الصيغة «فَعَلَ» على اعتبار أن جهته جهة «التمام» وزمنه زمن «المُضِيِ».

حسب هذا التحليل، يكون التمثيل للمحمولات الفعلية «كَتَبَ» و«كتَّب» و«استكتَب» و«كاتَب»، مثلا، على الشكل التالي :

(14) ك ت ب {فَعَلَ} ف

(15) ك ت ب {فَعَّلَ} ف

(16) ك ت ب {استفعل} ف

(17) ك ت ب { فَاعَلَ} ف

هذه الصورة المجردة تتحول، فيما بعد، عن طريق قواعد التعبير الصرفية، الى الصيغ الماضية «كَتَبَ» و«كَتَّبَ» و«استكتب» و«كاتَب» أو الصيغ المضارعية «يكْتب» و«يُكتِّب» و«يستكتب» و«يُكاتب» طبقا للسمات الجهية والزمنية.

2 – 2 - محلاتية المحمول :

نقصد بالمحلأتية عدد المحلات التي يأخذها محمول ما ونوعها. وهو ما يقابل المصطلح «Valency». المحلاتية مستويان : محلاتية « كمّية » ومحلاتية «كيفيّة».

2 – 2 - 1 - المحلاتية الكمية :

نحيل بالمحلاتية الكميّة على عدد الموضوعات التي يقتضيها محمول ما.

ويمكن تقسيم المحمولات، بالنظر الى هذا الوسيط، وسيط المحلاتية الكمية، إلى محمولات أحادية ومحمولات ثنائية ومحمولات ثلاثية وهي المحمولات التي تأخذ، على التوالي، موضوعا واحدا وموضوعين وثلاثة موضوعات.

من أمثلة الاقسام الثلاثة من المحمولات ما يلي :

(18) أ - ذاب الثلج

ب - شربت هند شايا

ج - أهدى خالد هندا باقة زهر.

من القضايا التي ترتبط بالمحلاتية الكمية القضايا التالية :

(١) ثمة لغات، كالانجليزية والفرنسية تتضمن تراكيب يمكن أن يقال عنها إن محمولها محمول صِفْري (محمول دون موضوعات). من تلك التراكيب خاصة ما يدل على الأحوال المناخية كما هو الشأن بالنسبة للتراكيب التالية :

(19) a - It rains

b - Il pleut

c - Il fait beau

من الواضح أن الضمير الذي يتصدر الجمل (19 أ - ج) لا إحالة له وأنه مجرد صُرفة فارغة . ومن الواضح، تبعا لذلك، أن محمول هذه الجمل لا موضوع له.

لا يُوجَد، فيما نعلم، مقابل لهذا الضرب من التراكيب في اللغة العربية بحيث إذا اردنا نقل الجمل (19) إلى هذه اللغة لجأنا إلى استعمال جمل ذات محمول أحادي :

(20) أ - ينزل المطر

ب - الجو جميل

(٢) من شبه الثابت أن أقصى عدد من الموضوعات يمكن أن يأخذه محمول ما هو ثلاثة موضوعات. فالأفعال التي صنفت في النحو العربي القديم على انها أفعال رباعية (أي أفعال تأخذ ثلاثة «**مفاعيل**» بالإضافة الى الموضوع الفاعل) كالفعل " **أعْلَم**"، مثلا، إنْ هي إلا أفعال ثلاثية المحلاتية موضوعها الثالث جملة كما يتبين من التمثيل (21 ب) للجملة (21 أ) :

(21) أ - أعلم خالد بكرا هندا مسافرة

ب - [أعلم خالد بكرا [هند مسافرة]]

ج ج

تجدر الإشارة، في هذا الباب، الى أن المحمولات المشتقة تنزع إلى الخضوع، من حيث محلاتيتها (الكمية والكيفية معا) لمبدأي التكيف الصوري والتكيف الدلالي الممكن صوغها كالتالي :

(22) **مبدأ التكيف الصوري:** (Principle of Formal Adjustment)

« تنزع التراكيب المشتقة المنتمية الى نمط التراكيب س إلى تكييف خصائصها الصورية والنموذجَ الصوري للتراكيب غير المشتقة المنتمية إلى نمط التراكيب س».

(23) **مبدأ التكيف الدلالي:**(Principle of Semantic Adjustment)

«إذا خضع تركيب مشتق لمبدأ التكييف الصوري، فإنه ينزع إلى تكييف خصائصه الدلالية والنموذجَ الصوري للتركيب غير المشتق الذي ينامطه».

يفاد من (22) و(23) أن محمولا مشتقا ما يخضع لضغط ما يُنامِطُه من المحمولات الأصول المتوافرة في اللغة فينزع إلى أن يُكيِّف خصائصه الصورية (محلاتيته الكمية) وخصائصه الدلالية (محلاتيته الكيفية) وخصائص هذه المحمولات. من أمثلة ذلك المحمولات العلّية الناتجة، كما أسلفنا، عن قاعدة اشتقاق من مميزاتها توسيع محلاتية المحمول دَخْلِها بإضافة موضوع واحد، الموضوع الدال على الذات المعلّلة. هذه المحمولات إما ثنائية متفرعة عن محمول أحادي أو ثلاثية متفرعة عن محمول ثنائي كما هو شأن محمول الجملتين التاليتين :

(24) أ - أخْرجَت هندُ خالداً

ب - أسكن خالد بكرا داره

يتبين من الجملتين (24 أ) و(24 ب) أن المحمول العلي الثنائي («**أخرج**») والمحمول العلي الثلاثي («**أسكن**») واردان بنفس المحلاتية الكمية والمحلاتية الكيفية اللتين نجدهما في المحمولات الأصول الثنائية والثلاثية.

(٣) الموضوعات، بوجه عام، هي الحدود الدالة على «**المنفذ**» و«**المتقبّل**» و«**المستقبِل**» أما الحدود الأخرى فتأتي لواحق. إلا أن ثمة محمولات ترد معها هذه الحدود حدودا موضوعات لنقارن بين طرَفي الزوج الجملي التالي :

(25) أ - يشتغل خالد في الرباط

ب - يسكن خالد في الرباط

المكون المكاني « **في الرباط** » حدّ لاحق في الجملة الأولى لكنه حد موضوع في الجملة الثانية، إذ إنه مقتضى هنا وغير مقتضى هناكَ. رائز ذلك أنه قابل للحذف في الجمل الأولى وغير قابل للحذف في الجملة الثانية :

(26) أ - يشتغل خالد

ب - ??? يسكن خالد.

فالجملة (26 أ) سليمة في حين أن الجملة (26 ب) غريبة (إن لم نقل لاحنة) إلا إذا أوِّلت على أساس أن « **يسكن** » وارد بمعنى « **يهدأ** ».

ما يمكن استخلاصه من هذه الملاحظة هو أن الفاصل بين الموضوعات واللواحق ليس دائما قاراً وأن ما يرد لواحق مع بعض المحمولات قد يَرد موضوعات مع البعض الآخر. والراجح أن الضابط لهذا التغير في الوضع (الانتقال من وضع لاحق إلى وضع موضوع) هو الفحوى الدلالي للمحمول. فمن المحمولات ما تقتضي دلالته الحد المكاني، مثلا، كموضوع ومنها ما لا تقتضي دلالته ذلك إذ يأخذ الحدُّ المكاني، إذا ورد، وضعَ مجرد لاحق.

(٤) اللواحق طبقات: فثمة لواحق المحمول ولواحق الحمل ولواحق القضية واللواحق الإنجازية كما مر بنا. من أمثلة هذه الطبقات الأربع من اللواحق ما يلي :

(27) أ - ذهب خالد **من الرباط إلى مراكش**

ب - قابل خالد هندا **في الشارع أمس**

ج - **فعلاً**، أبدع محفوظ في روايته الأخيرة

د - **صراحة**، لم تعد تروقني أحوال هند

لواحق المحمول- وهي ما يعنينا هنا - هي الحدود الدالة على «**المستفيد**» من الواقعة و«**الأداة**» كما في الجملتين التاليتين :

(28) أ - اشترى خالد **لهند** سوارا من ذهب.

ب - قطعت زينب اللحم **بالسكين**

وهي أيضا اللواحق الدالة على « **المصدر** » و« **الهدف**» حين يتعلق الأمر بالمحمولات الدالة على التنقل كما هو الشأن بالنسبة للحدين «**من الرباط**» و«**إلى مراكش**» الواردين في الجملة (27 أ) أعلاه.

ميزة هذه الفئة من المحمولات أنها تلتصق التصاقا وثيقا بالمحمول ولاتقاسمها هذه السمةَ لواحق الحمل ولا لواحق القضية ولا لواحق الانجاز. إلا انها رغم ذلك، لا ترقى إلى أن تكون موضوعات للمحمول. يبروز ذلك أنها، بخلاف الموضوعات، قابلة للحذف دون مساس بنحوية الجملة :

(29) أ - ذَهَب خالد

ب - اشترى خالد سوارا من ذهب

ج - قطعت زينب اللحم

هذه الزمرة من الحدود، رغم التصاقها الدلاليْ بالمحمول، تظل مجرد لواحق، ولا يجوز بالتالي إيرادها في المدخل المعجمي [4].

(٥) من العُطُوف، كما هو معلوم، عَطفُ الحدود. مثال هذا الضرب من العطوف ما يلي :

(30) أ - زارني بكر وابراهيم

مما يجب أن يشار إليه أن المعطوفات، مهما بلغ عددها، تشكل حدا واحدا. فالموضوع المنفّذ، في الجملة (30) مثلا، موضوع واحد لا موضوعان وهو الحد العَطفي «بكر وابراهيم» ككل.

مفادُ هذا أن العطف ليس من القواعد التي تتسم بتوسيع محلاتية المحمول وأن تعدد المعطوفات داخل الحد الواحد لا يعني تعدد الموضوعات. فالفعل «زار» مثلا، محمول ثنائي ولا يمكن أن يكون أكثر من ثنائي ولو تعددت معطوفات أحد حديه، المنفذ أو المتقبل.

2 - 2 - 2 - المحلاتية الكيفية :

يُقصَد بالمحلاتية الكيفية في أدبيات النحو الوظيفي، نوع الموضوعات التي يأخذها محمول ما. ويُقصَد بالنوع، على وجه التحديد : **أولا**، قيود الانتقاء التي يفرضها المحمول على محلات موضوعاته **وثانيا**، الوظائف الدلالية التي تأخذها هذه المحلات. ويمكن، في رأينا، أن نضيف إلى قيود الانتقاء والوظائف الدلالية سمة أخرى هامة جدا وهي الطبقة التي تنتمي إليها موضوعات المحمول.

(4) فصلنا الحديث عن الفئات الأربع من اللواحق وعن ما يؤاسر ويخالف بينها في (المتوكل 1993ب).

2 - 2 - 2 -1 - الطبقة :

لنتذكر أن بنية الجملة تتضمن أربع طبقات : طبقة إنجازية وطبقة قضوية وطبقة حملية موسعة وطبقة حملية مركزية. من المبررات التي تدعم ورود التمييز بين هذه الطبقات الأربع (أو على الأقل بين الطبقات الثلاث الأولى) أن المحمول يمكن أن يأخذ، كموضوع ثان (الموضوع المتقبّل) إما موضوعا اسمياً أو موضوعاً - جملة أو موضوعاً - قضية أو موضوعاً - حملا كما يتضح من التمثيلات التالية :

(31) أ - φ (س^1) (س^2 : [حد اسمي])

ب - φ (س^1): (س^2 : [π_4 وي : [π_3 س ي : [π_2 وي :
[π_1 [محمول (مض^1) ... (مض^ن)]]]]]

ج - φ (س^1) (س^2 : [π_3 س ي : [π_2 وي :
[π_1 [محمول (مض^1) ... (مض^ن)]]]]

د - φ (س^1)(س^2 : [π_2 و ي : [π_1 [محمول (مض^1) ...
(مض^ن)]]].

ينتمي إلى هذه الفئات الأربع من المحمولات الفعل «**شرب**» و«**قال**» (وأفعال التلفظ بوجه عام) و«**ظن**» (والأفعال الدالة على الاعتقاد) و«**سمع**» (والأفعال الدالة على الإدراك الحِسّي بصفة عامة). البنيات العامة لهذه المحمولات هي الآتية :

(32) أ - ش رب {فعِل} ف (س^1) (س^2 : [حد اسمي])

ب - ق و ل {فعَل} ف (س1) (س^2 : [π_4 وي :
[π_3 س ي : [π_2 وي : [π_1[محمول (مض^1)...
(مض^ن)]]]]]

ج - ظ ن ن {فعَل} ف (س^1) (س^2 : [π_3 س ي :
[π_2 وي : [π_1 [محمول (مض^1) ... (مض^ن)]]]]

د - س م ع {فعِل} ف (س^1) (س^2: [π_2 وي :
[π_1 [محمول (مض^1) ... (مض^ن)]]]

على أساس التمييز بين الطبقات الأربع يتبين أنه من الممكن تصنيف المحمولات الى اربع فئات :

(أ) - المحمولات التي تأخذ، كموضوع ثان، موضوعا اسميا و(ب) والمحمولات التي تأخذ موضوعا - جملة و(ج) المحمولات التي تأخذ موضوعا - قضية و(د) المحمولات التي تأخذ موضوعا - حملا . وواضح أن هذا التصنيف يفي برصد خصائص الفئات الأربع من المحمولات رصدا لا يمكن أن يبلغه التصنيف الثنائي التقليدي الذي يميز بين الأفعال التي تأخذ، فضلة لها (= مفعول)، مركبا اسميا والأفعال التي تأخذ، في المحل ذاته، جملة. فإذا ما اقتصرنا على هذا التصنيف الثنائي ادى بنا ذلك الى التسوية بين «**قال**» و«**ظن**» و«**سمع**» على أساس أنها جميعها تأخذ فضلة جملية وهو تعميم يحجب الفروق الدقيقة بين هذه الأفعال من حيث محلا تيتها. فليس الفعل الذي يأخذ جملة كالفعل الذي يأخذ قضية وليس هذان الفعلان كالفعل الذي يأخذ مجرد حمل بسيط. من روائز الفرق، من حيث المحلاتية الكيفية، بين ما يأخذ قضية وما يأخذ حملا، مثلا، أن للفعل «**سمع**» معنيين مختلفين باختلاف نوع الموضوع الثاني : فحين يرد هذا الفعل في تركيب موضوعه الثاني مجرد حمل يكون دالا على الإدراك الحسي كما في (33) :

(33) سمع خالد هندا تغني

وحين يرد في تركيب موضوعه الثاني قضية يكون بمعنى «**بَلَغ**» أو «**عَلِم**» :

(34) سمع خالد أن هندا تغني

هذا الفرق في المعنى وفي المحلاتية لا تمكن من رصده قاعدة تفريعية من قبيل (35) :

(35) ج ← ف م س ج

2 - 2 - 2 - 2 قيود الانتقاء :

يُعرِّف ديك (ديك 1989 : 76) قيود الانتقاء على أساس أنها سمات تحدِّد « خاصية تشكّل قيدا على نمط الحد الذي يمكن إدماجه في محل الموضوع ».

يتبين من هذا التعريف أن قيود الانتقاء هي سمات يجب أن تتوافر في الوحدات المعجمية الممكن إيرادها في محلات الموضوعات بالنظر إلى طبيعة المحمول.

يقوم هذا الضرب من القيود بدور منع توليد تراكيب لاحنة من قبيل (36) :

(36) * شرب الطفل خبزا

موطن اللحن في (36) هي العلاقة بين المحمول «**شرب**» الذي يقتضي في موضوعه الثاني سمة «**السائل**» والحد «**خبزا**» الذي لا تتوافر فيه هذه السمة.

وقد اختُلِف في طبيعة ما يتسبب في لحن الجمل التي من قبيل (36). وأدّى هذا الاختلاف إلى اتخاذ أحد الموقفين التاليين :

(١) يقوم الموقف الأول على فكرة أن لحن هذا الضرب من التراكيب لحن لغوي صرف كامن في العلاقات البنيوية القائمة بين المحمول وموضوعاته، أي بين خصائص المحمول وخصائص الموضوعات. ويترتب عن هذا الطرح أن هذه الخصائص يجب أن تُرصد داخل العبارة اللغوية نفسها (في شكل قيود انتقاء) كما يتبين من الإطار الحملي الآتي :

(37) ش ر ب [فَعِل] ف (س^1: < حي>) منف (س^2 : < سائل>) متق

حسب هذا الموقف، يكمن لحن الجملة (36) والجملة (38) :

(38)* شرب القلم شايا.

في أن الأولى تخرق القيد «**سائل**» المقتَضَى من الموضوع المتقبل وأن الثانية لا تُرضي القيد «**حي**» المفروض توفره في الموضوع المنفذ.

(٢) أما الموقف الثاني فيصدر عن الطرح التالي : لا يكمن لحن الجمل التي من قبيل (36) و(38) في خرق علاقات لغوية صرف وإنما يرجع إلى خطأ في ما نعرفه عن العالم. فاللحن، هنا، معرفي وليس لغويا. طبقا لهذا الطرح الجملتان (36) و(38) جملتان سليمتان تمام السلامة لغويا ولكنهما غريبتان من حيث إنهما تثبتان أمرين يتناقضان وما نعرفه عن العالم الخارجي (أن القلم لا يشرب شايا وأن الخبز من الأشياء التي لاتشرب وإنما تؤكل).

أغلب اللغويين تبنّوا الطرح الأول، بما فيهم ديك (ديك 1989) ومن المبررات التي يقدمها ديك لتبنيه هذا الطرح ما يلي :

(أ) ثمة افعال كثيرة لا تأخذ كموضوع ثان إلا فئة معينة من الموضوعات ذات سمة خاصة. ولعل من أمثلة ذلك، في اللغة العربية، الفعل «**جدع**» الذي لا يقبل كموضوع ثان إلا حدا اسميا يحمل سمة « **الأنفية**». ويُلاحظ أن مقابلات هذه الأفعال في لغات أخرى ليست لها، ضرورةً، هذه الخاصية.

(ب) تنزع الأفعال الدالة على التنقل، في كثير من اللغات، إلى أن تصبح، عبر مسلسل تحجُّر، مجرد أفعال مساعدة تقوم بمهمة التأشير إلى الجهة والزمن. من أمثلة ذلك الفعل «**راح**» في الدارجة المصرية و«**غادي**» و«**ماشي**» في الدارجة المغربية. هذه المفردات كانت تقتضي في موضوعها الأول أن يتسم بخاصية «الحيوية» (لا ينتقل إلا الكائن الحي) وبعد أن تحجّرت وأصبحت مجرد أدوات دالة على الزمن «المستقبل القريب» لم يعد لهذا القيد وُرودٌ وأصبح من الممكن إسناد هذه الأدوات الى غير الحي كما في الجمل التالية :

(39) أ - الغِنوة دِي راح تنجح

ب - السيارات غادي يغلاو

ج - الشتا ما شي تطيح اليوم

وما يُستخلَص من هذا هو أن الرصد الملائم لمسلسل التحجر الذي يلحق هذه الفئة من الأفعال يستلزم أن يمثل لقيود الانتقاء في مداخلها كسمات معجمية.

(ج) ثمة قواعد اشتقاق لا تحدث تغييرا إلا في قيود الانتقاء التي يفرضها المحمول الأصل على موضوعاته. ولا يمكن أن تصاغ هذه الفئة من القواعد صوغا ملائما إلا إذا كان منصوصا على قيود الانتقاء في الإطار الحملي - الدخل.

ويمكن في رأينا، أن نضيف الى هذه المبررات الثلاثة المبرر التالي :

(د) لو كانت هذه القيود قيودا غير لغوية، أي قيودا تتعلق بما نعرفه عن العالم الخارجي لكانت هذه القيود عامة تخضع لها المحمولات المترادفة من لغة إلى أخرى. والملاحظ أن هذه القيود قد تصح بالنسبة لمحمول ما في لغة ما دون أن يخضع لها المحمول المعادل في لغة أخرى. من امثلة ذلك أن الفعل «**أكل**» يفرض على موضوعه الثاني أن يكون دالاً على مأكول صلب (خبز، لحم، فاكهة ...) في حين أن مقابله الفرنسي (« manger ») لا يفرض ذلك دائما. لنقارن بين الزوجين الجمليين التاليين :

(40) أ - أكل الطفل تفاحة

ب - *أكل الطفل حساءه

(41) a - L'enfant a mangé une pomme

b - L'enfant { a mangé / * a bu } sa soupe

ما يفاد من المقارنة بي الزوجين الجمليين (40) و(41) هو أن السمات الانتقائية خصائص لغوية يفرضها محمول معين (أو فئة من المحمولات) على موضوعاته داخل نسق لغوي معين وأنها، بالتالي، لا تدرك من معارفنا عن العالم الخارجي، وانما تُتَعَلَّم تعلُّماً مع باقي ما نتعلمه عن لغة بعينها.

ما أورده ديك وما أضفناه لا يصدق على جميع القيود غير الصرفية التركيبية التي يمكن أن يُؤدّي خرقها إلى لحن أو على الأقل إلى غرابة. لنتأمل بهذا الصدد الجملة (42) :

(42) تزوّج الراهب أمس.

لايمكن إرجاع غرابة هذه الجملة الى خرق لقيد من قيود الانتقاء إذ إن الموضوع الأول «**الراهب**» يستجيب تماما للقيد المفروض عليه، قيد «**إنسان**». مصدر الغرابة في هذه الجملة هو أنها تثبت أمرا يناقض ما نعرفه عن العالم الخارجي وهو أن الرهبان في شرع الكنيسة الكاثوليكية لا يتزوجون. هذا الخرق ليس لغويا ولو كان كذلك لما اتسمت مقابلات الجملة (43) في لغات أخرى بنفس الغرابة. وبما أنه غير لغوي فلا يجب أن ننص على خاصية « عدم تزوج الرهبان» داخل الإطار الحملي للفعل «**تزوج**» على أساس أنها تشكل قيد انتقاء شأنها في ذلك شأن الخصائص التي من قبيل «**حي**»، «**إنسان**»، «**سائل** » ... وغيرها. ما يمكن فعله، في هذه الحالة، في رأينا، هو ترك مهمة رصد الخرق لقالب آخر غير القالب اللغوي وليكن القالب المعرفي. على هذا الأساس تولد الجملة (42)، مثلا، داخل القالب النحوي على أساس أنها سليمة تركيبا ودلالة وتداولا ثم تُحال على القالب المعرفي لتؤول على أنها تتضمن مناقضة لمعارفنا عن رجال الكنيسة.

في سياق الحديث عن الطبيعة اللغوية الصرف لقيود الانتقاء، نشير إلى أن السمات التي من قبيل «**حي**» و«**إنسان**» وغيرهما ليست سمات مجردة مستقلة عن اللغات، كتلك التي نجدها في التمثيل الدلالي التحتي في نظرية ما دُعِي بالدلالة التوليدية وانما هي وحدات معجمية (محمولات كباقي المفردات) ملموسة تنتمي إلى اللغة موضوع الوصف، ويمثل لها في مداخل معجمية كباقي الوحدات المعجمية الأخرى، والحكمة في ذلك حكمتان : **أولاهما** الاستجابة للمبدأ المنهجي العام القاضي بتقييد تجريدية الجهاز الواصف ما أمكن ذلك كي لا يُغرق في الابتعاد عمّا يشكل خصائص كل لغة. **وثانيتهما** المحافظة على نسقية المعجم بحيث إذا خلت لغة ما من مفردة ما فإن هذه المفردة لا يمكن ايرادها كسمة انتقائية لأي مفردة أخرى من تلك اللغة.

ثمة ملحوظتان اثنتان يمكن أن نوردهما في ختام هذا المبحث حول قيود الانتقاء :

(١) لا يفرض المحمول قيود انتقاء إلا على الحدود التي تشكل موضوعات له. فلا قيود انتقاء على الحدود اللواحق. وليس من الضروري أن تفرض قيود انتقاء على كل الموضوعات. فالمحمول «**أعطى**» مثلا، يفرض على موضوعيه الأول والثالث أن يتسما بالحيوية ولكنه لا يفرض أي قيد على موضوعه الثاني، الموضوع المتقبل، كما يتبين من الإطار الحملي التالي :

(43) ع ط و {أفعل} ف (س^1 : < حي >) منف
(س^2) متق
(س^3 : < حي >) مستق

في هذا الباب نفسه تجدر الإشارة إلى أن المحمولات تختلف من حيث التفاوت في صرامة القيود الانتقائية. فمنها ما يفرض قيودا صارمة ومنها ما هو مَرِن. تتسم المحمولات المرنة بخاصية انفتاح حقل المفردات التي يمكن أن ترد موضوعات لها. ومرونة هذه المحمولات نفسها درجات : فمنها ما يترك الحقل منفتحا تمام الانفتاح بحيث لا يفرض أي قيد بالنسبة لأحد موضوعاته ومنها ما يحد من انفتاح الحقل بفرض قيد خفيف. مثال الحالة الأولى الموضوع الثاني للفعل «**أعطى**» (ولمقابله «**أخذ**»)

ومثال الحالة الثانية الأفعال التي من قبيل «**أكل**» و«**شرب**» و«**كتب**» وغيرها. أما المحمولات الصارمة فخاصيتها تقلص حقل المفردات التي يمكن أن تواردها كموضوعات نظرا لثقل القيد الذي تفرضه. فالفعل «قضم»، مثلا، يعد صارما بالنسبة لما يفرضه على موضوعه الثاني إذا قورن بالفعل «**أكل**». وقد تصل الصرامة إلى منتهاها حيث يتقلص الحقل فلا يتضمن إلا مفردة واحدة كما هو الشأن بالنسبة للفعلين «**جدع**» و«**أزّ**» فالفعل الأول لم يعد يقبل كموضوع ثان إلا المفردة «**الأنف**» والفعل الثاني لا يكاد يوارده كموضوع ثان إلا المفردة «**طائرة**». في هذه الحالة، يمكننا أن نتساءل عما إذا كان من الضروري النص على قيد الانتقاء إذ يصبح من الوارد إيراد المفردة الوحيدة التي يمكن أن تحل في محل الموضوع (الأول أو الثاني) بدءا في مستوى الإطار الحملي ذاته. على ذلك الأساس يكون الإطار الحملي للفعل «**جدع**» الإطار (45) لا الإطار (44) :

(45) ج د ع {فَعَل} ف (س^{1} < إنسان >) منف
(س^{2} < عضو >) متق

(45) ج د ع {فَعَل} ف (س^{1} : < إنسان >) منف
(س^{2} : أنف) متق

إذا صح هذا التحليل، يكون التمثيل للمدخل المعجمي لهذه الفئة من المحمولات كالتمثيل المعجمي للعبارات المتحجرة التي سنفصل فيها القول في مبحث لاحق.

(٢) تُعزى، عادةً، غرابةُ الجمل التي من قبيل (46) إلى خرق ما يسمى بقيد «المراقبة» وهو القيد القاضي بألا يؤمر إلا بفعل مايراقبه المأمور أي ما يستطيع فعله :

(46) ؟ ؟ اشربْ ألفَ كأس من لبن في دقيقه.

كيف يمكن أن نرصد هذا الضرب من الخروق في الإطار المتوافر في نظرية النحو الوظيفي ؟ ثمة إمكانات ثلاثة حسب ما نرى :

أولا : يمكن أن نفكر في اعتبار غرابة التراكيب التي من قبيل (46) ناتجة عن خرق لقيود انتقاء يفرضها المحمول على موضوعاته ؛

ثانيا : يمكن أن نعزوَ هذه الغرابة إلى خرق سمة «المراقبة» التي يجب أن يتسم بها المحمول ذاته، أو على الأدق، الواقعة التي يدل عليها المحمول ؛

ثالثا : أما الإمكان الثالث فهو أن نعتبر أن الغرابة ناتجة عن خرق معرفي لا عن خرق لغوي، أي عن نوع من المناقضة لما نعرفه عن العالم الخارجي (مثلا، أن الإنسان لا يمكن أ يشرب الف كاس من لبن في دقيقة مهما كانت قدرته على الشرب).

من الدواعي التي يمكن أن تجعلنا نعدل عن الإمكان الأول وعن الإمكان الثاني أمران :

(أ) ليس الخرق خرقَ قيد محلي، قيد يتعلق بأحد الموضوعات أو بالمحمول في حد ذاته، بل خرقا لقيد يتعلق بالتركيب ككل أي بالعلاقة بين المحمول وموضوعاته من جهة وبين الموضوعات من جهة ثانية كما تدل على ذلك سلامة العبارات التي من قبيل :

(47) أ - اشربوا الف كأس من لبن في دقيقة

ب - اشرب الف كأس من لبن في ما تبقى من عمرك.

(ب) من الصعب اعتبار الخرق الذي من هذا القبيل خرقا لقيود (أو خصائص) لغوية صرف والراجح أن هذا الخرق خرق لما تعورف عليه عن العالم الخارجي (عن طاقة الإنسان الاستيعابية فيما يتعلق بالجملة (46)) أكثر ما هو خرق لقواعد لغوية ويتم رصده بالتالي في القالب المعرفي.

2 - 2 - 2 - 3 - الوظائف الدلالية :

تحمل حدود المحمول أدوارا دلالية (نسميها، في إطار النحو الوظيفي، وظائف دلالية) مهمتها التأشير الى نوع مساهمة الذوات التي تحيل عليها هذه الحدود في الواقعة ككل. فالوظيفة الدلالية «**المنفذ**» تؤشر للذات التي قامت بتحقيق الواقعة والوظيفة الدلالية «**المتقبل**» تؤشر للذات التي تتحمل الواقعة ...

وتختلف الوظائف الدلالية عن الوظائف التركيبية والوظائف التداولية اختلافا بيِّناً. فالوظائف التركيبية (الفاعل، المفعول ...) يتم تحديدها لا من الواقعة

نفسها بل من المنظور المعتمد في تقديم الواقعة. فالوظيفة الفاعل تُسنَد الى الحد الدال على الذات المتَّخَذَة منظورا رئيسيا بينما الوظيفة المفعول تُسنَد إلى الحد الدال على الذات المتَّخذة منظورا ثانويا. ففي الجملة (48 أ)، مثلا، اتُّخِذ الحد المنفذ منظورا رئيسيا فاخذ الوظيفة الفاعل في حين أن الحد المتقبل هو الذي أخذ هذه الخاصية في الجملة (48 ب) :

(48) أ - عشق خالدٌ هنداً

ب - عُشِقَت هندٌ (من قبَل خالد)

أما الوظائف التداولية فمهمتها التأشير إلى الوضع الإخباري الذي تتخذه حدود المحمول داخل العبارة باعتبار حمولتها المعلوماتية. فالوظيفة «**المحور**» تسند إلى الحد المُحِيل على الذات محطَّ الحديث والذي يحمل عامة، معلومة «**معطاة**» (= «**قديمة**») في حين تُسنَد الوظيفة البؤرة إلى الحد الحامل للمعلومة «**الجديدة**» (فتكون بؤرة جديد) أو الحد الحامل للمعلومة المتنازَع في ورودها (فتكون بؤرة مقابلة). ففي الجملة (48 أ)، مثلا، على اعتبارها جوابا لسؤال يستفهم فيه عن الشخص المعشوق، يأخذ الحد الفاعل («**خالد**») الوظيفة المحور والحد المفعول («**هندا**») الوظيفة البؤرة (بؤرة الجديد على وجه التحديد).

بناءاً على أن هذه الفئات الثلاث من الوظائف تتباين من حيث طبيعتها كما تتباين من حيث مهامُها، كان التمثيل لها، في النحو الوظيفي، في مستويات ثلاثة متمايزة. فالوظائف الدلالية يتم رصدها في المدخل المعجمي ذاته (بالنسبة للحدود الموضوعات) في حين يتم إسناد الوظائف التركيبية والتداولية في مرحلتين لاحقتين (متأخرتين نسبيا) من مراحل اشتقاق الجملة.

تتضمن الجملة، في حالات تمامها، واقعتين اثنتين : (أ) الواقعة التي تَردُ الجملةُ لوصفها والتي تدل عليها طبقة الحمل و(ب) الواقعة التلفظية ذاتها أي واقعة القيام بفعل لغوي في موقف تواصلي معين قصد تحقيق هدف تواصلي معين.

ففي الجملة (48 أ)، على سبيل المثال، تتواجد واقعتان : واقعة عشق خالد لهند وهي الواقعة المراد تبليغها وواقعة إنتاج الجملة ذاتها. وهذا ما يشار اليه،

في البنية التحتية للجملة عامة، بواوين (وي، وي) واو كبيرة تؤشر لواقعة التلفظ وواو صغيرة تدل على الواقعة المراد رصدها عن طريق إنتاج الجملة. خلاصة هذا أن الجملة تتضمن واقعتين، واقعة التلفظ والواقعة الموصوفة، مدمجة ثانيتُهما في أولاهما كما يتبين من (49) :

(49) [وي [واقعة التلفظ] وي :[الواقعة الموصوفة]]

تَواجُدُ هاتين الواقعتين داخل الجملة هو ما يبرر إسناد الوظائف الدلالية لا للحدود الموضوعات فحسب بل كذلك للحدود اللواحق، فلواحق المحمول ولواحق الحمل (اللواحق الطبقتين الأوليين) كالموضوعات تأخذ وظائف دلالية بمقتضى إسهام الذوات التي تحيل عليها في الواقعة الموصوفة أما لواحق الطبقة الرابعة، اللواحق الإنجازية التي من قبيل « **صراحة** » فإنها تأخذ وظائف دلالية على أساس انتمائها الى الواقعة التلفظية. وتأخذ هذه الطبقة من اللواحق، أساسا، الوظيفة الدلالية «**الحال**»[5] (وهذه الوظيفة هي التي تحدِّد حالتها الإعرابية النصب) على اعتبار أن هذه اللواحق ترد لتبيِّن الكيفية التي تم بها وقوع الفعل اللغوي. ففي الجملة (50)، مثلا، يأخذ اللاحق الإنجازي الوظيفة الدلالية «الحال» (ويأخذ بذلك الحال الإعرابية النصب) على اعتبار أن هذا اللاحق يكيف فعل الإخبار كما يتضح من الجملة المرادفة (أو شبه المرادفة) (51) :

(50) **صراحةً،** ساءني تصرف هند البارحة.

(51) اخبرك **صراحةً** أن تصرف هند البارحة ساءني.

هنا يُطرح إشكال ما يحدِّد الحالة الإعرابية (النصب) التي تحملها اللواحق القضوية، لواحق الطبقة الثالثة، التي لا تنتمي إلى الواقعة الموصوفة ولا إلى واقعة التلفظ.

---

(5) ثمة طبعا وظائف دلالية أخرى تَسِم اللواحق الإنجازية كالوظيفة «**العلة**» والوظيفة «**الشرط**» والوظيفة «**الهدف**». وهذه أمثلة للحالات الثلاث :

أ - **بما أنك تريد أن تعرف كل شيء،** إن خالدا ينوي العدول عن مشروعه.

ب - **إذا كنت تريد الصراحة،** لم يعد خالد يطيق رؤيتك.

ج - لن يزورنا خالد اليوم، **لكي تطمئن.**

من أمثلة هذه اللواحق «**فعلاً**» و«**حقاً**» الواردين في الجملتين التاليتين :

(52) أ - **فعلاً**، أصبح بكر عدوانيّ الطبع

ب - **حقاً**، ظلم خالد بكراً

ثمة حالات قد توحي بأن هذه اللواحق لواحق انجازية شأنها في ذلك شأن اللواحق التي من قبيل «**صراحة**»، وقد يُبَرر الخلط بين الفئتين من اللواحق امكان ورودها متصدرة للجملة كما في (50) و(52 أ - ب). وقد يبرر هذا الخلطَ كذلك أن اللواحق المنتمية إلى الفئتين تتعلق بالمتكلم اكثر مما تتعلق بمضمون الجملة. إلاّ أن الفرق واضح لا يمكن أن يحجبه هذا التآلف الظاهري. ويكمن، أساسا، في الأمور الثلاثة التالية :

(أ) تتعلق اللواحق الإنجازية بالفعل اللغوي ذاته في حين أن اللواحق القضوية تتعلق بموقف المتكلم (يقين، شك ...) من فحوى خطابه ؛

(ب) ترد اللواحق الإنجازية متعلقات للفعل الإنجازي الصريح، بخلاف اللواحق القضوية كما يتبين من المقارنة بين الجملتين التاليتين :

(53) أ - أخبرك صراحةً أن خالد أصبح عدواني الطبع

ب - أخبرك فعلاً أن خالداً أصبح عدواني الطبع

فلا يمكن اعتبار (53 ب) جملة سليمة البناء إلا إذا أولت على أساس أن اللاحق «**فعلاً**» يؤكّد الإخبار ذاته لا مضمون الإخبار حيث تكون مرادفة للجملة (54 أ) لا للجملة (54 ب) :

(54) أ - أؤكد لك انني اخبرك أن خالداً أصبح عدواني الطبع

ب - اخبرك انني أؤكد لك أن خالداً أصبح عدواني الطبع

(ج) فيما يخص الموقع، تنزع اللواحق الإنجازية الى احتلال صدر الجملة في حين أن اللواحق القضوية تستطيع أن تتصدر الجملة كما يمكن أن ترِدَ متأخرة. قارن بين الزوجين الجمليين التاليين :

(55) أ - **صراحة،** أزعجني تدخل بكر.

ب -؟ ؟ أزعجني تدخل بكر صراحة.

(56) أ - فعلا، أزعجني تدخل بكر

ب - أزعجني تدخل بكر فعلا.

يستخلص من هذه الملاحظات الثلاث أنه من غير الممكن أن تُعَدّ اللواحق القضوية من متعلقات واقعة الفعل اللغوي. ولا يمكن عدُّها كذلك من عناصر الواقعة الدال عليها الحمل إذ إنها لا تحيل على أحد المشاركين فيها ولا على ظروف وقوعها (الزمانية والمكانية وغيرها) وإنما هي بمثابة أسوار وجهيّة مهمتها تحديد مدى مطابقة مضمون القضية (بما فيه الواقعة) للواقع كما يُقدِّرها المتكلم.

إذا كانت اللواحق القضوية لا تنتمي لأي من الطبقتين اللتين تتضمنان واقعة، يصبح من الصعب أن تعد الحالة الإعرابية التي تأخذها هذه اللواحق حالة إعرابية وظيفية (تقتضيها وظيفة دلالية) ويصبح من الراجح، بالتالي، أن هذه الحالة الإعرابية حالة بنيوية لا محدِّد وظيفيّ لها.

تقوم بين مختلف الوظائف الدلالية سلمية تُبِين عن درجات متفاوتة من حيث الأهمية بالنظر الى الواقعة. هذه السلمية هي كما وردت في (ديك 1989)، السلمية التالية :

(57) **سلمية الوظائف الدلالية**

منفذ> متقبل > مستقبل > مستفيد > أداة > مكان > زمان

تستدعي السلمية الوظيفية (57) الملاحظات التالية :

(١) لا تهم هذه السلمية إلا الوظائف الدلالية التي تأخذها الموضوعات ولواحق الحمل. مفادُ ذلك أن الوظائف الدلالية التي تحملها لواحق الطبقة الرابعة، اللواحق الإنجازية، ليست معنية ؛

(٢) يمكن التمييز داخل هذه السلمية بين وظائف الموضوعات ووظائف اللواحق من جهة وبين لواحق المحمول (مستفيد، أداة) ولواحق الحمل (مكان، زمان) من جهة ثانية على أساس أن وظائف الموضوعات تعلو سلميا وظائف اللواحق وأن

وظائف لواحق المحمول تعلو وظائف لواحق الحمل. وإذا أخذنا بعين الاعتبار اللواحق الإنجازية على أساس أنها دون حدود الحمل ككل (موضوعات ولواحق) من حيث الأهمية بالنظر الى الواقعة النواة، أصبحت سلمية الوظائف على الشكل التالي :

(57) **سلمية الوظائف الدلالية الموسّعة :**

{منفذ> متقبل> مستقبل}> {مستفيد> أداة } > {مكان> زمان }> وظائف اللواحق الإنجازية.

ويدعم السلمية (57) أنها تتحكّم في إسناد الوظيفتين التركيبتين الفاعل والمفعول بحيث يصعب هذا الاسناد بقدر ما تبتعد عن الوظائف الدلالية الواردة في أعلى السلمية. بصفة عامة، لا يتعدى إسناد الفاعل والمفعول حيِّز الحمل ويزداد هذا الاسناد صعوبة كلّما ابتعدنا عن الوظيفة الدلالية رأس السلمية، الوظيفة المنفذ، كما يتضح من سلّمية الإسناد (58) :

(58) **سلمية إسناد الفاعل والمفعول**

	{منف>	متق>	مستق}>	{مستف>	أد}>	{ملك>	زم}>	لواحق إنجازية
فا	+	+	+	+	+	+	+	−
مف		+	+	+	+	+	+	−

ومن المعلوم أن هذه السلمية تختلف باختلاف اللغات. فمن اللغات من لا يتعدى فيها إسناد الفاعل والمفعول الموضوع المتقبل (كاللغة الفرنسية) ومنها ما يمكن إسناد الفاعل والمفعول فيها إلى الحدود اللواحق كما في اللغة العربية مثلاً :

(59) أ – وهب خالد بكراً مالاً

ب – وُهِبَ بكرٌ مالاً

ج – وُهِب المال بكراً

د – سير ساعتان / فرسخان

(٣) لم يرد في أدبيات النحو الوظيفي إشارة إلى موضع وظائف دلالية أخرى في سلمية الوظائف كالوظائف الثلاث « **العلّة** » و« **الهدف** » و« **الشرط** » مثلا

رغم أن هذه الوظائف ذكرت (ديك 1989) في معرض الحديث عن اللواحق وطبقاتها. ما يمكن قوله عن هذه الوظائف هو أنها تنتمي إلى الطبقة الثانية أي طبقة الحمل الموسع شأنها في ذلك شأن الوظيفتين «**المكان**» و« **الزمان**». ويمكن القول، دون جزم، ان الوظائف الثلاث المعنية بالأمر ليست، بالنظر الى الواقعة، في أهمية هاتين الوظيفتين على اعتبار أن لاواقعة تتم خارج ظرفي الزمان والمكان في حين أن العلة والهدف والشرط ليست من المستلزمات الضرورية لكل الوقائع. إذ ا صح هذا، امكننا أن نضيف هذه الوظائف الدلالية الثلاث الى السلمية على أساس أنها تلي وظيفتي الزمان والمكان.

ولنعد الآن إلى ما يهمنا هنا بالدرجة الأولى : الوظائف التي تلحق بموضوعات المحمول والتي يمثل لها وحدها في مستوى المدخل المعجمي.

يمكن ان يأخذ المحمول، كما تقدم، موضوعاً واحداً أو موضوعين اثنين او ثلاثة موضوعات على الأكثر. ويُعرف الموضوع الأول (ديك 1989 : 101) بأنه الموضوع الوحيد في الأطر الحملية الأحادية (= أطر المحمولات الأحادية) أو الموضوع المركزي في الأطر الحملية الثنائية أو الثلاثية. ويستقي الموضوعُ الأول مركزيته من كونه يأخذ الوظيفة الدلالية الأساسية، أي الوظيفة التي تؤشر لنمط الواقعة ككل. هذه الوظيفة إما « **منفذ**» أو «**متموضع**» أو «**قوة**» أو «**متحمل**» أو «**حائل**». تحديد هذه الوظائف الخمس، كما ورد في (ديك 1989 : 101)، هو كالتالي :

(60) أ - **المنفذ** : الذات المراقبة لعمل

ب - **المتموضع** : الذات المراقبة لوضع

ج - **القوة** : الذات غير المراقبة المُحدِثه لحدَث

د - **المتحمل** : الذات التي تتحمل حدثا

هـ - **الحائل** : الذات المتسمة بحالة

من التحديدات (60 أ - هـ) يتبين أن الوظيفة الدلالية هي التي تؤشر، فعلا، لنمط الواقعة الدال عليها المحمول. فالمنفذ يؤشر للعمل والمتوضع للوضع والقوة للحدث والمتحمل للحدث بوصفه غير ناتج عن قوة والحائل للحالة.

من أمثلة التراكيب الواردة فيها هذه الوظائف الخمس ما يلي :

(61) أ - سافرت زينب (منف)

ب - بكر واقف بالباب (متض)

ج - زينب فرحة (حا)

د - زمجرت الريح (قوة)

هـ - سقط الإناء (متح)

أما الموضوعان الثاني والثالث فإنهما يأخذان وظيفتيهما الدلاليتين طبقا للتقابلات التالية :

(62) أ -	1	2	3
	منفذ	متقبل	مستقبل
	متموضع		مكان
	قوة		اتجاه
	متحمل		مصدر

وتحدد وظائف الموضوعين الثاني والثالث كما يلي (ديك 1989:103) :

(63) أ - **المتقبل** : الذات المتقبلة لعملية ما قام بها مراقب (منفذ / متموضع) أو قوة ؛

ب - **المستقبل** : الذات التي نُقِل شيء ما إلى ملكيتها ؛

ج - **المكان** : الموضع الذي يستقر فيه شيء ما ؛

د - **الاتجاه** : الذات التي ينتقل شيء ما نحوها ؛

هـ - **المصدر** : الذات التي ينتقل منها شيء ما ؛

ويمكن التمثيل لهذه التقابلات بالجمل التالية :

(64) أ – منح خالد (منف) هنداً (مستق) نقوداً (متق)

ب – تسكن هند (متمض) بمدينة مراكش (مك)

ج – يسقط المطر (قوة) على الأرض (اتجاه)

د – سقطت التفاحة (متحمل) من الشجرة (مصدر)

إن الوظائف الدلالية التي كانت محط الحديث في هذه الفقرة لها ما يبرر التأشير لها في مستوى المدخل المعجمي إن بالنظر الى التمثيل الدلالي أو بالنظر الى إجراء القواعد الصرفية والقواعد التركيبية كما سنبين في مباحث لاحقة.

3 – التعريف الدلالي :

تَبيَّن ، من الفقرة السابقة، أن الإطار الحملي يمثل لخصائص المحمول المعجمية (مقولته) والبنيوية (محلاتيته الكمية والكيفية) لكنه لا يضطلع برصد معناه. لذلك يتعين أن يُضاف الى المدخل المعجمي مكوّن آخر يقوم بهذه المهمة. هذا المكون هو ما يطلق عليه في أدبيات النحو الوظيفي (ديك 1978 و 1989) مصطلح « **التعريف الدلالي** ». التعريف الدلالي، إذن، هو المكون الثاني (بعد الإطار الحملي) للمدخل المعجمي الذي يضطلع بمهمة التمثيل لمعنى المحمول كما يتبين من الصورة العامة (1) المكررة هنا للتذكير :

(1) ط : ت

حيث ط = اطار حملي ؛ ت = تعريف دلالي.

ويتخذ التعريف الدلالي، كذلك، شكل إطار حملي يتكون، كأي إطار حملي، من محمول وحدود (موضوعات ولواحق). يكون المدخل المعجمي، بذلك، مؤلفا من إطارين حمليين اثنين : إطار حملي معرِّف وإطار حملي معرَّف (= التعريف الدلالي). ويمكن، على هذا الأساس، أن نقول إن التعريف الدلالي إطار حملي يقوم بمهمة رصد معنى إطار حملي آخر ما.

مثال هذا المدخل المعجمي للفعل «رَكَلْ» الذي يمكن أن يُورَد على الشكل التالي :

(65) ر ك ل [فَعَل] ف (س^{1}: <حي>) منف (س^{2} : <محسوس>) متق

=ت ض ر ب [فَعَل] ف (س^{1}) منف (س^{2}) متق (ص^{1} : قدم) أد

إنطلاقا من أن الركل ضرب بالقدم لشيء محسوس. عن هذه الصياغة للتعريف الدلالي، يورد ديك (ديك 1975، 1978، 1989) الملاحظات الآتية :

(أ) ليس محمول الإطار الحملي المعرِّف مقولة (أوسمة) دلالية مجردة مستقلة عن اللغات (كما هو شأن السمات الدلالية التي نجدها في التمثيلات الدلالية التحتية المقترحة في إطار نظرية " الدلالة التوليدية") وإنما هو مفردة من مفردات اللغة الموصوفة لها أيضا مدخلها المعجمي في معجم هذه اللغة ؛

(ب) يُشكِّل المحمولُ الوارد في التعريف الدلالي، عامة، مفردة مركبة دلاليا بحيث يستلزم بدوره تعريفا دلاليا يرصد معناه. مثال ذلك أن الفعل «**ضرب**» الوارد في التعريف الدلالي للفعل «**ركل**» يحتاج بدوره تعريفا دلاليا لرصد معناه وقد يرد في هذا التعريف الدلالي نفسه محمول يستلزم أيضا تعريفا دلاليا ؛

(ج) توجد في كل لغة مجموعة (قدتكون محدودة) من المحمولات البسيطة دلاليا لا تستلزم أن تعرف، كباقي المحمولات ذات المعنى المركب، بواسطة محمولات أخرى. وجود هذه الفئة من المحمولات هو ما يقي هذه المقاربة لمعاني المفردات من أن تسقط في خلَل الدوْر (حيث تعرف كل مفردة بمفردة أخرى تعرف بدورها بمفردة أخرى إلى ما لا نهاية). فالتعريف الدلالي عبر مفردات أبسط دلالة، مهما تَسلْسَلَ، يقف حين يصل إلى مستوى المفردة التي لا يحتاج تعريفها مفردة أخرى.

يرى ديك (ديك 1975، 1978، 1989) في هذه المقاربة عدة مزايا نجمل أهمها في ما يلي :

(١) يتيح عدم اللجوء إلى سمات دلالية مجردة مستقلة عن اللغات نوعا من الاقتصاد إذ يمكن من عدم إضافة مقولات أخرى إلى المحمولات المتوافرة في اللغة الموصوفة ؛

(٢) ويمكِّن نفس المبدأ من أن يكون المدخل المعجمي نفسه منطلقا لبناء البنية التحتية للجملة دون حاجة الى تحويلات تنقل السمات المجردة الى مفردات اللغة موضوع الوصف كما هو الشأن في نظرية الدلالة التوليدية ؛

(٣) بفضل تعريف المفردات بمفردات أبسط دلالة يصبح من السهل إقامة علاقات بين المفردات المتوافرة في معجم نفس اللغة ؛

(٤) وتتيح صياغة التعريف الدلالي في شكل إطار حملي يماثل الإطار الحملي للمفردة المراد تعريفها أن يتم التأويل الدلالي للجملة بواسطة مسطرة بسيطة وهي تعويض المحمول المعرف بتعريفه الدلالي. لنمثل لذلك بالجملة (66) :

(66) أعطى خالد بكرا كتابا

البنية التحتية (المبسطة) لهذه الجملة هي (67) :

(67) [خب وي : [س ي : [وي : [ع ط و {أفْعَل} ف (س^1 : خالد) منف (س^2 : كتاب) متق (س^3 : بكر) مستق]]]]

ويمكن الحصول على تأويل دلالي للجملة (66) بتعويض الإطار الحملي للفعل «أعطى» بالإطار الحملي الذي يشكل تعريفه الدلالي :

(68) [خب وي : [س ي : [وي : [ج ع ل {فَعَل} ف (س^1 : خالد) منف (س^2 : [م ل ك {فَعَل} ف (س ح : بكر) متض (س ع : كتاب) متق]) متق]]]].

4 - المحمولات المشتقة :

تقدم أن المحمولات صنفان : محمولات أصول يتعلمها المتكلم تعلما قبل استعمالها ومحمولات فروع (أو مشتقة) يشتقها المتكلم من المحمولات الأصول بواسطة قواعد منتجة تزامنيا.

ما أوردناه في الفقرات الثلاث السابقة يصدق فقط على المحمولات الأصول أما المحمولات الفروع فإنها تعالج، في النحو الوظيفي، بطريقة أخرى.

ينقسم مخزن المفردات الذي يُمدُّ باقي مكونات النحو بالمادة المعجمية قسمين اثنين «**معجما**» و«**قواعد تكوين**». يضطلع المعجم بالتمثيل، في شكل المداخل المعجمية التي كانت موضوع الفقرات السابقة، للمفردات الأصول وتتكلّف قواعد تكوين المحمولات برصد المفردات التي تشكل فروعا للمفردات الأصول. يتضح إذن، من التمييز بين مكوني ما يمكن تسميته «**المخزن**»، أن المفردات الفروع لا تُثبت في

المداخل المعجمية وإنما يتم تكوينها في جهاز قائم الذات مستقل عن المعجم وان كان مرتبطا به.

المحمولات الفروع في اللغة العربية محمولات أفعال (أفعال علّية، افعال انعكاس، افعال مطاوعة، أفعال مشارَكة ...) ومحمولات اسماء (اسم الفاعل، اسم المفعول، المصدر) ومحمولات صفات (الصفات المشبهة ...). هذه الفئات الثلاث من المحمولات الفروع يتم اشتقاقها بواسطة قواعد تكوين نورد منها هنا على سبيل المثال قاعدة تكوين المحمولات العلية (المكررة للتذكير) :

(7) قاعدة تكوين المحمولاِت العلية في اللغة العربية

دخل :عل - س س س {فَعَلَ} ف (س^{1}) منف ... (سن)

خرج : أ - س س س {أفْعَل} ف (س^{0}) منف (س^{1}) مستق ... (سن)

ب - س س س {فعّل} ف (س^{0}) منف (س^{1}) مستق ... (سن)

معنى : «يتسبب (س^{0}) في أن تتحقق الواقعة المدلول عليها في الإطار الحملي - الدخل».

هذه القاعدة هي المسؤولة عن تكوين الفعل العلّي «**أشرب**» انطلاقا من الفعل الأصل «**شِرب**» :

(69) عل - ش ر ب {فَعِل} ف (س^{1} : < حي >) منف

(س^{2} : < سائل >) منف

خرج : ش ر ب {أفعَل} ف (س^{0} < إنسان >) منف

(س^{1} : < حي >) مستق

(س^{2} : < سائل >) متق

معنى : « جعل (س^{0}) يشرب (س^{1}) (س^{2}) » :

نلاحظ أن خرج القاعدة (69) يُمدُّنا بالإطار الحملي للمحمول المشتق كامل التحديد من حيث مقولته المعجمية وكذا منَ حيث محلاتيته (الكمية والكيفية).

أما معنى هذا المحمول فنجده في الشق الأخير من القاعدة. ويمكن، في رأينا اقتراح صوغ معنى هذا المحمول في شكل تعريف دلالي على النحو التالي :

(70) **معنى** : ج ع ل {فعل} ف ($س^0$) منف ($س^ك$:

ش ر ب {فعل} ف ($س^1$) ($س^2$))

هذه الصياغة تتيح أمرين هامين : **أولا** : توحيد كيفية رصد معاني المحمولات جميعها أصولا وفروعا ؛

ثانيا : جعل التمثيل للمحمول الفرع جاهزا لكي يشكل دخلا لقواعد التأويل الدلالي وللقواعد الصرفية والتركيبية شأنه في ذلك شأن المحمولات الأصول.

قبل أن نختم هذه الفقرة عن المحمولات الفرعية، يجدر أن نشير إلى النقطتين الهامتين التاليتين :

(أ) يتم تكوين المحمول الفرعي مباشرة من أحد المحمولات الأصول (كما هو الشأن بالنسبة ل «**فاعَل**» من «**فعَل**») وقد يتخذ تكوين المحمول الفرعي شكل سلسلة اشتقاقية يصبح فيها المحمول الفرعي محمولا أصلا لمحمول فرعي آخر. مثال ذلك المحمولات الواردة على وزن « **فاعَل**» المشتقة من محمول فعلي على وزن «**فعَل**» التي تصبح بدورها دخلا لقاعدة اشتقاقية تنتج عنها محمولات فرعية على وزن «**تفاعل**» كما يوضح ذلك الشكل التالي :

(71) س س س {فَعَل} ف ←س س س {فـاعَل} ف ←س س س {تفاعَل} ف

لا اختلاف من حيث المسطرة العامة بين الاشتقاق غير المباشر والاشتقاق المباشر إذ إن تكوين المفردة الفرعية من الدرجة الثانية يمثل لها في إطار قاعدة تكوين تتخذ دخلا لها مفردة فرعية وتنتج، كخرج، إطارا حمليا تام التحديد وتعريفا دلاليا لهذا الإطار الحملي.

(ب) يشترط في المحمول الفرعي أن يكون ناتجا عن قاعدة منتجة تزامنيا كما مرّ بنا. فإذا كنا أمام مفردة تنتمي إلى مجموعة مغلقة متناهية من المفردات توجّب اعتبار هذه المفردة بمثابة مفردة أصل وتوجب، بالتالي، التمثيل لها في المعجم ذاته مثال ذلك المحمولات الفعلية العلّية الواردة على وزن «**فاعَل**» ك «**باعَد**»

التي لا يمكن أن نقول عنها انها ناتجة عن قاعدة تكوين المحمولات العلية (كالمحمولات المصوغة على وزني «**أفعل**» و«**فعّل**») والتي يلزم التمثيل لها بواسطة مداخل معجمية، في المعجم ذاته كما لو كانت محمولات أصولاً.

5 - بين المعجم والاشتقاق والصرف :

لم نتعرض، في الفقرات السابقة، لمجموعة من خصائص المحمولات الاسمية (والصفية) وهي خصائص العدد والتصغير والنسبة. لأنها تمتاز عن غيرها من الخصائص بكونها تتوزع بين المعجم والاشتقاق والصرف.

يتسم التصغير في اللغة العربية بالانتاجية بخلاف ما نجده في لغات أخرى كاللغة الفرنسية مثلا . فإذا كان بالإمكان أن نصغر أي محمول (اسمي أوصفي) في اللغة العربية فإن ذلك لا يتأتى في اللغة الفرنسية كما يتضح من المقارنة بين (72) و(73) :

(72) أ - رجُل ← رجَيْل

ب - ليلة ← لُيَيْلة

ج - كتاب ← كُتَيِّب

د - شاعر ← شويعر

(73) a - fille → fillette

b - chemise → chemisette

c - veste → * vestette

d - cravate → * cravatette

حين نمعن النظر في المفردات المصغرة في اللغة الفرنسية (عن طريق اللاحقة «ette» أو اللاحقة «on» أو اللاحقة «ot» أو غيرها) نلاحظ ما يلي :

(١) لا يمكن أن نقيس على هذه المفردات فنكون مفردات مصغرة أخرى كما يتبين من المقارنة بين (73 أ - ب) و(73 ج - د) في حين أننا نستطيع أن نكون مفردات مصغرة غير موجودة في اللغة العربية قياسا على المفردات المصغرة المتوافرة :

(٢) من المفردات المصغّرة في اللغة الفرنسية ما فقد معناه كمصغّر. مثال ذلك المفردة «livret» التي لم تعد تفهم على أساس أنها مصغّر «livre» ؛

(٣) موازاة مع فقدان معنى التصغير (أو تحجره) تنزع لاحقة التصغير الى أن تنصهر في الاسم فتصبح جزءاً منه كما وقع، مثلا، في كلمة «livret» حيث لم يعد من الممكن القول إن هذه الكلمة مكونة من الاسم «livre» واللاحقة «et».

إذا صحّت هذه الملاحظات أمكننا أن نقول إن التصغير في اللغة الفرنسية لم يعد يشكل قاعدة منتجة وأن المفردات المصغرة المتوافرة في هذه اللغة يجب أن يمثل لها في المعجم ذاته كما لو لم تكن مفردات مشتقة.

أما التصغير في اللغة العربية فلا تصدق عليه الملاحظات التي أوردناها عن التصغير في اللغة الفرنسية. فالتصغير في اللغة العربية قاعدة منتجة فعلا ويترتب عن ذلك وجوب رصد إوالياته بواسطة قواعد تكوين كقاعدة التصغير من الثلاثي التي يمكن صوغها، بصفة مؤقتة، على النحو التالي :

(73) **قاعدة تصغير الثلاثي** :

دخل : س س س {فَعَل} س / ص (س^{1}) حا

خرج : س س س {فُعَيْل} س /ص (س^{1}) حا

معنى : « يتصف (س^{1}) بالسمة الدال عليها المحمول - الدخل على وجه التقليل أو التحقير أو الاستلطاف ... ».

وتوحي المعطيات بأن ما قلناه عن التصغير في اللغة العربية يصدق كذلك على ظاهرة النسبة. فتكوين مفردات منسوبة من أسماء أوصفات بإضافة ياء مشددة في آخر الكلمة («**مصر**» ⇐ «**مصري**») يشكّل إوالية منتجة بحيث يمكن للمتكلم استخدامها كلما أراد التعبير عن النسبة عن طريق الاشتقاق. يترتب عن ذلك أن المكان الملائم لرصد هذه الإوالية هو الشق الثاني من المخزن أي قواعد تكوين المحمولات. ويمكن اقتراح صوغ قاعدة النسبة، بصفة مؤقتة، على الشكل التالي :

(74) **قاعدة تكوين المنسوب**

دخل : نسبة – φ س / ص (س[1]) متض

خرج : φ – يّ (س[1]) متض

معنى « ينتسب (س[1]) إلى الذات أو السمة الدال عليها المحمول – الدخل»

التصغير والنسبة، إذن، إواليّتان منتجتان تُرصدان، لإنتاجيّتهما، بواسطة قواعد تكوين المحمولات الفرعية. أما العدد فالحديث عن طبيعته ووضعه داخل النحو يستلزم التفصيل التالي :

(١) من الأسماء ما يدل على الجمع بمعناه دون أن تلحقه علامة جمع من أمثلة ذلك «**الروم**» و«**القوم**» و«**الخيل**» و«**الجيش**» ... خاصية هذه الأسماء أنها لا مفرد لها من لفظها كباقي الأسماء الدالة على الجمع.

حين يتعلق الأمر بهذا الضرب من الجموع يتعين أن تُفرد لها مداخل معجمية في المعجم ذاته على أنها جموع أصول لاجموع مشتقة. وتُرصد سمة الجمع في هذه الأسماء ضمن التعريف الدلالي نفسه.

(٢) يتميز جمعا المذكر والمؤنث السالمان عن مفرديهما بإضافة صُرفة جمع تلحق آخر الكلمة. هذه الصرفة، كما هو معلوم، هي «**ون**» في حالة الرفع «**ين**» في حالتي النصب والجر. تكوين هذين الجمعين تضطلع به قواعد التعبير الصرفية. ويُمكِن صوغ قاعدتي هذين الجمعين على النحو التالي :

(75) أ – [ج [رفع [α]]] = α – ون

ب – [ج [نصب / جر [α]]] = α – ين

حيث ج = جمع

ويصدق ما قلناه عن جمعي المذكر والمؤنث السالمين على المثنّى الذي يمكن أن نصوغ القاعدة الصرفية المسؤولة عن إلحاق علامتيه كالتالي :

(76) أ – [2 [رفع] [α]] = α – ان

ب – [2 [نصب/جر] [α]] = α – ين

(٣) أما جمع التكسير (بنوعيه : جمع القلة وجمع الكثرة) فإن تكوينه يستلزم، بخلاف تكوين الجمعين السالمين، إواليات اشتقاقية تماثل الإواليات الواردة في تكوين المحمولات الفرعية.

لهذه الخاصية، نرى أن الوصف الملائم للمفردات الجموعَ المكسرةَ هو عدُّها ناتجة عن فئة من قواعد تكوين المحمولات.

يمكن أن نستخلص مما ورد في هاتين الفقرتين النقاط الأساسية التالية :

(أ) يُمثَّل في الشق الأول من مخزن المفردات، المعجم، للمفردات الأصول أو للمفردات التي تنتج عن قاعدة اشتقاقية غير منتجة. ويتم التمثيل لهذه المفردات في شكل مداخل معجمية تتكون من إطار حملي وتعريف دلالي (مصوغ، كذلك، في شكل إطار حملي) ؛

(ب) أما المفردات الفرعية (أفعالا واسماء وصفات) فتضطلع برصدها قواعد الشق الثاني من المخزن، قواعد تكوين المحمولات. تتضمن هذه القواعد شقا دلاليا يرصد معنى المفردة الخرج. ويمكن، سعيا في توحيد مسطرة التمثيل، أن يُصاغ هذا الشق الدلالي في شكل إطار حملي ليماثل التعريف الدلالي الوارد في المداخل المعجمية للمفردات الأصول.

(ج) من خصائص المفردات ما يُمثَّل له في المدخل المعجمي ذاته ومنها ما يُرصَد عن طريق قواعد اشتقاقية (قواعد تكوين) ومنها ما يتوزع بين المعجم وقواعد التكوين وقواعد التعبير الصرفية. فيما يخص توزيع الخصائص بين هذه المكونات الثلاثة، يجدُر أن نشير إلى أنه مرتبط بتعريف هذه المكونات وتحديد وضعها ووظيفتها داخل نظرية النحو الوظيفي. فما يعدُّ اشتقاقا في هذه النظرية يمكن أن يعدَّ صرفا في غيرها وعكس ذلك صحيح.

6 - إشكالات وآفاق :

6 - 1- الاشتراك اللفظي :

تتمثل ظاهرة الإشتراك اللفظي في ورود المحمول الواحد دالاً على معان متعددة. هذه الظاهرة، كما هو معلوم، السمة الغالبة في مفردات جميع اللغات. إذ إن المفردات المتعددة المعاني أكثر من المفردات الدالة على معنى واحد.

سؤالنا هنا هو : كيف يمكن لبنية المدخل المعجمي، كما يتصورها النحو الوظيفي، أن ترصد المعاني المتعددة للمحمول الواحد وطبيعة العلاقات القائمة بينها ؟

نظريا، يمكن القول بأن ثمة حالات ثلاثا فيما يتعلق بتعدد المعاني وهي: **أولا**، أن تختلف المحلاتية وتختلف المعاني ؛ **ثانيا**، أن تتحد المحلاتية وتختلف المعاني؛ **ثالثا**، أن تختلف المحلاتية والمعنى واحد.

(أ) في حالة اختلاف المحلاتية واختلاف المعنى، نكون أمام اشتراك لفظي حقيقي حيث يكون القاسم المشترك الوحيد هو لفظ المحمول. حين نكون أمام هذه الحالة، يتوجب إفراد مدخلين معجميين لنفس المحمول مستقلين لكل منهما إطاره الحملي وتعريفه الدلالي (أو مداخل معجمية متعددة بتعدد المعاني). فإذا اخذنا مثلا، المحمولَ «**روى**» في معنييه «**حكى حديثا أو قصة**» و«**سقى شخصاً ما**» كان مدخلاه المعجميّان كالتالي :

(77) **روى**

أ - روى {فَعَل} ف (س^{1} : <إنسان>) منف (س^{2} : <واقعة>) متق

$=$ ت ح ك ى {فَعَل} ف (س^{1}) منف (س^{2}) متق

ب - روى {فَعَل} ف (س^{1} : <إنسان>) منف (س^{2} : <حي>) متق

$=$ ت س ق ي {فَعَل} ف (س^{1}) منف (س^{2}) مستق

(ب) حين تختلف معاني المحمول الواحد مع الاحتفاظ بنفس المحلاتية يمثّل لهذا المحمول في مدخل معجمي واحد في شكل إطار حملي واحد مشفوع بتعاريف دلالية متعددة تعدّدَ المعاني، كما يتضح من الصورة العامة التالية :

(78) **س س س**

س س س {...} ف / س/ ص (س^{1}) ... (س^{ن})

$=$ ت^{1} ...

$=$ ت^{2} ...

$\equiv$

$=$ ت ن ...

مثال ذلك المدخل المعجمي للمحمول الفعلي «**قذف**» باعتبار معنييه «**رمى شخصا ما بحجر**» و«**شتم شخصا ما** ».

(79) **ق ذ ف**

ق ذ ف {فَعَل} ف (س^1 : <إنسان>) منف (س^2 : <إنسان>) متق

= ت^1 ر م ي {فَعَل} ف (س^1) منف (س^2) متق (ص^1 : حجر) أد

ت^2 ش ت م {فَعَل} ف (س^1) منف (س^2) متق

(ج) من الملاحظ أن اتحاد المعنى مع اختلاف المحلاتية حالة نادرة بالنسبة للحالتين الأوليين بحيث تقل نظائر المحمول «**دمدم**» بمعنى «**أحدث صوتا غير مفهوم**» الذي يمكن أن يصاغ مدخله المعجمي على النحو التالي :

(80) **د م د م**

د م د م {فَعْلَلَ} ف (س^1) قو/ منف

= ت ح د ث {أفْعَل} ف (س^1) قو /منف (س^2 : صوت غير مفهوم) متق.

يتضح من الدخل (80) أن المحمول «دمدم» يحمل معنى واحدا وإن اختلفت محلاتيته بالنظر إلى الوظائف الدلالية حيث يمكن أن يأخذ موضوعه إما الوظيفة «**القوة**» او الوظيفة «**المنفذ**».

ويبدو أن هذه الحالة تزداد نُدرة حين يتعلق الأمر بالمحلاتية الكمية حيث إنه من العسير، فيما نظن، العثور على محمول تتغير محلاتيته من حيث عدد موضوعاته دون أن يتغير معناه ؛ كأن يكون من الممكن وروده متعديا ولازما ومعناه واحد، بل إننا نميل إلى الاعتقاد بأن المحمول «**دمدم**» نفسه يحمل معنيين اثنين، معنى «**حقيقيا** » حين يكون موضوعه «**قوة**» ومعنى مجازيا حين يكون موضوعه «**منفذا**». مفاد هذا، بعبارة أخرى، أن هذا المحمول يأخذ موضوعا غير عاقل (كالريح، مثلا) وضعا ويُسنَد، من باب المجاز، إلى موضوع عاقل على وجه التشبيه.

كلمة اخيرة عن ظاهرة الاشتراك اللفظي: لقد اثبتنا في رأس هذه المداخل الجذر الصامت الثلاثي تبنياً للطرح القديم - الحديث القائم على فكرة أن المداخل

المعجمية وإن تعدّدت، قد تتقاسم معنى نوويا مشتركاً هو المعنى الكامن في الجذر إلاّ إذا كان الاشتراك اللفظي حاصلا في الجذر ذاته (كما هو شأن جذر « ك ل م »[6] مثلا) حيث يتعين آنذاك إدراج كل مدخل معجمي تحت جذره المناسب.

6 - 2 العبارات المتحجرة :

تتميز العبارات المتحجرة عن العبارات الأخرى بمجموعة من السمات الدلالية والبنيوية نجمل أهمها في ما يلي :

(أ) مدلول العبارات غير المتحجرة تشكّله، كما هو معلوم، مدلولات مكوناتها مضموما بعضها إلى بعض. أما العبارات المتحجرة فمدلولها الإجمالي غير مجموع مدلولات مكوناتها. مثال ذلك العبارة «**رأى النور**» التي تعني «**وُلِد**» ولا تعني «**رأى رؤية بصرية نورا معيّناً**». فمن الواضح أن المدلول الإجمالي لهذه العبارة ليس مجموع مدلولي مكونيها «**رأى**» + «**النور**».

(ب) وتختلف العبارات المتحجرة عن العبارات الأخرى بالنظر الى خصائصها البنيوية، من حيث إنها تستعصي على العمليات التالية :

(١) لا يمكن أن يُضاف إلى العبارة المتحجرة عنصر آخر دون أن يتغير معناها :

(81) *رأى خالد النور المضيء في أحد أيام الربيع

(٢) لا يمكن أن يُعوض عنصر من عناصر العبارة المتحجرة بمفردة اخرى وإن رادفته :

(82) أ - * أبصر خالد النور في أحد ايام الربيع

ب - * رأى خالد الضوء في أحد أيام الربيع

ويصدق هذا على العناصر النحوية صدقه على العناصر المعجمية :

(83) * رأى خالد نورا

(6) انظر امثلة اخرى للاشتراك الحاصل في الجذر «**مقاييس اللغة**» لابن فارس.

(٣) لا يمكن أن تُجرى على العبارة أية عملية نقل لأيٍّ من عناصرها :

(84) أ - * النورَ رأى خالد

ب - * النورُ رآه خالد

ج - * رآه خالد، النورُ.

ملحوظة : المؤشر (*) لا يدل على لحن العبارات (81) و(82) و(83) و(84) وإنما على أنها فقدت تحجرها وفقدت، بذلك، معناها الإجمالي المغاير لمجموع مدلولي مكوِّنيها.

عولجت العبارات المتحجرة في نظرية النحو التوليدي التحويلي (فريزر 1970) كما عولجت أخيرا في نظرية النحو الوظيفي (ديك 1988، 1989). ويقوم التحليل الذي يقترحه ديك لهذا الضرب من العبارات على الطروح التالية :

(أ) يُمثَّل للعبارة المتحجرة، كباقي المحمولات، في مدخل معجمي يتكون من إطار حملي وتعريف دلالي ؛

(ب) تملأ محلات الموضوعات المنتمية الى الجزء المتحجر بالمفردات المناسبة بدءاً في حين تظل المحلات غير المتحجرة فارغة تنتظر أن تُدمجَ فيها المفردات المناسبة في مرحلة لاحقة. مفاد هذا أن المفردات التي تشكل العبارةَ المتحجرة ترصد في المدخل المعجمي ذاته عوضا عن أن يتم إدماجها وفقا لمسطرة الإدماج المعجمي العامة ؛

(ج) لا تَظهر في المدخل العناصرُ المعجميةُ فحسب بل كذلك العناصر النحوية محققة بدلا من أن يؤشر لهذه العناصر بواسطة مخصِّصات مجردة كما هو الشأن بالنسبة للعبارات العادية. فإذا كانت المفردة المتحجرة معرفة، مثلا، تعين رصدها في المدخل المعجمي محلاة بالألف واللام كما هو الشأن بالنسبة للمفردة «**النور**» في العبارة «**رأى النور**» ؛

(د) يشكّل الشِّقّ الثاني من المدخل المعجمي تعريفٌ دلالي يُمثِّل للمعنى الإجمالي للعبارة لا إلى مجموع مداليل مكوناتها.

على أساس هذه الطروح يكون المدخل المعجمي للعبارة «**رأى النور**» هو المدخل (85) :

(85) **رأى**

رأى [فَعَل] ف (س^1 : < حي >) متح (س^2 : النور) [متق]

= ت

ول د [فُعِل] ف (س^1) متح

يَستدعِي المدخل المعجمي (85) الملاحظات التالية :

(١) ظلَّ محل الموضوع الأول فارغا معجميا والسبب في ذلك أن هذا الموضوع لا ينتمي إلى الجزء المتحجر. هذه الخاصية تتيح إمكان ملئه بأية مفردة تستجيب لقيد التوارد «**حي**» بخلاف محل الموضوع الثاني الذي لايمكن أن يملأ إلا بالمفردة «**النور**».

(٢) أسندت الى الموضوع الأول الوظيفة الدلالية «**المتحمل**» بدلا من الوظيفة «**المنفذ**» دلالَة على أن الواقعة التي تدل عليها العبارة «**رأى النور**» حدث وليست عملا كما هو الشأن بالنسبة للموضوع الأول للفعل «**رأى**» في استعمالاته غير المتحجرة.

(٣) وضُعِت الوظيفة الدلالية «**المتقبل**» بالنسبة للموضوع الثاني بين قوسين تأشيرا لكون هذا الموضوع ليس متقبلا حقيقيا. وكون هذا الموضوع «**شبه متقبل**» راجع إلى أمرين : **أولا**، لا تسوغ هذه الوظيفة أن تسند وظيفة الفاعل الى الموضوع الثاني في حالة البناء للمجهول كما هو شأن الموضوعات الحاملة لهذه الوظيفة في العبارات العادية. فإذا قلنا «**رُئِي النور (من لدن خالد)**» فقدت العبارة تحجرها وتغير معناها. **ثانيا**، تكاد تشكل المفردة «**النور**» مع المحمول «**رأى**» مركبا محموليا «**رأى النور**» واحدا بحيث يمكن القول إن هذ المفردة فقدت (أوكادت) كثير ا من خصائصها كحَدّ مستقل دال على ذات مشاركة وحامل، بالتالي، لوظيفة دلالية تؤشر لنوع هذه المشاركة.

تظل الوظيفة «**المتقبل**» (أو على الأدق «**شبه المتقبل**») مع ذلك واردة إذ إنها هي التي تحدّد الحالة الإعرابية للموضوع الثاني.

(٤) يُعبِّر، في التعريف الدلالي، عن معنى المحمول وموضوعه الثاني بمحمول واحد «**ولد**» ويشكل هذا دليلا على أن هذا الموضوع يكوّن مع محموله مركبا محموليا واحدا.

6 - 3 العبارات المجازية :

تُرصد في المعجم (أو بواسطة قواعد التكوين) المحمولات في استعمالاتها الوضعية أي الاستعمالات المتواضع عليها في حقبة زمنية معينة من حقب تطور اللغة. أمّا الاستعمالات المجازية التي ترد في إنجازات فردية مثل الاستعمال التالي للفعل «**سافر**» :

(86) سافرت الشمس

فلا مكان لها في المعجم ولا في قواعد تكوين المحمولات، بحيث لا يمكن عدّها منتمية إلى المخزن المفرداتي للغة الموصوفة. مُفاد ذلك أنه لا يسوغ إدراج المعنى الوارد في الجملة (86) (وهو «**سافر**» بمعنى «**غرب**») في المدخل المعجمي للمحمول «**سافر**» بما أنه ليس من معاني هذا المحمول المتواضع عليها. فلا يُوجد في القدرة اللغوية الصرف للمتكلم العربي أن «**سافر**» قد يَرد مسندا إلى موضوع غير حي دالا على الغروب. كيف ترصد، إذن، هذه الاستعمالات المجازية في إطار النحو الوظيفي ؟

اقترحنا في مكان آخر (المتوكل قيد الطبع) أن يتم تأويل العبارات المجازية عبر قوالب ثلاثة : القالب النحوي والقالب المعرفي والقالب المنطقي، على أساس ان تشتغل هذه القوالب بالشكل التالي :

(١) تُولَّد العبارةُ المجازيةُ في القالب النحوي توليدا عاديا كباقي العبارات اللغوية عَبر مختلف اجهزة هذا القالب ؛

(٢) تُتَّخذ هذه العبارةُ دخلا للقالب المنطقي الذي يقوم، بواسطة قواعد الاستدلال، باشتقاق المعنى المجازي انطلاقا من المعلومات اللغوية الصرف المتمثلة في العبارة نفسها من جهة ومن المعلومات المستقاة من القالب المعرفي (= المعلومات المشتركة عن العالم الخارجي) من جهة ثانية.

ولنأخذ مثالا لذلك العبارة المجازية (86). البنية التحتية لهذه الجملة كما يمثل لها في القالب النحوي هي البنية (87) :

(87) [خب وي : [س ي : [مض وي : [تا س ف ر {فاعل} ف

(ع1 ث س^1 : شمس) قو فا مح]]] بؤجد]

تُتخذ هذه البنية دخلا لقواعد القالب المنطقي الاستدالية التي يمكن أن تصاغ (مؤقتاً) بالشكل التالي :

(88) أ – السفر من خصائص الكائنات الحية

ليست الشمس كائنا حي

إذن الشمس لا تسافر

ب – من مظاهر السفر الغياب

غروب الشمس غياب

إذن، سفر الشمس غروبها

تمكّن القاعدتان (88 أ – ب) من اشتقاق بنية تحتية تمثل للمعنى المجازي تكون بالشكل التالي :

(89) [خب وي : [س ي : [مض وي : [تاغ ر ب {فعَل} ف

(ع1 ث س1 : شمس) قو فا مح]]] بؤجد]

ملاحظتان عن القاعدتين (88 أ – ب) :

أولا، صيغت هاتان القاعدتان على أساس أنهما تمثلان للإواليات التي تقوم بذهن المخاطب حين تأويل الجملة (86) على أنها عبارة مجازية. ويُفترض أن هذه الإواليات عمليات استدلالية من نوع «الاستدلال الطبيعي».

ثانيا، المعلومات التي تستخدمها هذه العمليات الاستدلالية نوعان : معلومات لغوية يستقيها المخاطب من العبارة ذاتها ومعلومات عامة يُفترَض أنها مخزّنة في القالب المعرفي كمعارف مشتركة عن العالم الخارجي.

من المعلوم ان الاستعمالات المجازية يمكن أن تصبح، مع التطور ، أوضاعا لغوية بحيث ينتقل المعنى المجازي لمحمول ما من الإنجاز الفردي إلى القدرة اللغوية العامة. في هذه الحالة، يتعين رصد هذا المعنى في المعجم ذاته. الأمثلة لهذا التحول من الإنجاز الفردي إلى القدرة اللغوية العامة كثيرة يمكن ان نسوق منها، هنا، مثالين : مثال المحمول «دوى» والمحمول «خاطر».

من المرجح أن الفعل «**دوى**» استعمل أصلا مسندا إلى «**الرعد**» حيث يقال :

(90) كانت ليلة مكفهرة دوى فيها صوت الرعد كثيرا.

واستعمل هذا الفعل، على سبيل المجاز، مسندا إلى عاقل كما في الجملة (91) :

(91) دوى صوت أبي في فناء الدار

ثم شاع هذا الاستعمال فأصبح إسناد «**دوى**» إلى العاقل من خصائص هذا الفعل المعجمية.

أما الفعل «**خاطر**» فقد استعمل في حقبة معينة (كما ورد في «**اسرار البلاغة**») للدلالة مجازا، على المراهنة كما في (92) :

(92) خاطر بكر خالدا على أن هندا ستنجح

هذا المعنى انتقل من حيز المجاز الى الوضع اللغوي وأصبح يُثْبَتُ في المدخل المعجمي للفعل «**خاطر**» على أساس أنه من معانيه الثابتة.

6 - 4 المعجم المزدوج :

يذهب منظور النحو الوظيفي (ديك 1989 ب، فان دركورست 1987 و1989) الذين اهتموا بإشكالات الترجمة (البشرية والآلية على السواء) إلى أن نقل البنية التحتية للعبارة المصدر إلى البنية التحتية للعبارة الهدف يتم عبر جهازين اثنين: قاموس مزدوج ونحو مقارن.

فيما يتعلق بالقاموس المزدوج، يقترح هؤلاء المؤلفون ان يُصاغ المدخل المعجمي على أساس تضمّنه للمكونات التالية :

(١) الإطار الحملي للمحمول - المصدر ؛

(٢) التعريف الدلالي للمحمول المصدر مصوغا، أيضا، في شكل إطار حملي ؛

(٣) الإطار الحملي للمحمول المعادل.

على أساس هذا التصور، يكون المدخل المعجمي للمحمول «فــهم» فـي قاموس عربي - انجليزي، مثلا، هو المدخل المعجمي التالي :

(93) ف هـ م {فَعِل} ف (س^1 : < إنسان >) متض (س^2) متق

= ت

درك {أفْعَل} ف (س^1) متض (س^2) متق

(ص^1 : عقل) أد

عا =

understand$_V$ (x1 : (< Human >) Po

(x2) Go

حيث عا = مُعادِل

تتيح المداخل المعجمية التي من قبيل (93)، أثناء نقل البنية التحتية المصدر الى البنية التحتية الهدف، تعويض محمول اللغة المترجم منها بالمحمول الذي يقابله في اللغة المترجم إليها بكيفية شبه آلية. إلا أن عملية التعويض هذه لا يتسنى القيام بها دائما بنفس السهولة حيث من غير النادر ألاّ يوجد معادل للمحمول المراد تعويضه أو ألاّ يوجد معادل مطابق تمام المطابقة. وثمة مشاكل أخرى تعترض عملية التعويض المعجمي (كتعويض العبارات المتحجرة وتعويض العبارات السائرة سَيْر الأمثال) تتناول في إطا ر إشكال الترجمة العام.

6 - 5 الترادف :

يمكن القول، بوجه عام، إن الترادف (في المعجم كما في التراكيب) ظاهرة تكاد تكون منعدمة. فمن النادر أن نجد مفردتين تتطابقان تمام التطابق من حيث معناهما بحيث يتسنى أن تتعاقبا في جميع السياقات دون أدنى تأثير في معنى العبارة ككل. لهذا يتعيَّن أن تُرصَد معاني المحمولات التي يبدو أنها مترادفة في مداخل معجمية منفردة كقاعدة عامة.

أمّا حين نكون أمام محمولين يكاد الفرق الدلالي بينهما ينعدم فيمكن آنذاك أن يرصدا في مدخل معجمي موحّد تكون بنيته العامة بالشكل التالي :

(94) **جذر**

محمول^{1} (س^{1}) ... (س^{ن})

= تعريف دلالي

= **را** =

محمول^{2} (س^{1}) ... (س^{ن})

حيث **را** = مرادف

مثال ذلك المحمولان الفعليان «**رأى**» و«**أبصر**» اللذين يمكن أن يُورَدا في مدخل معجمي من قبيل (95) :

(95) **رأى**

رأى {فَعَل} ف (س^{1} : < حي >) متض (س^{2})

= ت

درك {أفْعَل} ف (س^{1}) متض (س^{2}) متق (ص^{1} : عين) أد

را =

ب ص ر {أفعل} ف (س^{1} : < حي >) متض (س^{2})

يستدعي هذا الضرب من التمثيل المعجمي الملاحظات التالية :

(١) يغني إيراد المحمول المرادف في المدخل الموحد عن إيراده في مدخل منفرد. ويكتفى بالنص عليه تحت جذره مع الإحالة إلى المدخل الموحد حيث يظهر مع مرادفه. وبين أن هذه المسطرة من شأنها أن تقلل من كلفة المعجم بالحد من عدد المداخل المعجمية كلما أمكن ذلك. ويمكن، في هذا الباب، صوغ مبدإ عام مفاده أنه إذا رصد محمول ما داخل مدخل معجمي ما على سبيل الترادف فلا يعاد رصده في مدخل منفرد وإنما ينص عليه تحت جذره مع الإحالة.

(٢) على أنه لا يرد في مدخل منفرد، يمكن للمحمول المرادف أن يشكل دخلا جاهزا للقواعد التأويلية وقواعد التعبير إذ إنه يرصد في المدخل الموحد بإطاره الحملي وتعريفه الدلالي (التعريف الدلالي المشترك) كأي محمول آخر ذي مدخل مستقل.

(٣) أدرجنا المحمول «أبصر» في المدخل المعجمي للمحمول «رأى» وكان بالإمكان فعل عكس ذلك أي إدراج «رأى» في مدخل «أبصر» ؛

(٤) مما يجب التنبيه إليه أن المحمول المرادِف يُرصد، حين يكون المحمول المرادف متعدد المداخل (أي من المشترك اللفظي)، في المدخل المعجمي المطابق للتعريف الدلالي الذي يتقاسمانه. مثال ذلك ان المحمول «أبصر» لا يُورَد إلا تحت المدخل المعجمي الذي يتضمن التعريف الدلالي «أدرك بالعين»' ولا محل له في المداخل المعجمية الأخرى للمحمول «رأى».

(٥) قد يكون من الممكن في بعض الحالات إدراج اكثر من مرادف واحد في نفس المدخل المعجمي حيث يمكن أن نتصور مدخلا معجميا من قبيل (96) :

(96) **جذر**

محمول^1 (س^1) ... (س^ن)

= تعريف دلالي

= را^1 =

محمول^2 (س^1) ... (س^ن)

$\equiv$

= را^ن =

محمول^ن (س^1) ... (س^ن)

وفي هذه الحالة تتبع نفس المسطرة : النص على المرادفات تحت جذرها مع الإحالة الى المدخل المعجمي الموحَّد.

(٦) إذا كنا بصدد مدخل معجمي مزدوج، يمكننا إيراد المعادل بعد أن نكون قد أوردنا المرادف أو المرادفات. وقد تتعدد المعادلات أيضا فنكون بذلك أمام مدخل معجمي مزودج من قبيل (97) :

(97) **جذر**

محمول^1 (س^1) ... (س^ن)

= تعريف دلالي

= را^{1} =

محمول^{2} (س^{1}) ... (س^{ن})

≡

= ران =

محمول^{3} (س^{1}) ... (س^{ن})

= عا^{1} =

Pred (x^1) ... (x^n)

≡

= عان =

Pred (x^1) (x^n)

(٧) قد يبدو أنه لا فرق بين المرادف وبين المحمول الوارد في التعريف الدلالي. إلا ان المحمول المُورد في التعريف الدلالي يُفترض فيه، كما سبق أن بينا، كونه محمولا بسيطا، أبسط دلاليا من كل من المحمول المعرف ومرادفه أو مرادفاته. فالمحمول «**أدرك**» الوارد في التعريف الدلالي للمحمول «**رأى**» أبسط دلاليا من «**رأى**» ومن مرادفه «**أبصر**» (ومن جميع المحمولات الأخرى الدالة على الإدراك البصري بوجه عام). من هذا يتبين أنه لا يسوغ تعريف «**رأى**» ب «**أبصر**» ولا «أبصر» ب «**رأى**» إذ إنه من الممكن إرجاع هذين المحمولين كليهما إلى محمول أبسط دلاليا وهو «**أدرك**».

7 - المدخل المعجمي والجملة :

في تصور النحو الوظيفي، يقوم المدخل المعجمي، كما وصفناه، بدور هام بالنظر الى بناء الجملة وإلى تمثيلها الدلالي. للإيضاح نتناول، على انفراد شِقّي المدخل المعجمي (الإطار الحملي والتعريف الدلالي) لنتبين دورهما واسهامهما في هذين الجانبين.

7 - 1 - دور الإطار الحملي :

يشكّل الإطار الحملي اللبنة الأولى والأساسية في بناء الجملة ككل فهو الأساس الذي يتخذ منطلقا لبناء الطبقات الأربع التي تتألف منها الجملة وهو كذلك المادة الأولية لهذا البناء.

لتكوين نواة الجملة، أي «**الحمل النووي**» يُلْجَأ إلى المخزن المفرداتي (المعجم وقواعد تكوين المحمولات) لاستقاء الإطار الحملي لمحمول الجملة موضوع الوصف. ويُتَّخذ هذا الإطار الحملي دخلا لقواعد إدماج الحدود التي تضطلع بملء محلات الموضوعات بالمفردات المناسبة فيُحصَل بذلك على حمل نووي تام مثال ذلك ما يحصل حين بناء الجملة (98).

(98) شرب خالد الشاي صباحا.

حيث يؤخذ الإطار الحملي للمحمول «**شرب**» من مدخله المعجمي حيث يُرصَد بالشكل التالي كما سبق أن بينا :

(37) ش ر ب {فَعِل} ف (س^{1} : <حي>) منف (س^{2} : <سائل>) متق

ويتم إدماج الوحدتين المعجميَّتين «**خالد**» و«**الشاي**» في محلي الموضوعين (س^{1}) و(س^{2}) فينتج عن ذلك الحمل النووي التالي :

(38) ش ر ب {فَعِل} ف (س^{1} : خالد) منف (س^{2} : شاي) متق

يشكّل الحمل النووي (38)، كما يدل على ذلك اسمه، اللبنةَ الأولى في بناء الجملة (98) والتي يمكن التمثيل لها بالشكل التالي :

(99) [خب وي : [س ي : [مض وي : [تا [ش ر ب {فَعِل} ف
(ع1 ذ س^{1}: خالد) منف فا مح (ع1 ذ س^{2}: شاي) متق مف]
(ص^{1} : صباح) زم بؤجد]]]

ويتم بناء هذه البنية عبر المراحل التالية : (أ) تحديد المخصص الجهي «**التام**» فالحصول بذلك على أولى الطبقات الأربع، أي الحمل المركزي ؛ (ب) تحديد المخصص الزمني «**المضي**» مع إضافة اللاحق الزمني «**صباحا**» فالحصول بذلك على حمل موسَّع ؛ (ج) تحديد المتغير القضوي **س ي** فيكون ذلك تحديدا للطبقة الثالثة، طبقة القضية ؛ (د) تحديد متغير القوة الإنجازية وتحديد مخصِّصها «**الإخبار**» فيتم بذلك الحصول على البنية التامة التحديد للجملة ككل.

هنا تظهر مزية التمثيل للمحمولات في شكل أطر حملية. فالإطار الحملي يشكل بنية جاهزة صالحة لأن تتخذ منطلقا لبناء الجملة ككل، وواضح أن هذا يعفي من اللجوء الى القواعد المسماة «قواعد إعادة الكتابة » (أو « قواعد التفريع»)

التي تتكفل، في الأنحاء التوليدية التحويلية، بتحديد مكونات البنية مصدر الاشتقاق. فعوضا عن استخدام نسقين مختلفين من القواعد، قواعد تركيبية (أو «مركبية») وقواعد معجمية، ننطلق بدءا من بنية جاهزة نجد فيها محدّدا كل ما تضطلع بتحديده القواعد المنتمية إلى هذين النسقين. هذه البنية نفسها، أو هذا الإطار على وجه التحديد، تُستخدَم في أماكن مختلفة من النحو : في المعجم كمداخل وفي قواعد تكوين المحمولات «كدُخول» و«خُروج» وفي تكوين البنية التحتية للجملة كلبنة أساسية أولى وفي هذا من الاقتصاد في إواليات الوصف من تبسيط الجهاز الواصف ما لا يحتاج إلى برهنة.

ولئن كان الإطار الحملي يقوم بدور هام وأساسي في بناء الجملة كما وضحنا فإنه يُسهم كذلك في التمثيل الدلالي للجملة. ويمكن تلخيص اسهام الإطار الحملي في هذا الجانب كما يلي :

(أ) تضطلع السمات الانتقائية (= قيود الانتقاء) بمهمتين أساسيتين اثنتين هما :

(١) تقييد المفردات التي يمكن أن تملأ محلات الموضوعات وإقصاء المفردات التي من شأنها أن تولّد عبارات لاحنة دلاليا ؛

(٢) التأشير إلى أن العبارة مخروج بها إلى معنى مجازي حين تخرق هذه القيود كما رأينا بالنسبة للعبارات التي من قبيل (86).

(ب) تؤشر الوظائف الدلالية الواردة في الإطار الحملي ذاته إلى الدور الذي تقوم به الذات المحال عليها بالنظر الى الواقعة (منفذ، متقبل، مستقبل ...) كما تؤشر الى العلاقات القائمة بين المحمول وموضوعاته والعلاقات القائمة بين الموضوعات فيما بينها.

(ج) وتقوم وظيفة الموضوع الأول، كما أسلفنا، بدور التأشير الى نمط الواقعة الدال عليها المحمول. فالمنفذ دال على عمل والقوة دالة على حدث والمتموضع دال على وضع ...

وتُسهِم عناصر الإطار الحملي، **بكيفية غير مباشرة،** في تحديد جوانب أخرى من التمثيل الدلالي. فإسناد الوظيفتين الفاعل والمفعول، باعتبارهما مؤشرين

للوجهة التي تقدم الواقعة انطلاقا منها، تحددهما، كما سلف، سلمية الوظائف الدلالية. فهذه الوظائف الدلالية تُسهم، بطريقة غير مباشرة، أي بواسطة تحديد إسناد الوظيفتين الفاعل والمفعول، في توجيه الواقعة الدال عليها المحمول وهو جانب مهم من جوانب دلالة الجملة.

وقد يكون من الوارد أن نشير هنا إلى أن عناصر الإطار الحملي تُسهم، كذلك، في تحديد بعض قواعد التعبير. من ذلك أن الوظائف الدلالية التي تحملها المكونات التي لا وظيفة تركيبية لها ولا وظيفة تداولية تحدّد رتبة هذه المكونات داخل الجملة. في هذا الباب نذكّر أننا استدللنا (المتوكل 1987) على أمرين :

(١) على أن تحديد ترتيب المكونات داخل الجملة يتم وفقا للتفاعل السلمي التالي :

(100) **سلمية تحديد رتبة المكونات :**

الوظائف التداولية > الوظائف التركيبية > الوظائف الدلالية.

(٢) وعلى أن المكونات التي لا تحمل وظيفة تركيبية ولا وظيفة تداولية تترتب في الحيز الموقعي ص بمقتضى وظائفها الدلالية :

(101) م^{4}، م^{2}، [م^{1} م$\emptyset$ ف فا (مف) ({ص$_{1}$ ... ص ن})]، م^{3}.

من ذلك، كذلك، أن الوظائف الدلالية تحدد، بالنسبة للمكونات التي لا تحمل وظيفة الفاعل ولا وظيفة المفعول، الحالة الإعرابية. فالحالة النصب التي يحملها المكون المتقبل الذي لا وظيفة تركيبية له كما في الجملة (102) :

(102) وهب خالد هندا **قصرا**

آيلة الى وظيفة هذا المكون الدلالية ذاتها. في نفس السياق، تحدد الوظائف الدلالية حروف الجر التي يمكن أن تدخل على حدود الجملة. مفاد هذا بالنسبة للنحو الوظيفي أن القاعدة التي تُدمج حرف الجر تأخذ بعين الاعتبار الوظيفة الدلالية التي يحملها المكون المعني بالأمر. فاللام التي تدخل على المكون المستفيد في الجمل التي من قبيل (103) :

(103) اشترى خالد ساعة **لهند**

تحددها وظيفة هذا المكون الدلالية كما يتبين من قاعدة إدماج هذا الحرف الممكن صوغها كالتالي :

(104) مستف [حدّ] = لِ - حد

ومن القواعد التي تأخذ في الاعتبار العناصر المرصودة في الإطار الحملي قاعدة العطف.

فمن القيود التي تخضع لها هذه القاعدة، كما بينا في مكان آخر [7]، القيدان التاليان :

(105) «يجب أن يتناظر الحدان المتعاطفان من حيث سمة الانتقاء»

(106) «يجب أن يتناظر الحدان المتعاطفان من حيث وظيفتهما الدلالية»

يمنع القيد (105) اشتقاق جمل من قبيل (107 ب) في مقابل الجمل التي من قبيل (107 أ) :

(107) أ - شربت لبنا وشايا

ب - * شربت لبنا وخبزا

أما القيد (106) فيحول دون اشتقاق جمل من قبيل (108 ب) في مقابل جمل من قبيل (108 أ) :

(108) أ - وهبت هندا مالا وكتبا

ب - * وهبت مالا وهندا

هذه بعض من مظاهر بنية الجملة ومن جوانب تمثيلها الدلالي التي تسهم في تحديدها العناصرُ التي نجدها مرصودة في بنية جاهزة - بنية الاطار الحملي-تعفينا من اللجوء الى إواليات أخرى غير ما هو متوافر في المدخل المعجمي للمحمول ذاته.

7 - 2 دور التعريف الدلالي :

سبق أن بينا أن كل مدخل من المداخل المعجمية يتضمن، بالإضافة إلى

(7) انظر تفاصيل هذه القيود في (المتوكل 1986).

الإطار الحملي، تعريفا دلاليا يتكفل برصد معنى المحمول. هذا التعريف يحدد، في شكل إطار حملي، الخصائص الدلالية للمحمول - المدخل ولمرادفاته ان كانت له مرادفات وللمحمول معادله حين يتعلق الأمر بمعجم مزدوج.

ويجدر الآن أن نتساءل عن الدور الذي يقوم به التعريف الدلالي في صياغته المقترحة بالنظر الى الجملة ككل. تبين لنا في الفقرة السابقة أن الإطار الحملي يسهم في بعض جوانب التمثيل الدلالي للجملة كالوظائف الدلالية والسمات الانتقائية. إلا أنه من الممكن ملاحظته أن التأشير لهذه الخصائص، في الإطار الحملي ذاته، يفيد، أساسا، في توفير المعلومات التي تتطلبها قواعد التعبير (القواعد الصرفية والقواعد التركيبية) بحيث يمكن القول إن العناصر الدلالية المرصودة في الإطار الحملي تُستغَل أساسا في اشتقاق الجملة (= نقل البنية التحتية إلى بنية مكونية ثم الى عبارة محققة). أما الخصائص الدلالية الواردة في التعريف الدلالي فإنها تستخدم في تأويل الجملة الدلالي اكثر مما تُستَخدم في اشتقاقها.

وتتم عملية التأويل الدلالي، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك، عن طريق تعويض كل مفردة من المفردات التي تتضمنها الجملة بالتعريف الدلالي المرصود في مدخلها المعجمي. فإذا أردنا أن نُؤوِّل دلاليا الجملة (109)، مثلا، قُمنا بما يلي :

(109) يتعلم الطفل في المدرسة

(١) نُرجع الجملة الى بنيتها التحتية وهي البنية (110) :

(110) [خب وي : [س ي : [حا وي : [غ تا ع ل م {تفعّل} ف

(ع1 ذ س^{1} : طفل) متض فا مح

(ع1 ث ص^{1} : مدرسة) مك بؤجد]]]]

(٢) نذهب بعد ذلك الى المداخل المعجمية للعناصر المفرداتية «**تعلم**» و«**طفل**» و«**مدرسة**» فنستقي منها التعاريف الدلالية التي من المفروض أن تكون مصوغة على الشكل التالي :

(111) أ - « أ خ ذ {فَعَل} ف (س^{1} < إنسان >) متض

(س^{2} : عِلْم) متق »

ب - « {شخص : ذكر : غير بالغ } (س^{1} : < إنسان>) متض

ج - «مؤسسة : تعليمية : ابتدائية } (س^{1} : < مكان>) متض

(٣) ونقوم، في ثالث مرحلة، بتعويض المفردات «**تعلم**» و«**طفل**» و«**مدرسة**» بتعاريفها أ و ب و ج فنحصل بذلك على البنية التأويلية (112) :

(112) [خب وي : [س ي : [حا وي : [غ تا أ خ ذ{فَعَل} ف

(ع1 ذ س^{1} : شخص : ذكر : غير بالغ) متض

(ع1 ذ س^{2} : عِلْم) متق

(ع1 ث ص^{1} : مؤسسة : تعليمية : ابتدائية) مك]]]]

تستدعي البنيةُ (112) الملاحظات التالية :

(أ) لا تتوازى البنيتان (110) و(112) من حيث عدد ولا من حيث طبيعة الحدود التي تتضمنانها. ففي البنية (112) موضوع متقبل (س2) لا يوجد في البنية (110).

ويمكن القول بصفة عامة إنه ليس من الضروري أن تتماثل البنية المؤوَّلة والبنية التأويلية من حيث عدد العناصر وطبيعتها بل إنه من المتوقَّع أن تختلفا إذ إن المحمول الوارد في التعريف الدلالي غالبا ما تختلف محلاتيته (كمّاً و/أوكيفاً) عن محلاتية المحمول المعرَّف.

(ب) وتباين البنيةُ التأويلية البنيةَ المؤوَّلةَ من حيث إنها تخلو من تحديد الوظائف التركيبية (= فاعل، مفعول) كما تخلو من تحديد الوظائف التداولية (= محور، بؤرة). وعلة ذلك أن البنية التأويلية من المفروض أنها لا تقوم بدور في اشتقاق الجملة فلا يُحتاج فيها الى تحديد هذه السمات التي توجد مرصودة في البنية المؤوَّلة التي تشكل مصدر الاشتقاق.

(ج) لا تمثل عملية تعويض المفردات بتعاريفها الدلالية إلا جانبا من التأويل الدلالي وهو تأويل الوحدات المعجمية التي تتضمنها الجملة. أما الجانب الآخر فيكمن في السمات الدلالية (زمان، جهة، وجه ...) والسمات التداولية (مخصص

القوة الإنجازية) المرصودة في البنية مصدر الاشتقاق. هذه السمات تظل ثوابتَ عبر عملية الانتقال من البنية المؤولة الى البنية التأويلية. على هذا الأساس يمكن القول إن التمثيل الدلالي الكامل يشمل السمات التي ستتحقق في عناصر صرفية - تركيبية (المخصصات على اختلاف طبقاتها والوظائف) والتعريفات الدلالية التي تُقامُ مُقامَ الوحدات المعجمية.

8 - المعجم والتداول :

في كل ما سبق تناولنا المخزن المفرداتي بشقيه (المعجم وقواعد تكوين المحمولات) على أساس أن التمثيلات التي تورد فيه تمثيلات دلالية صرف لا ترصد الجوانب التداولية. ويحق أن نتساءل الآن عما إذا كان من السائغ أن يظل المعجم (وقواعد التكوين) في نحو مؤسَّس تداوليا، مستقلا عن التداول خاصة إذا كنا نعلم أن مكونات القالب النحوي الأخرى تشتغل، ولو جزئيا، على معلومات تداولية (مخصصات ووظائف).

من الثابت أن ثمة ظواهر معجمية وظواهر اشتقاقية لا يمكن وصفها الوصفَ الملائم إلا إذا اخذت بعين الاعتبار جوانبُها التداولية ونورد هنا على سبيل المثال لا الحصر بعضا من هذه الظواهر.

(أ) بينا في مكان آخر (المتوكل 1971) أن المحمولات الدالة على التنقل المكاني يرتبط استعمالها بالموقع الذي يوجد فيه كل من المتكلم والمخاطب أثناء التخاطب. وتنقسم هذه المحمولات، من هذا المنطلق، قسمين : محمولات تستعمل حين يكون التوجه نحو موقع المتكلم أو موقع المخاطب (أو موقعهما معا) ومحمولات تستعمل حين يكون التوجه نحو موقع آخر (غير موقعي المتكلم والمخاطب). ففي اللغة العربية تُستعمَل الأفعال «**أتى**» و«**جاء**» و«**تقدم**» و«**رجع**» و«**آب**» في الحالة الأولى بينما تستعمل الأفعال «**ذهب**» و«**عاد**» و«**رحل**» و«**نزح**» .. في الحالة الثانية. ولا يمكن أن يتعاقب في نفس السياق محمولان ينتميان إلى هاتين الزمرتين كما يتبين من المقارنة بين (113 أ) و(113 ب) و(114 أ) و(114 ب) :

(113) أ - سيأتي خالد هنا حالا

ب - * سيذهب خالد هنا حالا

(114) أ - سيذهب خالد إلى بلد بعيد

ب - * سيأتي خالد إلى بلد بعيد

(ب) من المعلوم أن من المعاني اللازمة للتصغير معنيي «**التحقير**» و«**الاستلطاف**». وهذان المعنيان كما هو واضح، لا ينتميان إلى ما يمكن تسميته «**الدلالة الموضوعية**» وإنما يتعلقان بالوجهة، أي بموقف (أو مشاعر) المتكلم إزاء ذات (شخص أو شيء) ما. فهذان المفهومان، إذن، مفهومان تداوليان اكثر منهما مفهومين دلالين. وعلى هذا الأساس يمكن أن نقول إن لظاهرة التصغير جانبا تداوليا لا يقل أهمية عن الجوانب الأخرى.

(ج) ويمكن أن نورد في نفس السياق ما ثبت في أدبيات كثيرة عن البعد التداولي لظاهرة البناء للمجهول. يُستخلَص من هذه الأدبيات أن المقصود من اللجوء الى بنية المجهول عوضا عن بنية المعلوم مقابلتها هو جعل غير الموضوع الأول محطا للحديث عوضا عن الموضوع الأول. فالفرق بين الجملة (115 أ) ومقابلتها (115ب) هو أن محط الحديث في الحالة الأولى الموضوع الأول «**عمرو**» وفي الحالة الثانية الموضوع الثاني «**هند**» :

(115) أ - قتل **عمرو** هندا

ب - قُتِلَت **هند**

مفادُ هذا، في إطارالنحو الوظيفي، هو أن من بين التغييرات التي تحدث حين الانتقال من بنية المعلوم إلى بنية المجهول نقل الوظيفة المحور من الموضوع الأول وإسنادها إلى غيره.

ليست الظواهر (أ) و(ب) و(ج) إلا أمثلة للظواهر المعجمية والاشتقاقية التي لها بعد تداولي واضح والتي يستلزم وصفُها الملائم إدراجَ خصائصها التداولية في التمثيل أو التقعيد لها.

بقي الآن أن نتساءل عن الكيفية المثلى التي يمكن أن تُرصد بها هذه الخصائص في إطار نظرية النحو الوظيفي.في الوضع الراهن الذي يتخذه المخزن المفرداتي داخل القالب النحوي (باعتباره مكونا مستقلا تلجأ إليه باقي المكونات الأخرى لاستقاء المادة المعجمية) لايمكن، في رأينا، أن نفكر إلا في الإمكانين التاليين:

(١) التأشير للخصائص التداولية في الإطار الحملي للمحمول المعني بالأمر. ويكون ذلك إما بواسطة قيود الانتقاء أو بواسطة الوظائف التداولية.

ولنمثل للطريقة الأولى بالاطار الحملي للمحمول «**أتى**» الذي يمكن أن يصاغ بالشكل التالي :

(116) أ ت ي {فَعَل} ف (س^{1} : < حي >) منف

(ص^{1} : < موقع التخاطب >) هدف

في هذه الحالة يُستغنَى عن التأشير للخاصية التداولية في تعريف المحمول الذي يمكن صوغه بالنسبة للفعل « **أتى** » على النحو التالي :

(117) « ن ق ل {افتعل} ف (س^{1}) منف (ص^{1}) مصدر (ص^{2}) هدف»

أما التأشير عن طريق الوظائف التداولية فيكون واردا بالنسبة لقاعدة تكوين كقاعدة البناء المجهول حيث يؤشر لعملية نقل المحور من بين التغييرات التي تطرأ على الإطار الحملي الدخل على هذا الأساس يمكن صوغ قاعدة تكوين المحمولات المبنية للمجهول كالتالي :

(118) **قاعدة تكوين المبني للمجهول** (من الثلاثي) :

دخل : س س س {فَعَل} ف (س^{1}) منف مح ...

(س^{ن}) متق /مستق بؤ

خرج : س س س {فُعِل} ف (س^{ن}) متق / مستق مح

معنى : «يتحمل (س^{ن}) الواقعة الدال عليها الإطار الحملي الدخل»

مثال ذلك القاعدة المسؤولةُ عن اشتقاق الفعل «**قُتِلْ**» من الفعل «**قَتَلْ**» :

(119) **دخل** : ق ت ل {فَعَل} ف (س^{1}) منف مح ...

(س^{2} : < حي >) متق بؤ

خرج : ق ت ل {فُعِل} ف (س^{2}) متق مح

معنى : «يتحمل (س^{ن}) الواقعة الدال عليها الإطار الحملي الدخل».

(٢) الإمكان الثاني المتوافر في التصور الحالي لمخزن المفردات ووضعه داخل القالب النحوي هو أن يؤشّر للخصائص التداولية بواسطة التعريف الوارد إما في المدخل المعجمي (إذا كانت المفردة مفردة أصلا) أو في الشق الثالث من قاعدة التكوين (إذا كانت المفردة من المفردات الفروع). وهذا الإمكان نفسه إمكانان :

(أ) قد يُفرد للخصائص التداولية تعريف قائم الذات بالإضافة الى التعريف الدلالي الذي سبق التفصيل فيه. على هذا الأساس، يرد تعريف المحمول «أتــى»، مثلا، منقسما إلى شقين : تعريف دلالي صرف وتعريف تداولي يرصد الخاصية التداولية ويأتي مكمّلا للتعريف الدلالي :

(120) أ ت ي {فَعَل} ف (س^{1} : <حي>) منف

= ت د =

« ن ق ل {افتَعل} ف (س^{1}) منف (ص^{1}) مصدر (ص^{2}) هدف»

= ت دا =

« (ص^{2}) = موقع التخاطب»

حيث : ت د = تعريف دلالي ؛ ت دا = تعريف تداولي.

(ب) ويمكن، أيضا ، أن يوسّع التعريف الدلالي توسيعا يُمكّنهُ من استيعاب الخصائص التداولية بالإضافة الى الخصائص الدلالية الصِّرف. في هذه الحالة، وبفضل عملية التوسيع هذه، لا نَحتاج إلا إلى تعريف واحد يشمل الخصائص الدلالية والتداولية كما يتبين من التعريف الموسّع للمحمول «**أتى**» :

(121) أ ت ي {فَعَل} ف (س^{1} : <حي>) منف

= ت =

« ن ق ل {افتَعل} ف (س^{1}) منف (ص^{1} : < **غير موقع التخاطب** >) مصدر (ص^{2} : < موقع التخاطب >) هدف »

تتساوى هذه الإمكانات جميعها من حيث إنها كلّها تتلاءم والتصور الحالي للمكون المعجمي في نظرية النحو الوظيفي. إلا أنها تتفاوت من حيث معاييرَ أخرى كالكلفة والطبيعية والقابلية للتعميم ... فبالنظر إلى هذا المعيار الأخير، مثلا،

يمكن القول إن إمكان إدراج الخصائص التداولية في التعريف الموسّع الموحّد هو أفضل المساطر التي اقترحناها للتأشير لهذا الضرب من الخصائص. فالتأشير بواسطة الوظائف التداولية لا يلائم إلا (بعض) القواعد الاشتقاقية كما أن التمثيل للخصائص التداولية بواسطة السمات الانتقائية لا يتأتى إلا حين يتعلق الأمر ببعض المحمولات. فليس من الممكن تعميم أحد هذين الإمكانين في حين أن مسطرة التعريف الموسّع الموحّد قابلة لأن تفي بالمطلوب في جل الأحوال إن لم يكن في كلّها.

إذا اعتمدت هذه المسطرة أصبح إدماج المفردة المعنية بالأمر يتم على الشكل التالي : **أولا**، يؤشّر للخاصية التداولية في البنية التحتية للجملة (بواسطة مخصص، عامة) ؛ **ثانيا**، على أساس التأشير لهذه الخاصية في البنية التحتية تُنتقَى المفردة المناسبة، أي المفردة التي تطابق خاصيتها التداولية المرصودة في مدخلها المعجمي الخاصيةَ التداولية المؤشر لها في البنية التحتية. لنأخذ مثالا لذلك (113 أ) المكررة هنا للتذكير :

(113 أ) سيأتي خالد هنا حالا.

البنية التحتية (الجزئية) لهذه الجملة هي البنية (122) :

(122) [خب وي : [سق وي : [غ تا [س س س {...} ف]
(ع^1 ذ س^1 : خالد) منف فا مح
(ص^1 : م^0) هدف (ص^2 : حال زم]]]]

يُلاحَظ أن البنيـــة (122) تشكل «حملا مفتوحا» في محلّين، محلِّ المحمول ومحلِّ اللاحق الهدف. كما يلاحظ أن محل اللاحق الهدفَ مؤشّر فيه الى موقع التخاطب م^0. هذا المؤشّر هو الذي سيُنتقَى على أساسه محمول الجملة، أي المحمول «أتى» الذي يتضمن تعريفُه الدلالي الموسع خاصية كون لاحقِه الهدفِ موقعَ التخاطب كما يتبين من المدخل المعجمي (121). ولنلاحظ، بهذه المناسبة أنه من الممكن، توحيدا للتأشير، أن نصوغ التعريف الدلالي لهذا المحمول كالتالي :

(123) « ن ق ل {افتَعل} ف (س^1) منف (ص^1 : # م^0) مصدر
(ص^2 : م^0) هدف»

حيث م^0 = موقع التخاطب

ويُتّخذ نفسُ المؤشر م^{0} معلومةً أساسية لإدماج الحد اللاحق «هنا».
وبإدماج المحمول واللاحق الهدف نحصل على البنية التحتية التامة التحديد (124) :

(124) [خب وي : [س ي : [سق وي : [غ تا أ ت ي {فَعَل} ف
(ع1 ذ س^{1} : خالد) منف فا مع
(ص^{1} : هنا) هدف (ص^{2} : حال) زم]]]]

هذه الإمكانات جميعها (بما فيها إمكان توسيع مفهوم التعريف الدلالي ليستوعب الخصائص التداولية) مجرد اقتراحات تَظَل رهينة بالتصور الحالي للمخزن المفرداتي، وضعِه ودوره، في القالب النحوي. وقد يتم التفكير مستقبلا في إعادة النظر في هذا التصور فتقدم اقتراحات أخرى ملائمة للتصور الجديد. في هذا الإتجاه يمكن أن يُفكّر في موضعة المخزن المفرداتي، باعتباره قُويلبا من قُوَيلبات القالب النحوي، بحيث يصبح مفتوحا مباشرة على القويلب التداولي (القوة الإنجازية، الوظائف التداولية، الوجهة ...) فيتيسر بذلك رصد التفاعل بين هذه المقولات التداولية والمفردات الموسومة تداوليا. وبما أن ما قلناه عن العلاقة بين المعجم والتداول يصدق كذلك عن العلاقة بين المعجم والبعد الاجتماعي (انتماء المفردات إلى لُغَيّات طبقية أو إقليمية ...) فيجدر كذلك التفكير في مدّ الجسور بين المعجم والقالب الاجتماعي فتكون بذلك مقاربتنا للوحدات المعجميعة مقاربة قالبية تستخدم، داخل نموذج مستعمل اللغة الطبيعية، قوالب أخرى إضافة إلى القالب النحوي شأنها في ذلك شأن مقاربة العناصر اللغوية الأخرى (صرف، تركيب وأصوات ...).

الفصل الثاني

الالتباس

الفصل الثاني
الالتباس

0 - مدخل :

الالتبـاس من الظواهر اللغـوية التي تُعَدُّ شاذة والتي يجب، بالتـالي، العمل على تلافيها درءا لأية عملية تشويش يمكن أن تحول دون التواصل السليم التام. إلا أن هذا لا يمنع من أن تكون هذه الظاهرة من أهم الظواهر وأغناها. فـالالتبـاس لا تخلو منه لغة من اللغـات وهو الى ذلك قد يلحق الدلالة والتـداول كما يلحق الصرف والتركيب والتنغيم. وليس الالتباس (بأنواعه) مجرد ظاهرة عرضية في جميع الأحوال، يسعى المتكلم في رفعها إما بوسائل مقالية أو وسائل مقامية. فمن غير النادر أن يُلبِس المتكلم (أو الكاتب) خطابه قصد تحقيق غرض تواصلي معين بل إنه يستخدم الوسائل الكفيلة بمنع رفع الالتباس وضمان استمراره. ليس كل التباس، إذن، مصدرَ تشويش (كما كان يظن بعض المناطقة) إذ منه ما يشكّل مقوما من مقومات التواصل «البليغ». لهذه الخاصية يتوجب على كل نظرية لسانية أن تعد العُدّة لرصد هذه الظاهرة بأنماطها المختلفة ومصادرها وأن تُوجِد الإواليات القمينةَ بوصفها وتفسيرها الوصف والتفسيرَ الملائمين. في هذا البحث سنسائل نظرية النحو الوظيفي عما يمكن أن توفره من وسائل من شأنها أن تفي بهذا الغرض.

1 - ما هو الالتباس ؟ :

تُعَدُّ ملتبسةً العباراتُ التي من قبيل (1 أ - د) :

(1) أ - رأيتُ عيني هند

ب - ما ألذَّ حب هند

ج - تتمنى هند أن تتزوج مصريا

د - أهَاجتْ مَن أحسن إليك؟ !

لكل من هذه الجمل قراءتان اثنتان كما يتبين من الأزواج الجملية (2 أ - ب) و(3 أ - ب) و(4 أ - ب) و(5 أ - ب) على التوالي :

(2) أ - رأيت مُقلَتي هند

ب - رأيت جاسوسي هند

(3) أ - ما ألذ حب هند لخالد

ب - ما ألذ حب خالد لهند

(4) أ - تتمنى هند أن تتزوج مصريا أيا كان

ب - تتمنى هند أن تتزوج شخصا معينا وهو مصري الجنسية

(5) أ - أسألك هل هاجمت من أحسن إليك

ب - أنكِر عليك أن هاجمت من أحسن إليك.

نستخلص من المقارنة بين كل جملة من الزمرة (1 أ - د) والجملتين مرادفتيها أن العبارة الملتبسة هي كل عبارة وردت محتملة لقراءتين (أو أكثر). ويمكن بناء على ذلك صوغ تعريف الالتباس على الشكل التالي :

(6) «العبارة الملتبسة كل عبارة ترِد محتملة لأكثر من تأويل واحد».

يمكن أن تكون العبارة الملتبسة مفردة واحدة أو جملة أو نصا كاملا على أساس أن التباس الجملة ناتج عن التباس إحدى المفردات التي تتضمنها وأن التباس النص يكمن، عامة، في التباس إحدى جُمَلِه أو التباس جُمَلِه جميعِها.

2 - نحو تنميط للالتباس :

من الممكن تنميط الالتباس حسب معايير ثلاثة : (أ) طبيعتِه و(ب) حيِّزِه و(ج) مقصوديّتِه.

2 - 1 - طبيعة الالتباس :

الالتباس من حيث طبيعته إما التباس دلالي أو التباس تداولي أو التباس بنيوي.

2 - 1 - 1 - الالتباس البنيوي :

ينتج الالتباس البنيوي عن ورود الجملة (أو جزء من الجملة) - سطحا - قابلة لأن تُردّ إلى أكثر من بنية واحدة. مثال ذلك المكون «**حب هند**» في الجملة (1 ب) الذي يمكن إرجاعه إلى بنيتين تحتيتين اثنتين : بنية يشكّل فيها العنصر المضاف إليه «**هند**» المنفذ - الفاعل وبينة يكون فيها العنصر ذاته متقبلا - مفعولا للعنصر المضاف «**حب**».

ومن المعلوم أن هذا الضرب من الالتباس البنيوي أُدرِجَ في الاستدلالات التي أوردت في الأعمال التوليدية التحويلية الأولى للبرهنة على ورود التمييز بين «البنية العميقة» و«البنية السطحية».

ومن الالتباس البنيوي، كذلك، أن يرد المكون قابلا لأن يعد فضلة (نعتا) للرأس ككل أو لعنصر من هذا الرأس حين يكون الرأس مركبا. من أمثلة ذلك الصفة «**الشقراء**» في الجملة (7) التي يمكن أن تُعلّق ب «**الجارة**» كما يمكن أن تعلق بالمركب «**أخت الجارة**» :

(7) أعجبتُ بأختِ الجارةِ الشقراءِ

2 - 1 - 2 - الالتباس التداولي :

نكون أمام التباس **تداولي** حين يتعلق الأمر بتعدد إما في **الإحالة** أو في **القوة الإنجازية** أو في **الوظائف التداولية**.

ترد العبارة الواحدة ملتبسةً من حيث إحالتها حين تأتي محيلة على عام وخاص أو معيّن ومطلقه في الوقت ذاته.

نقول عن عبارة ما إنها محيلة إحالة عامة حين تدل على ذوات متعددة أو طبقة من الذوات كما هو الشأن بالنسبة للعبارة «**المسلم**» في الجملة (8) مثلا :

(8) المسلم أخو المسلم

أما العبارة المحيلة إحالة خاصة فهي كل عبارة ترد دالة على ذات واحدة. مثال ذلك العبارة «**المسلم**» في الجملة (9) التي تحيل لا على طبقة من الذوات بل على عنصر واحد من هذه الطبقة :

(9) قابلت جارنا المسلم.

ويمكن أن ترد العبارة الواحدة محيلة الإحالتين العامة والخاصة معا كما في الجملة (10) :

(10) تفضل هند المسلم على غيره.

الجملة (10) تحتمل قراءتين اثنتين وهما :

(11) أ - تفضل هند المعتنق للإسلام على غيره من الناس

ب - من بين مجموعة من الرجال، تفضل هند الرجل المسلم.

وتكون العبارة محيلة إحالة مطلقة حين تدل على ذات أو مجموعة من الذوات دون تعيين كما هو شأن العبارة «مِصري» في الجملة (12) :

(12) حبذا لو تزوجت هند مصريا

وترد العبارة محيلة إحالة تعيين حين تدل على ذات معينة يعرفها المتكلم ويمكن للمخاطب أن يتعرف عليها من أمثلة ذلك العبارة «**مصريا**» في الجملة التالية :

(13) تَحقَّق حُلمُ هند فتزوجت مصريا

وقد ترِد العبارة الواحدة محيلة إحالة إطلاق وإحالة تعيين في نفس الوقت كما هو الشأن في الجملة (1 -ج) المكررة هنا للتذكير :

(1ج) تتمنى هند أن تتزوج مصريا

التي تحتمل، كما سبق أن بينا، أن ترادف (4 أ) أو(4 ب) :

(4) أ - تتمنى هند أن تتزوج مصريا أيا كان

ب - تتمنى هند أن تتزوج شخصا معينا وهو مصري الجنسية.

ملحوظة : تعاملنا، هنا، مع مفهوم الإحالة على أساس أنه مفهوم تداولي لا دلالي. ويبرر ذلك، كما بين ديك (ديك1989) أن الإحالة عملية تقوم بين المتكلم والمخاطب يسعى المتكلم بواسطتها في تمكين المخاطب من التعرف على الذات المحال عليها وأن عملية التعرف هذه متوقفة على العلاقات المقامية (بالمعنيين الضيق والواسع للمقام) التي تربط المتخاطبين.

تواكب، كما هو معلوم، الفحوي القضويّ للجملة (أو للعبارة بوجه عام)، قوة إنجازية تكون «**إخبارا**» أو «**سؤالا**» أو «**أمرا**» أو «**وعدا**» أو «**إنذارا**» ...

ويمكن التمييز، من حيث القوة الإنجازية، بين العبارات الأحادية القوة والعبارات التي لها أكثر من قوة إنجازية واحدة. مثال الفئة الأولى من العباراة الجملُ (14 أ - ج) التي تتضمن، على التوالي، القوةَ الإخبار والقوة السؤال والقوة الأمر :

(14) أ - زارني خالد أمس

ب - هل ستسافر هند غدا ؟

ج - أغلق الباب وأنت خارج !

أما العبارات التي تنتمي الى الفئة الثانية فإنها تتضمن قوتين إنجازيتين اثنتين : قوةً إنجازية «حرفية» تدل عليها صيغة العبارة نفسها وقوة إنجازية «مستلزَمة». من أمثلة ذلك الجملة (15) :

(15) هل بإمكانك أن تُغلِق الباب ؟

التي يمكن أن تُفهَم على أنها سؤال محض يلقيه من يريد التعرف، مثلا، على قدرات المخاطَب في التنقل فتكون بمعنى (16) :

(16) هل لديك القدرة على التحرك نحو الباب لتغلقه ؟

كما يمكن أن تُفهَم على أنها التماس فتكون إذاك بمعنى (17) :

(17) { أطلب منك / أرجوك } أن تغلق الباب.

على هذا الأساس يمكن أن نقول إن الجملة (16) ملتبسة إنجازيا إذ تحتمل أن تؤوَل على أنها سؤال «**حقيقي**» أو على أنها التماس.

ومما يمكن أن يلاحَظَ في هذا الباب أن الالتباس الإنجازي درجات :

(أ) يبلغ الالتباس الإنجازي منتهاه حين تكون القوتان الإنجازيتان اللتان تحتملهما العبارة في نفس الدرجة من الورود كما هو الشأن بالنسبة للجملة (15)، مثلا ؛

(ب) ويكون الالتباس الإنجازي أخفّ حين تُغلّبُ إحدى القوتين الإنجازيتين على الأخرى كما في الجملة (18) حيث من الواضح أن القوة المستلزمة (الالتماس) أورد، فيما يخص تأويل هذه الجملة، من القوة الحرفية (السؤال) :

(18) هل تصاحبني إلى المسرح هذا المساء ؟

فالمخاطب بهذه الجملة يدرك لأول وهلة أن المتكلم يطلب منه أن يصاحبه إلى المسرح أكثر من أنه يسأله عما إذا كان يريد أو يستطيع أن يفعل ذلك. إلا أن القوة المستلزمة وإن غلبت القوة الحرفية لا تحجُبها كليا بحيث لا يُمنَع أن تُفهم الجملة على أساس قوتها الإنجازية الحرفية. فلا مانع يمنع من فهم الجملة (18) على أساس أنها مجرد سؤال وإن دُرِج على وضع هذا الضرب من الأسئلة للتعبير عن الالتماس.

(ج) تَلحَق ظاهرة التحجّر القوةَ الإنجازية كما تلحق غيرها من جوانب العبارة دلالية كانت أم صرفية أم تركيبية. ويتجلّى التحجر الإنجازي في نزوع القوة المستلزمة الى أن تصبح قوة حرفية. ويمكن أن نقول إن مسلسل التحجر الإنجازي يمر بالمراحل التالية :

(١) تُلحق القوة المستلزمة، في المرحلة الأولى، بالقوة الحرفية على أساس أنها قوة ثانوية قابلة للإلغاء (أو التعليق على الأقل). في هذه المرحلة تكون الغلبة طبعا للقوة الحرفية على القوة المستلزمة.

(٢) في المرحلة السابقة تظل القوة المستلزمة مرتبطة بالمقام بحيث يمكن أن ترد في مقامات وأن تعلق (أو تلغى إلغاء) في مقامات اخرى وتنتقل القوة المستلزمة، مع الاستعمال، تدريجيًا من وضع قوة ثانية الى وضع قوة أولى فتصبح القوتان متساويتين من حيث الأهمية بحيث يمكن أن نقول إن العبارة آنذاك تتضمن قوتين إنجازيتين حرفيتين اثنتين وضعاً.

(٣) ولا تلبث القوةُ المستلزمة أن تغلب القوة الحرفية الأصلية فتنزع إلى محوها محوا فتصبح بذلك القوة الحرفية الوحيدة.

ويمكن القول إن التحجر الإنجازي يبلغ منتهاه هذا أو يكاد في العبارات الاستفهامية المنفية حيث تكاد القوة المستلزمة «**الإخبار المثبت**» تشكّل وحدها القوة الحرفية لهذا الضرب من العبارات.

ويمكن أن نقول كذلك إن من العبارات النازعة نفس النزوع الجملَ الاستفهامية التي تُستَهلُّ بأفعال الاستطاعة كالجملتين (18 أ -ب) :

(18) أ - هل **تستطيع** أن **تناولني** الملح ؟

ب - هل **يمكن** أن **تعيرني** معطفك اليوم ؟

في هذه الفئة من العبارات يُلاحَظ أن الفعل المستهلّ به فقد فحواه (دلالته على الاستطاعة) فأصبح السؤال عن الاستطاعة غيرَ وارد وحل محله الطلب، طلب المتكلم من المخاطب أن يحقق الواقعة الدال عليها حمل الجملة (مناولته الملح ؛ إعارته المعطف).

على أساس هذا التدرج في مسلسل التحجر الذي يلحق القوة الإنجازية يمكن وضع سلمية تكشف عن درجات الالتباس الإنجازي كما يلي :

(أ) حين تتضمن العبارة قوةً إنجازية واحدة (سواء أكانت هذه القوة قوة حرفية أصلية أم كانت قوة مستلزَمة فأصبحت، بفعل التحجر، قوة حرفية) فلا التباس؛

(ب) حين تكون الغلبة لإحدى القوتين الإنجازيتين يحصل التباس لكنه شبه مرفوع بفعل ترجيح إحدى القوتين، القوة الغالبة ؛

(ج) ويبلغ الالتباس أقصى درجاته حين ترد العبارة محتملة لقوتين انجازيتين اثنتين متساويتين في الأهمية لا يمكن ترجيح إحداهما على الأخرى.

من المبادئ العامة التي تحكم عملية التواصل الناجحة أن يكون المتحدَّث عنه واحدا، أي أن يكون للخطاب محور واحد كما هو الشأن في النص التالي (نجيب محفوظ : **خان الخليلي**) :

(19) «وفي اليوم الأول من أيام الصيام كابد أحمد عاكف (ي) تعبا مرهقا ... ومضى (ي) إلى الوزارة ... وعاد (ي) إلى البيت ... وذهب (ي) إلى الحمام ...»

يتضمن هذا النص السردي محورا واحدا هو «**أحمد عاكف**». ويشكّل هذا المحور محط الحديث في كل الجمل التي يتكون منها النص كما تؤشّر إلى ذلك قرينة تماثل الإحالة (ي) : جميع المحمولات الفعلية الواردة في النص مسندة إلى مكون فاعل دال على نفس الذات.

في مقابل النصوص التي من قبيل (19)، نجد نصوصا ملتبسة محوريا، كما هو الشأن بالنسبة للنص التالي مثلا :

(20) «دخل خالد القاعة فرأى بكرا جالسا ورآه بكر فابتسم له وصافحه ...»

في هذا النص محوران اثنان : «**خالد**» و«**بكر**» ويتولّد عن تواجد هذين المحورين التباس في مستوى ضمائر المحمولين «**ابتسم**» و«**صافح**» بحيث يمكن أن تعود هذه الضمائر إما على المحور الأول «**خالد**» أو المحور الثاني «**بكر**» كما يتبين من القراءتين التاليتين للنص (20) :

(21) أ - « دخل خالد (ي) القاعة فرأى (ي) بكرا (ح) جالسا ورآه (ي) بكر (ح) فابتسم (ي) له (ح) وصافح (ي) ه (ح) ...»

ب - «دخل خالد (ي) القاعة فرأى (ي) بكرا (ح) جالسا ورآه (ي) بكر (ح) فابتسم (ح) له (ي) وصافح (ح) ه (ي) ...»

يُلاحَظ أننا قصرنا الحديث، في باب الالتباس الوظيفي، على الوظيفة المحور دون باقي الوظائف التداولية الأخرى وخاصة وظيفة البؤرة. ولعل من أهم ما يعلّل ذلك أن وظيفة المحور، في مقابل وظيفة البؤرة، لا يسوغ أن تُسنَد الى اكثر من مكون واحد استنادا إلى أن تعدّد محاور الخطاب الواحد يُحدِث، عامة، «**تشويشا**» على عملية التواصل وقد يؤدّي الى إفشالها. أما البؤرة فيمكن أن يتكرر إسنادها في نفس الخطاب دون أن يمس ذلك بنجاح عملية التخاطب. ومما يسوّغ ذلك أنه من الممكن أن ندلي بمعلومات جديدة متعددة بالنسبة لنفس المحور في حين أنه من العسير أن نتحدث عن محاور متعددة في نفس الوقت.

2 - 1 - 3 - الالتباس الدلالي :

يحدث في عبارة ما التباس دلالي حين تتضمن هذه العبارة مكونا يحمل أكثر من معنى واحد كما هو الشأن بالنسبة للجملة (1 أ) المكررة هنا للتذكير :

(1 أ) رأيتُ عيني هند

التباس هذه الجملة ناتج عن ورود المكون «**عيني**» في هذا السياق، دالا على معنيين، على عضوي البصر وعلى جاسوسين.

ويختلف الالتباس الدلالي عن أنماط الالتباس الأخرى من حيث الخصائص التالية :

(١) الالتباس البنيوي يَكْمُن، كما رأينا، في تعدد البنيات للعبارة الواحدة في حين أن الالتباس الدلالي ينتج عن تعدد المعاني للمكون الواحد في عبارة ذات بنية واحدة. مفادُ ذلك أن الالتباس البنيوي تعدّد في البنيات بيد أن الالتباس الدلالي تعدد في المعنى.

فإذا قارنا بين الجملتين (1 أ) و(1 ب)، مثلا، توصلنا إلى ما يلي :

(أ) كلتا الجملتين ملتبستان محتملتان لقراءتين هما (2 أ - ب) بالنسبة للجملة الأولى و(3 أ - ب) بالنسبة للجملة الثانية ؛

(ب) الالتباس في (1 ب) راجع إلى أن المكون الإضافي («**حب هند**») آيل إلى بنيتين اثنتين، «**حب شخص ما لهند**» و« **حب هند لشخص ما** » مع أن الدلالة المعجمية للمفردات الواردة في هذه الجملة لا تتغير ؛

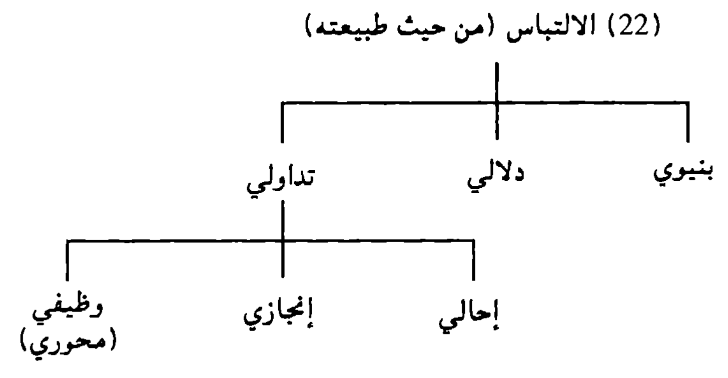
(ج) في مقابل ذلك، نجد الالتباس في (1 أ) كامنا في أن المكون «**عيني**» دال على معنيين اثنين مع أن بنية المكون الإضافي «**عيني هند**» واحدة.

(٢) التمييز بين الالتماس الدلالي والالتباس الإحالي واضح: فالالتباس في الحالة الأولى كامن في المفهوم في حين أن الالتباس في الحالة الثانية كامن في الما صدق. مثال ذلك أن «**مفهوم**» المكون«**مصريا**» في الجملة (1ج) واحد فلا التباس دلاليا، إذن، وإنما الالتباس في كون هذا المكون وَرَدَ محيلا على مطلق وعلى معين في الوقت ذاته (أو ورد محتملا الإحالة على مطلق والإحالة على معيَّن معا).

(٣) يختلف الالتباس الدلالي اختلافا بيِّنا عن الالتباس التداولي الإنجازي حيث إن الالتباس الأول يتعلق بمعنى العبارة (أو فحواها) في حين أ الالتباس الثاني يكمن في الفعل اللغوي (أو القوة الإنجازية) الذي يواكب التلفظ بالعبارة. رائز هذا الاختلاف أن من الممكن أن يكون للعبارة معنيان والفعل اللغوي واحد كما هو الشأن بالنسبة للجملة (1أ) وأن يُواكب العبارة فعلان لغويان ومعناها (فحواها) واحد كما في الجملة (1 د) مثلا.

نستخلص مما سبق أن الالتباس، من حيث طبيعته ثلاثة أنماط : التباس بنيوي والتباس دلالي والتباس تداولي وأن الالتباس التداولي يمكن أن يكمن في القوة الإنجازية أو في الوظيفة المحور أو في الإحالة كما يوضح ذلك الرسم التالي :

(22) الالتباس (من حيث طبيعته)



2 - 2 – حيز الالتباس :

كان التصنيف الذي وضعناه للالتباس في الفقرة السابقة يعتمد طبيعة الالتباس (أو مصدره). وفي هذا المبحث نعيد تصنيف نفس الظاهرة اعتمادا لمعيار آخر، معيار الحيّز.

يمكن، نظريا، أن يتموضع الالتباس إما في الطبقة العليا من الجملة، أي **الطبقة الإنجازية** أو في الطبقة الثالثة، **طبقة القضية**، أو في **الحمل** حيث يمكن أن يلحق المحمولَ أو أحدَ حدوده (موضوعاته ولواحقه).

تقدّم أن الالتباس الذي يلحق الجملة في مستوى الطبقة الإنجازية كامن في ورود الجملة محتملة لأكثر من قوة إنجازية واحدة. وقد فصلنا القول في أن الالتباس الإنجازي درجات وأنه يتفاوت حسب أهمية القوتين الإنجازيتين المتواردتين في نفس العبارة.

ونستطيع أن نقول إننا أمام التباس قضوي (= التباس يتموضع في طبقة القضية) حين تحتمل الجملة اكثر من قضية واحدة : مثال ذلك الجملة (23) التي تعني حرفيا فحواها القضوي الذي يتكون من مجموع دلالات مفرداتها وتعني استلزاما إما (24 أ) أو (24 ب) :

(23) نافذة حجرة هند مُغلَقة.

(24) أ - هند نائمة

ب - هند ليست في حجرتها

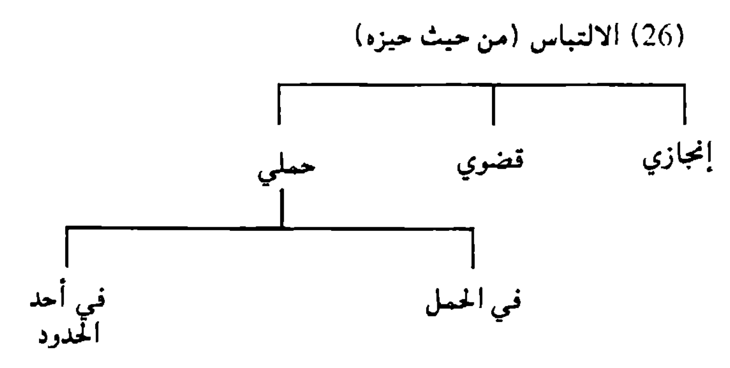
ويتموضع الالتباس في الحمل ذاته حين يتعلق الأمر إما بالمحمول أو بأحد حدوده، سواء أكان الحد موضوعا أم لاحقا.

من أمثلة الالتباس الكامن في المحمول الجملة (25) حيث المحمول الفعل «**قذف**» وارد محتملا لمعنيين : معنى القذف بشيء ما ومعنى الشتم :

(25) قذف خالد بكرا

حين يتعلق الأمر بأحد حدود الحمل يمكن أن يكون الالتباس التباساً إحاليا كما في الجملة (1 - ج) أو التباساً دلاليا كما في الجملة (1 - أ) أو التباسا محوريا كما هو الشأن بالنسبة للضمائر الواردة في النص (20) مثلا. ويوضح ذلك الرسم التالي :

(26) الالتباس (من حيث حيزه)



لحد الآن فحصنا حالات الالتباس المفرد، أي الحالات التي تتضمن فيها الجملة التباساً واحدا يتموضع إما في مستوى طبقة الإنجاز أو في مستوى طبقة القضية أو في مستوى طبقة الحمل. ثمة حالات أخرى تتضمن فيها الجملة أكثر من التباس واحد. من ذلك إمكان ورود الجملة ملتبسة من حيث القوة الإنجازية ومن حيث الفحوى القضوي معا كما هو شأن الجملة (27)، مثلا، التي قد تُفهَم على أنها مجرد إخبار عن برودة الجوفي الحجرة أو طلب لإغلاق النافذة فتكون حسب القراءة الثانية مرادفة للجملة (28) :

(27) الجو باردفي هذه الحجرة.

(28) اغلق النافذة من فضلك

وقد يكمن الالتباس في المحمول وفي أحد الحدود أو في اكثر من حد واحد فتتضاعف بذلك القراءات الممكنة للجملة.

إلا أننا يمكن أن نتوقع أن الالتباس المتعدّد من شأنه أن يَعُوقَ نجاح عملية التواصل بحيث يمكن أن نقول إن ثمة سلمية بين العبارة الأحادية القراءة والعبارة المتعددة القراءات (= التي تتضمن اكثر من موطن التباس واحد) تُتَّخذ مقياسا للتواصل الناجح : تكثر حظوظ نجاح التواصل بقدر ما تقل مواطن الالتباس وتقل حظوظ نجاح التواصل في المقابل، بقدر ما تكثر مواطن الالتباس. ويمكن صوغ هذا الضرب من السلميّات بالشكل التقريبي التالي :

(29) عبارة أحادية القراءة > عبارة ثنائية القراءة > عبارة متعددة القراءات

تواصل ناجح > تواصل ممكن > تواصل مشوش

تحكم هذه السلمية التخاطبَ العادي ؛ أما الخطاب الأدبي (وكل خطاب لا تكون فيه الوظيفة التواصلية الوظيفة الرئيسية) فلا يخضع لها بل يمكن أن يكون تعدد القراءات مقوما من مقوماته الأساسية.

2 - 3 - الالتباس المقصود / الالتباس العرضي :

كانت جميع أنماط الالتباس التي عرضنا لها لحد الآن تتسم بطابع العَرضيّة. معنى ذلك أن الالتباس، في ما عرضنا له، التباسٌ غير مقصود أما الالتباس المقصود - أو ما يمكن تسميته «**الإلباس**» - فإنه يحصل في الحالات التي يستعمل فيها المتكلم العبارة الواحدة بأكثر من معنى واحد مع نية إيراد كل المعاني التي تحتملها العبارة. من العبارات الملتبسة التباسا مقصودا العبارات المتحجرة التي تستَردُّ، في سياق معين، معناها الحرفي المفقود فيضاف الى معناها الإجمالي الذي تدل عليه عادة كعبارات متحجرة. مثال ذلك العبارة «**كثير الرماد**» التي تأخذ في السياق التالي معناها الإجمالي «**مضياف**» ومعناها الحرفي (الذي فقدته) :

(30) كنت أعلم أن هندا كثيرة الرماد لكنني لم أكن أعلم أن بمطبخها هذا العدد الهائل من القدور.

ويكمن الاختلاف بين النوعين من الالتباس في أمور أساسية ثلاثة :

(١) يتولد الالتباس العرضي من تعدد إمكانات فهم العبارة نفسها دون أن يكون ذلك عن قصد من المتكلم في حين أن الالتباس المقصود ينتج عن نية المتكلم في إيراد العبارة محتملة لأكثر من دلالة واحدة ؛

(٢) يترتب عن هذه الخاصية أن الالتباس العرضي قابل أن يُرفَع. ويتم رفعه إما عن طريق المقام أو عن طريق السياق فتترجح آنذاك إحدى القراءات على القراءات الأخرى كما يتبين من المقارنة، مثلا، بين الجملة (1 أ) المكررة للتذكير والجملتين (31 أ - ب) :

(1 أ) رأيت عيني هند

(31) أ - رأيت عيني هند فبهرني احورارهما.

ب - رأيت عيني هند حين كانا يسألان الناس عن خالد.

أما الالتباس المقصود فلا يرفعه المقام ولا السياق بل إن المتكلم يُسخِّر المقام أو السياق (أو هما معا) لضمان استمرار الالتباس عبر خطاب كامل.

(٣) نعثر على الالتباس العرضي في الخطاب التواصلي العادي، غالبا، في حين أن الالتباس المقصود يشكل سمة من سمات الخطاب الموسوم (الخطاب الأدبي، الخطاب الساخر ...).

3 - من «الظاهر» إلى «الخفي» : درجات الالتباس :

عرضنا في مكان آخر (المتوكل 1982) لما ورد في كتب أصول الفقه عن تصنيف النصوص حسب درجات «**ظهورها**» و«**خفائها**». وتبين لنا، استخلاصا مما كتبه الأصوليون في هذا الباب، أن النصوص، من حيث هذا المعيار، ثلاثة أنواع وهي :

(أ) **الظاهر** وهو كل نص غير ملتبس، أحادي القراءة، سواء أكان غير ملتبس أصلا أم رفع التباسه. ويمكن التمييز داخل هذه الفئة من النصوص بين الأنماط التالية :

(١) النص ذي الدلالة الواحدة أو ما أصبح بفضل المقام او السياق، ذا دلالة واحدة ؛

(٢) النص ذي الإحالة الخاصة أو ما خصصت إحالته ؛

(٣) النص ذي الإحالة المقيدة أو ما قُيِّدت إحالته.

وثمة فرق بين غير الملتبس أصلا والمرفوع التباسه مقاما أو سياقا من حيث يمكن القول إن الأول أظهر من الثاني إذ لا يحتاج أيَّ إوالية خارجية «تُظهِره».

(ب) **المجمل** وهو كل نص متعدد القراءات بدون وجود مرجِّح (مقامي أو سياقي) لاحدى هذه القراءات. ويكمن الإجمال إما في الدلالة كأن يتضمن النص مفردة من قبيل المشترك اللفظي أو في الإحالة كأن يرد في النص ما يحيل إحالة عامة أو إحالة مطلقة.

(ج) **الخـــفي** وهو كل نص يتعذّر تأويله. ويسميه بعضهم كذلك، «**متشابها**». ويختلف الخفي عن المجمل وعن الظاهر في أنه لا إمكان لإدراك فحواه سواء عن طريق المقام أم عن طريق السياق كما يتضح من الأمثلة المورَدة في هذا الباب والتي تشكل، غالبا، رموزا مستغلقة من قبيل «**حم**»، «**الم**». و«**عسق**» وغيرها.

انطلاقا من التحديدات الواردة في الكتابات الأصولية يمكن صوغ درجات الالتباس بين الأنواع الثلاثة من النصوص في شكل السلمية التالية :

(32) خفي > مجمل > ظاهر.

ما يمكن إفادته من الدراسة الأصولية لظاهرة الالتباس أمران : **أولا**، التنبيه إلى وجود ضرب من النصوص غير ممكن تأويلها وهي النصوص «**الخفية**» ؛ **ثانيا**، التنبيه الى كون النص غير الملتبس أصلا أظهر من النص المرفوع التباسه بقرينة مقامية أو قرينة سياقية.

في المقابل، يتوجّب ان نضيف إلى تصنيف الأصوليين، إذا أردنا استخدامه، ما يلي :

(أ) تحديد مفهوم النص الخفي على أساس أنه يشمل كل نص يستعصي إدراك دلالته سواء أكان ذلك عن قصد (= النصوص المرموزة أو المكتوبة في لُغيَّة خاصة ...) أو عن غير قصد ؛

(ب) التمييز بين الإجمال العرضي والإجمال المقصود على أساس التحديدين اللذين وردا في الفقرة السابقة للالتباس (العرضي) والإلباس ؛

(ج) توسيط مقولة «**المُظهَر**» بين مقولتي «**المجمل**» و«**الظاهر**» على أساس أنها تشمل النصوص المجملة التي تم تبيينها، النصوص الملتبسة التي رُفع التباسها مقاميا أو سياقيا ؛

(د) توسيع مفهوم الإجمال لكي يشمل الالتباس الإنجازي بالإضافة الى الالتباس الدلالي (الذي يمكن أن يحصل في مستوى القضية أو في مستوى الحمل أو في مستوى أحد مكوناته).

بفضل هذ الإضافات يمكن صوغ سلمية وضوح دلالة العبارات اللغوية بالشكل التالي :

(33) خفي > مجمل مقصود > مجمل عرضي > مُظهر > ظاهر.

وتستدعي السلمية (33) الملاحظات الآتية :

(١) طرفا السلمية قطبان : عبارة واضحة الدلالة من حيث إنها لا تحتمل إلا قراءة واحدة وعبارة مستغلقة الدلالة بحيث يتعذر تأويلها عن طريق الإواليات العادية ؛

(٢) يشكّل حيزَ الالتباس في السلمية (33) أصناف ثلاثة من العبارات: مجمل مقصود ومجمل عرضي ومظهر. وتتفاوت الأصناف الثلاثة من حيث درجات الالتباس. فالمظهر لم يعد يتضمن التباسا وأصبح، بالتالي، أدخلَ في خانة الظاهر إلا أنه أقل ظاهرية منه بحكم أصله الملتبس ؛ والمجمل العرضي أقل التباس من المجمل المقصود لتوافر إمكانات رفع التباسه (= إظهاره) في المقام أو في السياق في حين أن التباس المجمل المقصود لا يتأتى رفعه لمقصوديته ذاتها.

4 - النحو الوظيفي والعبارات الملتبسة :

حان الوقت الآن، بعد أن عرضنا لظاهرة الالتباس ولأنماط الالتباس ودرجاته، أن نُسائِل نظرية النحو الوظيفي عما توفره من إواليات تكفل الوصفَ الملائم لهذه الظاهرة.

4 - 1 - التأويل في النحو الوظيفي :

المقصود هنا بالتأويل العملية (أو مجموعة العمليات) الذهنية التي يقوم بها المتلقي (مخاطب، مستمع، قارئ ...) لإدراك معنى عبارة لغوية ما (نص، جملة، جزء جملة ...) منجزة في مقام معين. ولإدراك معنى العبارة اللغوية، يتوجب، بوجه عام، الوصول الى فحوى العبارة ذاتها من جهة وإلى قصد المتلفظ بها من جهة ثانية. مفاد هذا أن عملية التأويل يجب أن تنصبّ، في الأحوال العادية، على المحتوى القضوي للعبارة وعلى القوة الإنجازية المواكبة له معا.

وتتم عملية التأويل بنجاح كامل حين تحصل المماثلة بين العناصر الثلاثة التالية [1] :

(أ) فهم المتلقي و(ب) دلالة العبارة و(ج) قصد المتكلم، كما يتبين من الرسم التالي :

(34) **تأويل ناجح : فهم = دلالة العبارة = قصد**

تقدّم أن مستعمل اللغة الطبيعية يستخدم، في تأويله للعبارات اللغوية، ملكته اللغوية الصرفَ وحدها إذا كانت العبارة توفر من المعلومات ما يكفي لتأويلها، والملكات الأخرى، إضافة إلى الملكة اللغوية، حين يحتاج التأويل معلومات غير لغوية. وتقدّم كذلك أن هذا يعني أن نموذج مستعمل اللغة الطبيعية يشتغل بالكيفية التالية : يضطلع القالب النحوي بتأويل العبارة حين تتوافر في العبارة نفسها جميع المعلومات التي يتطلبها التأويل - وهذه حالة يمكن أن نقول إنها نادرة - وتنضاف إلى القالب النحوي قوالب أخرى (= القالب المعرفي، القالب المنطقي، القالب الإدراكي ...) في حالة الاحتياج الى معلومات غير متوافرة في العبارة المراد تأويلها، معلومات تستمد من القالب المعرفي أو القالب الاجتماعي أو القالب الإداراكي أو منها جميعها.

طريقة الاشتغال هذه يمكن اعتبارها طريقة عامة إذ إن نموذج مستعمل اللغة الطبيعية يتخذها حين القيام بعملية التأويل سواء أتعلق الأمر بالعبارات الأحادية الدلالة أم بالعبارات الملتبسة، كما سنبين في الفقرتين التاليتين حيث نعرض، بالتوالي لتأويل العبارات الملتبسة التباسا عرضيا والعبارات الملتبسة التباسا مقصودا.

---

(1) انظر مزيدا من التفصيل حول ترابط هذه العناصر في (ديك 1989).

4 - 2 - الالتباس العرضي :

تبيَّن، في التنميط الذي اقترحناه للالتباسات الممكنة، أن الالتباس إما بنيوي أو دلالي أو تداولي. وفي هذا المبحث، نستكشف الإمكانات المتوافرة في النحو الوظيفي لمقاربة هذه الأنواع الثلاثة من الالتباس وما يتفرع عن كل نوع منها.

4 - 2 - 1 - الالتباس البنيوي :

يكمُن الالتباس البنيوي، كما تقدم، في ورود العبارة الواحدة محتملة لبنيتين (أو أكثر). ومثَّلنا لهذا الضرب من الالتباس بالعبارتين (1 ب) و(7) المكررتين هنا للتذكير :

(1 ب) ما الذَّ حب هند

(7) أعجبت بأخت الجارة الشقراء

ما يمكن اقتراحه في إطار النحو الوظيفي لرصد الالتباس البنيوي هو إرجاع العبارة المتضمنة لهذا النوع من الالتباس الى بنيتين تحتيتين (أو بنيات تحتية حسب تعدد القراءات الممكنة). على أساس هذا الاقتراح، بِنيتا الجملة (1 ب) التحتيتان هما البنيتان (35) و(36) :

(35) خب وي : [عج س ي :[حض وي : [غ تا [ل. ذ. د {أفْعَلْ} ص (ع1 ذ س^1: حب$_س$ (ع1 ث س^ك : هند) منف فا) متض مح)]] بؤجد]]

(36) خب وي : [عج سي :[ثب حض وي : [غ تا [ل. ذ.د{أفْعَلْ} ص (ع1 ذ س^1: حب$_س$ (ع1 ث س^ك : هند) متق مف) متض فا مح)]] بؤجد]]

حيث عج = تعجب [2].

وحسب نفس الاقتراح، يمكن صوغ البنيتين التحتيتين للجملة (7) على الشكل التالي :

(2) اقترحنا في مكان آخر (المتوكل قيد الطبع) أن تحلل العبارات التعجبية على أساس أنها عبارات قوتها الإنجازية «الإخبار» أو «الاستفهام» ووجهها القضوي تعجب. واقترحنا في هذا السياق أن يؤشر لهذا الوجه بواسطة مخصص القضية، عج، على أساس ان يتحقق هذا المخصص في شكل صرفات خاصة أو في شكل تنغيم خاص.

(37) خب وي: [س ي :[ثب مض وي : [تا [ع. ج.ب {أُفْعِلْ} ف
(ع1 ذ س1: تُ) متض فا مح
(ع1 ث س2 : أختس (ع1 ث سك : جارةس : شقراء ص) ما)
متق بؤجد)]]]].

(38) خب وي : [س ي :[ثب مض وي : [تا [ع. ج.ب {أُفْعِلْ} ف
(ع1 ذس1: تُ) متض فا مح
(ع1 ث س2 : (أختس (ع1 ث سك : جارة س ما): شقراء ص)
متق بؤجد]]]].

تختلف البنية (35) عن البنية (36) في كون المقيد الثاني (**هند**) في الموضوع (س1) يأخذ الوظيفة الدلالية المنفذ والوظيفة التركيبية الفاعل في البنية الأولى في حين أنه يأخذ الوظيفة الدلالية المتقبل والوظيفة التركيبية المفعول في البنية الثانية. هذا الفرق في الوظيفتين الدلالية والتركيبية كاف لرصد الفرق بين القراءتين اللتين تحتملهما الجملة (اب).

أما التمايز بين البنية (37) والبنية (38) فيكمن في أن العنصر «**الشقراء**» الوارد في الحد الموضوع الثاني (س2) مقيد للمقيد «**جارة**» في البنية الأولى بينما يأخذ في البنية الثانية وضع مقيد للمقيد المركب «**أخت جارة**» رمته. هذا التأشير للفرق بين وضعي العنصر «**شقراء**» في البنيتين (37) و(38) يكفل رصدَ التمييز بين قراءتي الجملة (7).

4 - 2 - 2 - الالتباس الدلالي :

مر بنا أن الالتباس الدلالي ينتج عن تضمن العبارة الواحدة مكونا (أو أكثر من مكون) يحتمل اكثر من معنى واحد. ومثلنا لهذا الضرب من الالتباس بالجملتين (1 أ) و(25). لنأخذ الجملة (25) لنرى كيف يتم تأويلها حسب المسطرة المتخذة في النحو الوظيفي. بنية هذه الجملة التحتية هي البنية (39) :

(39) خب وي : [س ي :[ثب مض وي : [تا [ق. ذ.ف. { فَعَلْ} ف
(ع1 ذ س1: خالد) منف فامح (ع1 ذ س2 : بكر)
متق مف بؤجد]]]]

وفقاً للمسطرة العامة المتبعة في تأويل الجمل غير الملتبسة يُعوض المحمول بتعريفه الدلالي فيُحصَل على بنية تأويلية تمثل لمعنى العبارة المعينة بالأمر. وبما أن محمول الجملة (25) واردٌ محتملا لمعنيين اثنين فإنه يتحتم تعويضه، كما سبق أن بينا، بتعريفين دلاليين اثنين. وبذلك يتم تأويل البنية (39) عن طريق بنيتين تأويليتين اثنتين هما البنية (40) التي تمثل للمعنى الأول والبنية (41) التي تمثل للمعنى الثاني :

(40) خب وي : [س ي :[ثب مض وي : [تا [ض. ر.ب {فَعَل} ف
(ع ا ذ س^1: خالد) منف (ع ا ذ س^2 : بكر) متق
(ع ا ذ ص^2 : حجر) أد (ص^2 : بعد) مك]]]]

(41) خب وي :[س ي : [ثب مض وي :[تا [ش. ت. م. {فَعَل} ف
(ع ا ذ س^1 : خالد) منف (ع ا ذ س^2 : بكر) متق]]]].

4 - 2 - 3 - الالتباس التداولي :

الالتباس التداولي، كما سبق أن بيَّنا، يكمن في الإحالة أو في الوظيفة المحور أو في القوة الإنجازية. يحصل التباس في الإحالة حين يرد الحدُّ الواحد محيلا إحالة إطلاق وإحالة تقييد كما هو الشأن في الجملة التالية :

(42) ستتزوج هند مصريا

حيث يحيل الحد «مصريا» على أي شخص يحمل الجنسية المصرية وعلى شخص بعينه من صفاته انه مصري الجنسية. هاتان القراءاتان الإحاليتان للجملة (42) يُمكِن رصدهما بإرجاع هذه الجملة إلى البنيتين التحتيتين التاليتين :

(43) خب وي : [س ي : [ثب سق وي : [غ تا [ز.و.ج {تفعّل}ف
(ع ا ث س^1 : هند) منف فا مح
(ط ن ذ س^2 : مصري) متق مف بؤجد]]]].

(44) خب وي : [س ي : [ثب سق وي : [غ تا [ز.و.ج {تفعّل}ف
(ع ا ث س^1 : هند) منف فا مح (ق ن ذ س^2: مصري) متق مف بؤجد]]]].

حيث : سق = مستقبل (الزمان)

يكمن الفرق بين البنيتين التحتيتين (43) و(44) في أن الحد الموضوع الثـاني (س^2) يتضمن، من بين مخصصاته، المخصصَ الإحالي «**مطلق**» المرموز إليه بالرمز ط في البنية الأولى بينما يتضمن، في البنية الثانية، المخصص الإحالي «**مقيَّد**» المرموز إليه بالرمز ق.

مرّ بنا أن من الالتباس الوظيفي ورود النص الواحد (أو الجزء الواحد من النص الواحد) متضمنا محورين اثنين أو اكثر، وأن تعدد المحاور هذا يؤدي الى تعدد في إحالات الضمائر التي ترد في هذا الضرب من النصوص. وقد مثلنا لذلك بالنص (20) المعاد سوقه هنا للتذكير :

(20) «دخل خالد القاعة فرأى بكرا جالسا ورآه بكر فابتسم له وصافحه...»

يقع الالتباس، كما بينّا، في الضمائر التابعة للفعلين «**ابتسم**» و«**صافح**» من حيث إنها يمكن أن تعود إما على المحور الأول «**خالد**» أو على المحور الثاني الطارئ «**بكر**» كما يتضح من التمثيلين (21 أ-ب).

لرصد هذا النوع من الالتباس في إطار نفس المبدأ العام، ترجع الجملتان المتعاطفتان «**ابتسم له وصافحه**» إلى البنيتين التحتيتين (45) و(46) :

(45) خب وي : [س ي [ثب مض وي : [تا [ب.س.م {افتعل} ف
(ع1 ذ سي :ــ) منف فامح (ع1 ذ سح : ه)مستف]] بؤجد]]
و[خب وي': [س ي':[ثب مض وي' : [تا [ص.ف.ح {فَاعَل} ف
(ع1 ذ سي :ــ)منف فامح (ع1 ذ سح :ة) متق مف]] بؤجد]]]

(46) خب وي : [س ي :[ثب مض وي : [تا [ب.س.م {افتعل} ف
(ع1 ذ سح :ــ) منف فامح (ع1 ذ سي : ه)مستف]] بؤجد]]
و[خب وي': [س ي':[ثب مض وي' : [تا [ص.ف.ج {فَاعَل} ف
(ع1 ذسح :ــ)منف فامح (ع1 ذ سي :ه) متق مف]] بؤجد]]]

يكمن الاختلاف القائم بين البنيتين التحتيتين (45) و(46) فــي أن الوظيفة التداولية المحور مسندة، في البنية الأولى الى الضمير (سي) على أساس أنه يعــود على «**خــالد**» وأن هذه الوظيفة مسندة في البنية الثانيـة إلى الضمير (سح) العائد على «**بكر**».

مفاد ذلك أن الضمير المنفد - الفاعل يُكوّن «**سلسلة محورية**» مع «**خالد**» في البنية الأولى ومع «**بكر**» في البنية الثانية.

أما الالتباس الذي يحصل في مستوى القوة الإنجازية فيمكن رصده طبقا للمسطرة التالية :

(١) إذا كانت القوة الإنجازية المستلزمة هي القوة الغالبة (= القوة التي ينوي المتكلم تمريرها)، حيث لا التباس، أمكن رصدها إما في البنية التحتية الممثل لها في القالب النحوي ذاته إضافة إلى القوة الإنجازية الحرفية مع التأشير لغلبة الأولى على الثانية أو في بنية تحتية مشتقة يمثل لها في القالب المنطقي إذا كانت غير مدلول عليها بأي وسيلة صورية (صرفية، تركيبية ...) كما اقترحنا في مكان آخر (المتوكل 1993 ب).

(٢) أما في حالة الالتباس الإنجازي الحقيقي، أي حين ترد العبارة الواحدة محتملة لقوتين إنجازيتين اثنتين على التساوي، فيلزم آنذاك إرجاع العبارة الى بنيتين تحتيتين اثنتين تمثل احداهما للقوة الأولى (= القوة الحرفية) وثانيتهما للقوة المستلزمة. مثال ذلك الجملة (47) التي يمكن أن تُفهم، خارج السياق، إما على أنها سؤال محض أو على أنها إنكار(من المتكلم على المخاطب أن يكون قد رجع) :

(47) لماذا رجعت ؟ !

على أساس أنه لا يوجد مرجح لإحدى القوتين على الأخرى وأنهما، بالتالي متساويتان من حيث الأهمية، يتوجب، في إطار المسطرة العامة التي اتبعناها لحد الآن، إرجاع الجملة (47) الى بنيتين تحتيتين هما (48) و(49) :

(48) سهـ [سو وي :[ثب مض وي : [تا [ر.ج.ع. {فَعَلْ} ف

(ع1 ذ س1 : تَ) منف فامح (ص1 : ماذا) عل بؤجد]]]]

حيث : عل = علة ؛ سهـ = استفهام ؛ سو = سؤال ؛

(49) سهـ [نك وي :[ثب مض وي : [تا [ر.ج.ع. {فَعَلْ} ف

(ع1 ذ س1 : تَ) منف فامح (ص1 : ماذا) عل بؤجد]]]]

حيث : نك = إنكار.

ملحوظة : اقترحنا في مكان آخر (المتوكل 1993 ب) أن ترصد القوة الإنجازية المستلزمة في القالب النحوي ذاته بالتأشير لها مع القوة الإنجازية الحرفية إذا كانت مدلولا عليها بصيغة الجملة (أو بخاصية صورية ما) كما هو الشأن بالنسبة للجملة (50) :

(50) أو تلطم أباك ؟ !

حيث القوة الإنكار مدلول عليها بالأداة "**أو**". أما حين تكون القوة المستلزمة لا دالٌ صوريٌ لها (إن على مستوى الصرف أو التركيب أو التنغيم) فيمثل لها في بنية تحتية مستقلة تنتج عن إجراء قواعد القالب المنطقي الاستدلالية. فإذا اخذنا، كمثال، الجملة (51) :

(51) هل تصاحبني إلى بيت خالد ؟

التي تعني، على الاستلزام، التماسا من المتكلم الى المخاطب أن يصاحبه الى بيت «**خالد**»، كانت مسطرةُ رصد هذه القوة المستلزمة هي التالية : يؤشّر للقوة الحرفية السؤال، باعتبارها مدلولا عليها بصيغة الجملة، في البنية التحتية الممثل لها في القالب النحوي ؛ وتُشتق البنية التحتية التي يؤشر فيها للقوة المستلزمة الالتماس في القالب المنطقي عن طريق قواعد استدلالية ترصد العمليات الذهنية التي يقوم بها المخاطب للانتقال من مجرد السؤال إلى الالتماس.

هذا الاقتراح يستمد مقوماتِ وروده من أن القوة الثانية في الحالتين معا هي القوة الغالبة بحيث لا يمكن أن نقول، كما هو الشأن بالنسبة للجملة (47)، إن العبارتين (50) و(51) تتأرجحان بين الدلالة على السؤال والدلالة على الإنكار أو الالتماس، وبحيث لا يمكن أن نقول، لذلك، إننا أمام حالة التباس إنجازي.

4 - 2 - 4 - التأويل ورفع الالتباس :

نقصد برفع الالتباس عملية انتقاء قراءة واحدة من بين القراءات المتعددة التي تحتملها العبارة الواحدة.

بهذا المعنى يمكن أن نقول إن العبارات (1 أ) و(1 ب) و(1ج) و(1د) رُفعَ التباسُها في حالة ترجيح إحدى قراءتيها أي، بالتوالي، (2أ) أو (2 ب)، (3أ) أو (3ب)، (4أ) أو (4 ب)، (5 أ) أو (5 ب).

وتتم عملية الانتقاء هذه، بوجه عام، عبر وسيلتين اثنتين : **السياق** (القبلي أو البعدي أوهما معا) **والمقام**. وسيلتا الانتقاء هاتان تشتغلان داخل نموذج مستعمل اللغة الطبيعية بالشكل التالي :

(١) يمثل لما يسمى عادة بالسياق- باعتباره مجموعة العبارات التي تسبق عبارة ما ومجموعة العبارات التي تليها في نص ما - **في القالب النحوي** في شكل البنيات التحتية (مصوغة حسب مقترحات النحو الوظيفي) للعبارات اللغوية السابقة والعبارات اللغوية اللاحقة. التمثيل التحتي لكل نص إذن هو سلسلة من البنيات التحتية للعبارات التي تؤلف النص. وتُعد سياقا تحتيا لكل بنية تحتية سلسلة البنيات السابقة وسلسلة البنيات اللاحقة.

(٢) وتضطلع بالتمثيل لما يسمى المقام (بمعنييه الواسع والضيق) القوالب الأخرى خاصة القالب المعرفي والقالب الإدراكي والقالب الإجتماعي، التي تُمدُّ المؤوِّل (= المتلقي) بالمعلومات المتعلقة بالمعارف العامة عن العالم الخارجي والمدركاتَ الحسية (= البصرية، السمعية ...) التي تكتنف موقف التواصل والمعلومات التي تتعلق بأوضاع المتخاطبين الاجتماعية.

وقد يستوجب التأويلُ الكافي للعبارة استخدام كلٌ من المعلومات السياقية والمعلومات المقامية فتشتغل آنذاك القوالب الأربعة جميعها متضافرة لتحديد معنى العبارة.

لنر الآن كيف يمكن أن تشتغل القوالب المذكورة في انتقاء المعنى الوارد ورفع الالتباس : ترد العبارة المحتملة - بالقوة - لأكثر من معنى واحد في خطاب متكامل مشفوعة بسلسلة عبارات تسبقها أو سلسلة عبارات تلحقها أو بالسلسلتين معا. مثال ذلك العبارة «**قذف خالد بكرا**» في النص المبسط التالي :

(52) تشاجر الجاران خالد وبكر فقذف خالد بكرا فأصاب الحجر رأسه.

تتألف (52) من جمل ثلاث يمكن إرجاعها إلى البنيات التحتية الثلاث التالية :

(53) [خب وي : [س ي : [ثب مض وي :[تا ش.ج.ر {تفاعل} ف

(ع2 ذ سي : جار، (خالد وبكر)) منف فامح]] بؤجد]]]

و [خب وي' : [س ي' :[ثب مض وي' : [تا [ق.ذ.ف {فَعَلْ} ف '
(ع1 ذ سي : خالد) منف فا مح
(ع1 ث سع : بكر) متق مف]] بؤجد]]].
و [خب وي" : [س ي" : [ثب مض وي": [تا [ص.و.ب {أفعَل} ف
(ع1 ذ سح : حجر) قو فا
(ع1 ث سح : رأس (ع1 ذ سع)) متق مف]] بؤجد]]].

وقد مر بنا أن الجملة «**قذف خالد بكرا**» عبارة ملتبسة من حيث إن محمولها «**قذف**» يحتمل معجميا معنيين اثنين، «**رمى بشيء**» و«**شتم**» وأن تأويلها يتم عن طريق إرجاعها الى البنية (39) التي تحتمل أحد المعنيين الممثل لهما في البنيتين التأويليتين (40) و(41). وتُنتَقي البنية التأويلية (40) في حين أن البنية التأويلية (41) تلغى بموجب البنية التحتية للجملة الثالثة في النص (52)، أي الشق الثالث من البنية التحتية (53). ومن الواضح هنا أن انتقاء البنية (40)، وإلغاء البنية (41)، كتأويل دلالي للجملة «**قذف خالد بكرا**» يتم على أساس أن البنية التي **تناسب** الشق الثالث من (52) هي البنية (40) لا البنية (41). يكمن **التناسب**، بوجه عام، في وجود سمة (أو سمات) تتقاسمها بنيتان (أو سلسلة من البنيات). فالتناسب القائم بين الشق الثالث من البنية التحتية (53) والبنية التأويلية (40)، مثلا، يكمن في التناظر الدلالي الحاصل بين الموضوع (سح) في (53) واللاحق (ص1) في (40).

ويمكن تعميم مسطرة الانتقاء هذه على أنواع الالتباس الأخرى كالالتباس البنيوي وأنماط الالتباس التداولي الثلاثة مع الفارق التالي : يتم الانتقاء، في حالة الالتباس الدلالي، كما بينا، بين بنيات تأويلية لنفس البنية التحتية كما هو شأن البنيتين (40) و(41) بالنسبة إلى البنية التحتية للجملة «**قذف خالد بكرا**» : أما في حالات الالتباس الأخرى فإن عملية الانتقاء تتم بين بنيات تحتية متعددة. مثال ذلك، أن الجملة (42) المكررة هنا للتذكير :

(42) ستتزوج هند مصريا.

والتي تحتمل كما رأينا، قراءتين إحاليتين اثنتين، قراءة إطلاقية وقراءة تقييدية، تترجح قراءتها الثانية حين ترد في سياق كاشف [3] كالسياق التالي :

(54) ستتزوج هند مصريا. وقد تعرفت عليه حين كانت تدرس في الكلية.

إذا ما أرجعنا النص (54) إلى بنيته التحتية أمكن انتقاء البنية (44) دون البنية (43)، لكونها البنية التي تناسب البنية التحتية للجملة الثانية من النص، اي «**وقد تعرفت عليه ... في الكلية**».

ومن أمثلة ذلك، كذلك، أن الجملة (47) المعاد سوقها هنا:

(47) لماذا رجعت ؟!

والتي تأخذ، خارج السياق، إما القوة الإنجازية السؤال أو القوة الإنجازية الإنكار، تصبح حاملة للقوة الثانية إذ ما وضعت في سياق كالسياق التالي :

(55) **لماذا رجعت** ! لا أحد من الحاضرين يرغب في رؤيتك الآن !

وحين يُرجَع النص (55) إلى بنيته التحتية يتم انتقاء البنية (49) بحكم تناسبها والبنية التي تمثّل للجملة «**لا أحد من الحاضرين يرغب في رؤيتك الآن**».

لنفترض الآن أن العبارة الملتبسة المراد تأويلها واردة منفردة، مشكّلة، وحدها خطابا كاملا بحيث لا تسبقها أو تلحقها عبارة (أو عبارات) أخرى.

في هذه الحالة، يلجأ المخاطَب (أو المؤول بوجه عام) الى المعلومات التي توفّرها القوالب الأخرى والتي من شأنها أن تسعف في رفع الالتباس وتأويل العبارة التأويل الملائم. وتتم هذه العملية بالشكل التالي :

يُمثّل في القالب النحوي، لمعنَيَي العبارة المعنية بالأمر (أو لمعانيها) في شكل بنيتين تحتيتين (أوبنيات تحتية) أو في شكل بنية تحتية مع بنيتين تأويليتين أو بنيات تأويلية (إذا كان الالتباس التباسا دلاليا) طبقا للمسطرة التي سلف تبيانها. ويُنظَر بعد ذلك في أحد القوالب الثلاثة، القالب المعرفي والقالب الإدراكي والقالب

---

(3) يمكن ان نميز بين سياقين : سياق «**كاشف**» يرفع الالتباس وسياق «**كاتم**» يبقي عليه ويضمن استمراره.

الاجتماعي، أو فيها جميعها، لاستخراج المعلومة (أو المعلومات) الكفيلة بانتقاء البنية التحتية (أو البنية التأويلية) الواردة. هذه المعلومة، توجد، كما بينا، ممثلا لها في شكل بنية تحتية (في شكل بنية قضوية على وجه التحديد[4]) في أحد القوالب الثلاثة. وحين يتم استخراج هذه المعلومة، يتم بمقتضاها اختيار البنية التي تمثّل للمعنى المراد إيراده.

من أمثلة ذلك أن العبارة (42) قد ترد منفردة دون سياق لغوي (سابق ولا لاحق). حينذاك، بعد التمثيل، داخل القالب النحوي، لقراءتيها الإحالتين في شكل البنيتين التحتيتين (43) و(44)، يُنظر في قالب آخر للبحث عن المعلومة الرافعة للالتباس وليكن هذا القالب، مثلا، القالب المعرفي. إذا كان الأمر كذلك، توجد المعلومة الرافعة للالتباس الإحالي ممثلا لها في شكل بنية (قضوية) في هذا القالب على أساس أن من معارف المخاطَب عن أحوال هند انها ستتزوج أي مصري أو أنها ستتزوج مصريا بعينه. وعلى ضوء هذه المعلومة، أو علي الأدق على ضوء البنية التي تمثل لهذه المعلومة في القالب المعرفي يتم انتقاء إما البنية التحتية (43) أو البنية التحتية (44).

ومن أمثلة ذلك أيضا أن الجملة (56) :

(56) انظر إلى عيني هند !

على اعتبار أنها لا سياق لغوي لها (= ليست مسبوقة ولا ملحوقة بجمل أخرى)، تستوجب إرجاعَها الى بنية تحتية تأولها بنيتان اثنتان تمثلان لقراءتها على أساس أن «عيني» تعني «مقلتي» ولقراءتها على أساس أنها تعني «جاسوسي». ولرفع التباس (56)، ينظر في القالب الإدراكي (= الذي يمثل لمقام التواصل الحسي) فتؤخذ المعلومة التي من شأنها ترجيح إما القراءة الأولى وانتقاء البنية التي تمثّل لها أو القراءة الثانية وانتقاء البنية المطابقة لها.

من هذا العرض عن تأويل العبارات الملتبسة نستخلص ما يلي :

(١) يدخل تأويل العبارات الملتبسة في إطار المسطرة العامة التي تحكم تأويل العبارات اللغوية بوجه عام بحيث لا يُحتاج الى جهاز إضافي لرفع التباس هذا الضرب من العبارات ؛

(4) ترد المعلومات المتوافرة في القالبين المعرفي والاجتماعي، دوما، في شكل إخبارات بحيث يصبح التأشير للنمط الجملي أو القوة الإنجازية في البنيات التي تمثل لهذه المعلومات غير وارد.

(٢) يتم رفع الالتباس عن طريق انتقاء بنية تحتية واحدة من بين البنيات التحتية المحتملة أو بنية تأويلية واحدة من ضمن بنيات تأويلية ممكنة ؛

(٣) تُنتقى البنية الواردة مع الغاء البنيات الأخرى على ضوء معلومات تستقى من القالب النحوي ذاته أو من القوالب الأخرى أو من هذه القوالب مجتمعة ؛

(٤) قد يُكتفى بالمعلومات المتوافرة في القالب النحوي إذا وردت العبارةُ المرومُ تأويلها في نص مشفوعةً بسلسلة عبارات سابقة وسلسلة عبارات لا حقة ويُلجأ إلى قالب آخر (أو قوالب أخرى) لاستقاء المعلومة الكاشفة في حالة ورود العبارة منفردة ؛

(٥) يتم انتقاء البنية الواردة وإلغاء البنيات الأخرى على أساس التناسب القائم بين هذه البنية والبنية التي تمثل للمعلومة المستقاة من القالب النحوي أو من قالب آخر.

4 - 3 - الإلتباس المقصود :

تقدّم أن ما نعنيه بالالتباس المقصود هو إيراد المتكلم للعبارة الواحدة محتملة لأكثر من معنى واحد على أساس ألا يتم انتقاء أي من المعاني المحتملة انطلاقا من السياق اللغوي (= ما يسبق العبارة وما يلحقها) أو من المقام. ورأينا أن الفرق بين الالتباس المقصود والالتباس العرضي كامن أساسا في كون الالتباس الأول، كما تدل على ذلك تسميته، ظاهرة إرادية يقصد إليها المتكلم قصدا ويعمل، بالتالي، على تجنيد كل من السياق والمقام في ضمان استمرارها عبر الخطاب بكامله. وتقدم كذلك أن من أمثلة الالتباس المقصود العبارات المتحجرة التي تُورَد في سياقات أو مقامات تحتمل فيها كلا من معناها الحرفي ومعناها الاجمالي كما هو شأن العبارة «**كثير الرماد**» واردةً في النص (30) المكرر هنا للتذكير :

(30) كنت أعلم أن هندا **كثيرة الرماد** لكني لم أكن أعلم أن بمطبخها هذا العدد الهائل من القدور.

لِنَر الآن كيف يمكن أن نرصد الخصائص الدلالية لهذا الضرب من العبارات في إطار المسطرة التأويلية العامة التي رسمناها في المباحث السابقة، ولنتمكن من المطلوب يتعين أن نميز بين مراحل ثلاث في حياة هذه الفئة من العبارات :

(١) مرحلة ما قبل التحجر أو المرحلة المجازية و(ب) مرحلة التحجر و(ج) مرحلة فك التحجر.

4 - 3 -1 - مرحلة ما قبل التحجر :

في هذه المرحلة تحمل العبارة دلالتها الحرفية التي هي دلالات مكوناتها مضموما بعضها إلى بعض. فالعبارة «**كثير الرماد**»، مثلا، حين تُسنَد الى شخص ما تعني مجموع ما يعنيه مكوناها «**كثير**» و«**رماد**»، أي أن هذا الشخص يوجد ببيته رماد كثير. على هذا الأساس، يمثل للمعنى الحرفي للعبارة (57) باعتباره المعنى اللغوي، في القالب النحوي، في شكل البنية التحتية (58) :

(57) هند كثيرة الرماد.

(58) [خب وي : [س ي: [ثب حض وي :[غ تا [{كثيرة الرماد} ص (ع1 ث س^1 : هند) متض فامح]] بؤجد]]

ويُمثَّل لمعنى (58) في البنية التأويلية (59) :

(59) [خب وي : [س ي: [ثب حض وي:[غ تا [{(ع1 ذ س^1: (بيت) (ع1 ث سك : هند)) مك}] (ع ج ث س^2 : ((بقية) (ع1 ذ سح: احتراق) : كثير)) متض]]].

في هذه المرحلة ذاتها، يحصل أن تستعمل العبارة للدلالة على معنى مجازي، مباين لمعناها الحرفي. ذلك شأن العبارة «**كثير الرماد**»، مثلا، التي نقلت من معناها الحرفي إلى الدلالة «**كِنَايةٌ**»، على كل شخص من صفاته أنه «**مضياف**». في هذه الحالة، يُمثَّل للمعنى الحرفي للعبارة، في القالب النحوي، في شكل بنية تأويلية كالبنية (59) بالنسبة للعبارة «**كثير الرماد**» ويتم اشتقاق المعنى المجازي، كما سبق أن بيّنا، عن طريق قواعد القالب المنطقي الاستدلالية. هذه القواعد الاستدلالية، يمكن أن تصاغ بكيفية تقريبية، بالنسبة لهذه العبارة كما يلي [5] :

(60) أ - « في بيت هند رماد كثير ؛
كثرة الرماد في بيت ما دليل على كثرة الطبخ ؛
إذن، هند تكثر من الطبخ في بيتها ».

(5) انظر تفصيل الاستدلال المؤدي الى المعنى الكنائي «مضياف» في «مفتاح العلوم» للسكاكي.

ب - « هند تكثر من الطبخ في بيتها ؛

«الإكثار من الطبخ علامة على استقبال كثرة الضيوف ؛

إذن، هند مضياف»

ويمكن التمثيل لخرج القاعدتين (60 أ - ب) في البنية التالية :

(61) خب وي : [س ي : [ثب حض وي ؛ [غ تا [{مضياف} ص (ع1 ث س[1] : هند) متض فا مح]] يؤجد]]

4 - 3 - 2 - مرحلة التحجر :

في غالب الأحوال، تؤدي كثرة استعمال العبارة بمعناها المجازي إلى التحجر. وتأخذ هذه الظاهرة شكل مسلسل ابرز مراحله مراحل ثلاث :

(أ) تتوارد، في نفس الحقبة، عبارتان اثنتان تُستعملان للدلالة على نفس المعنى : عبارة دالة على هذا المعنى بحكم الوضع وعبارة دالة عليه مجازا. مثال ذلك توارد العبارتين «**مضياف**» و«**كثير الرماد**»، في حقبة ما، للدلالة على الكرم. في هذه المرحلة، نكون أمام عبارتين متنافستين، عبارة غير موسومة (= «**مضياف**») وعبارة موسومة وهي العبارة الدالة على المعنى المقصود دلالةً مجاز.

(ب) تفقد العبارة الموسومةُ موسوميتها تدريجيا، بكثرة الاستعمال، فتنزع العبارة غير الموسومة الأصلية إلى أن يندُرَ استعمالها وقد تُهمَل إهمالا.

(ج) أما في المرحلة الثالثة من مسلسل التحجر، فإن عبارة موسومة جديدة تظهر إلى جانب العبارة فاقدة الوسم، بعد أن تكون العبارة الأصلية قد تُرِك استعمالها تماما.

ولنلاحظ أن مسلسل التحجر ليس من الضروري أن يبلغ المرحلة الثالثة، كما هو شأن العبارتين «**مضياف**» و«**كثير الرماد**» اللتين تظلان مستعملَتين معا رغم فقد العبارة الثانية وسمَها كتعبير مجازي على الكرم وحسن الضيافة.

ويمكن التمثيل لمبدإ «**نقل الوسم**» هذا كما يلي :

(62) **نقل الوسم :**

	موسوم	غير موسوم	مهمل
أ - مرحلة أولى :	ع 2 →	ع 1	
ب - مرحلة ثانية :	...	ع 2	(ع 1)
ج - مرحلة ثالثة :	ع 3	ع 2	...

حيث : ع = عبارة

أثناء مسلسل نقل الوسم وبالضبط في نهاية المرحلة الثانية إلى ما بعد، يتم تحجر العبارة الفاقدة لوسمها. ويظهر ذلك في أمرين اساسيين هما : **أولا**، فقدان المعنى الحرفي بحيث يصبح المعنى الإجمالي مباينا لمعاني مكونات العبارة مضموما بعضها إلى بعض **وثانيا**، عدم تقبل العبارة للتغييرات البنيوية التي تحتملها باقي العبارات كالحذف والنقل والإضافة وغيرها. فالعبارة «**كثير الرماد**»، مثلا، يتم تحجر معناها المجازي حين تفقد وسمها فيصبح هذا المعنى هو معناها الوضعي بعد أن يُعلّق معناها الحرفي وتصبح العبارة، نتيجة ذلك، غير قابلة لأي تغيير بنيوي كما يتبين من الجمل التالية :

(63) أ - هند رمادها كثير

ب - هند كثيرة الرماد والجمر

ج - هند وافرة الرماد

د - هند كثيرة الأرمدة

من الواضح أن لا جملة من الجمل (63) يمكن أن تُفهم على أساس أنها تعبر عن كَرَم هند وسِرُّ ذلك التغييرُ الذي لحق العبارة «**كثير الرماد**».

حين تتحجر العبارة يُقترَح في النحو الوظيفي، كما تقدّم، أن يمثل لها في مدخل معجمي يمتاز بأمرين : احتوائه لعناصر العبارة على الهيئة التي تُستعمل بها وكون الإطار الحملي الذي يشكّل التعريف الدلالي يُمثّل للمعنى الإجمالي المباين لمعاني عناصر العبارة. على هذا الأساس يكون المدخل المعجمي للعبارة «**كثير الرماد**» هو المدخل (64) :

(64) {(كثير (الرماد)} ص (س1 : <إنسان>) متض

=ت= مضياف ص (س1) متض

4 - 3 - 3 - مرحلة فك التحجر :

يمكن أن تسترجع العبارة المتحجرة معناها الحرفي الأصلي. ويتم ذلك بطريقتين : إما بكسر بنيوي (نقل أو إضافة أو تعويض) كما حصل في الجمل (63 أ-د) أو باستحضار المعنى الأصلي عن طريق السياق أو المقام كما هو الشأن في (30) المكررة هنا للتذكير :

(30) كنت أعلم أن هندا كثيرة الرماد لكني لم اكن أعلم أن بمطبخها هذا العدد الهائل من القدور.

في الحالة الأولى، يؤدي التغيير البنيوي إلى فك تحجر تام بحيث يُلغَى المعنى الإجمالي لفائدة المعنى الحرفي. أما في الحالة الثانية فيحصل إحياء المعنى الحرفي مع الإبقاء على المعنى الإجمالي فتكون العبارة بذلك عبارة ملتبسة تحتمل المعنيين معا. في هذا الضرب من الاستعمالات يحرص المتكلم على أن يظَل السياق والمقام حافظين للقراءتين، القراءة الحرفية والقراءة الإجمالية. لرصد هذا الالتباس، باعتباره التباسا مقصودا، يمثل، في القالب النحوي ذاته، للبنية التحتية للعبارة المفكوك تحجُرها ويتم تأويل هذه البنية نفسها ببنيتين تأويليتين ترصد أولاهما المعنى الإجمالي وثانيتهما المعنى الحرفي. فالتمثيل التحتي للعبارة «**هند كثيرة الرماد**»، كما وردت في النص (30)، يشمل البنية التحتية (58) والبنيتين (61) و(59) كبنيتين تأويليتين ترصدان المعنى الإجمالي والمعنى الحرفي على التوالي.

نلاحظ أن هذه الطريقة في رصد معنيي العبارة المفكوك تحجرها تدخل في المسطرة العامة المرسومة لتأويل العبارات الملتبسة بوجه عام مع فارق أنه لا يتم انتقاءُ لأيٍّ من البنيتين التأويليتين اللتين تظلان واردتين بالنظر الى الخطاب كاملا. وتقوم البنيات الثلاث، البنية التحتية والبنيتان التأويليتان، بالمهام التالية :

(١) تشكّل البنية التحتية (البنية (58) بالنسبة للجملة «**هند كثيرة الرماد**») مصدر اشتقاق الجملة باعتبارها توفر المعلومات التي تقتضيها قواعد التعبير؛

(٢) وتقوم البنيتان التأويليتان، إضافة إلى دورهما في التأويل الدلالي، بتحديد ما يلائمهما كلتيهما من العبارات التي يمكن أن تساوق العبارة المعينة

بالأمر على اعتبار أن هذه العبارات إما تناسب المعنى الإجمالي أو المعنى الحرفي أو تُناسبهما معا.

(٣) وتضطلع البنية التأويلية التي تمثل للمعنى الإجمالي (البنية (61)، مثلا)، إضافة إلى مهمتيها التأويلية والسياقية، بالتأشير إلى أن العبارة لا تقبل ما تقبله العبارات العادية من تغييرات بنيوية (كالنقل والإضافة والتعويض). فهي بمثابة قيد يضبط قواعد إسناد الوظائف التداولية (خاصة وظيفة بؤرة المقابلة) والقواعد الصرفية وقواعد ترتيب المكونات باعتبار أن العناصر المتحجرة لا تُبأّرُ ولا يغيرٍ من ترتيبها المحدد في المدخل المعجمي ذاته. ولنلاحظ، بهذا الصدد، أن هذه المهمة لا تُعدُّ واردة إلا في حالة العبارات التي فُكَّ تحجرها بإحياء معناها الحرفي.

لعل المسطرة التي نقترحها لرصد ظاهرة الالتباس في اللغة العربية (وفي اللغات الطبيعية عامة) تستجيب للمقتضيات الأساسية التالية :

(١)إنها تفي بوصف جميع أنماط الالتباس، الدلالي منه والبنيوي والتداولي؛

(٢) إنهاتميز بين الالتباس العرضي والالتباس المقصود متيحة بذلك رصد الالتباس في الخطاب العادي وفي الخطابات الموسومة كالخطاب الأدبي ؛

(٣) إنها تتيح استخدام إواليات واحدة في تأويل العبارات اللغوية الملتبس منها وغير الملتبس ؛

(٤) وتستطيع بفضل استخدامها لقوالب مختلفة، اضافة إلى القالب النحوي، أن تُدرِج في عملية التأويل عناصر غير لغوية يستلزمها التأويل الكافي والملائم كالعناصر المسماة تقليدا العناصر «المقامية» ؛

(٥) وبفضل استعمال هذه القوالب لنفس " اللغة" (بنيات تحتية موحّدة)، ترقى مسطرة التأويل هذه الى قدر معقول من الصورنة، ومن شأن ذلك أن يكسبها القدرة على صورنة ماهو غير لغوي أيضا ويجعلها، بذلك، مسطرة قابلة للحوسبة.

يظل ما اقترحناه، مع ذلك، يتطلب مزيدا من البحث لتعميق مسطرة التأويل خاصة فيما يتعلق بمختلف أنماط القرائن السياقية وغير السياقية الرافعة للالتباس أو المحافظة على استمراره في نص متكامل وكيفية صورنتها في إطار نموذج مستعمل اللغة الطبيعية ككل.

الفصل الثالث

الوجوه القضوية :
أنماطها وتحققاتها ووظائفها

الوجوه القضوية :
أنماطها وتحققاتها ووظائفها

0 - **مدخل** : من عناصر المستوى العلاقي في الجملة الموقف الذي يتخذه المتكلم من الفحوى القضوي إضافة إلى العلاقة التي يقيمها مع المخاطَب عن طريق ما يتلفظ به. ومن المعلوم أن هذه العلاقة التي تربط بين المتخاطبين تكمن في الفعل اللغوي (= القوة الإنجازية) الذي ينجزه المتكلم حين التلفظ ؛ فهو إما مخبر أو مستفهم أو آمر أو غير ذلك. أما موقف المتكلم من فحوى خطابه فإنه يُمرر عبر ما نقترح الاصطلاح على تسميته ب « **الوجه** ». ويشكل «**توجيه**» الخطاب ظاهرة غنية متعددة الأنماط ومختلفة التحققات (الصرفية - التركيبية - والمعجمية) إضافة الى أن لها وظائف أخرى غير وظيفة تمرير موقف المتكلم القضوي.

في هذا البحث سنستهدف معالجة هذه الظاهرة وتحققاتها المختلفة في اللغة العربية واستكشاف قدرات نظرية النحو الوظيفي على توفيتها حقها من الوصف والتفسير.

1 - تعريفات واصطلاحات :

1 - 1 - تعريف مفهوم الوجه :

من الملحوظ أن الظواهر المرتبطة بمفهوم الوجه، باعتباره مفهوما تداوليا يربط بين المتكلم وفحوى خطابه، لم تحظ بكبير عناية في الفكر اللغوي العربي القديم. فمن المعلوم أن النحاة القدماء درسوا بعضا من الأفعال الدالة على هذا المفهوم وهي ما سموه «**أفعال القلوب**» أو «**أخوات ظن**». إلا أن دراستهم هذه ظلت قاصرة لهذه الأسباب :

(١) اقتصرت الدراسة النحوية على فئة واحدة من الإمكانات المتعددة لتحقق الوجه في اللغة العربية (أفعال، أدوات، عبارات ظرفية ...) ؛

(٢) عالج النحاة الزمرة من الأفعال التي تناولوها من حيث خصائصها النحوية الصرف (خاصة ما تُسنِده من إعراب) ولم يُعنَوا بدورها التداولي أي دورها في التعبير عن موقف المتكلم من فحوى الجملة التي تدخل عليها ؛

(٣) وأدى الارتكاز على الخصائص الإعرابية الصرف الى أنهم وضعوا الأفعال الدالة على الظن («ظن» وأخواتها) وبعض الأدوات الدالة على مفهوم الوجه («إنَّ»، «ليت» «لعل») في بابين مختلفين بالرغم مما يُؤاسِر تداوليا بين أفعال الظن وهذه الأدوات.

وأفاض الأصوليون في الحديث عن وجوه الأحكام كالوجوب والتحريم والجواز والإباحة والندب والكراهة إلا أن الدراسة الأصولية ظلت مقتصرة على فئة واحدة من الوجوه، الوجوه الشرعية ولم تعمّم على باقي الأنماط الأخرى (اعتقاد المتكلم، تيقنه من صدق القضية أو شكه فيه، تمنيه أن تصدق القضية أو أن تكون كاذبة ...).

مفاد هذا أن الدرس اللغوي العربي القديم لا يمدنا بتعريف واضح لمفهوم الوجه ولا بوصف شامل دقيق للوسائل اللغوية التي يتحقق بها هذا المفهوم : لكن هذا لا يمنع الدارسَ من توظيف ماورد في هذا الفكر إذا هو أراد مقاربة ظاهرة التوجيه في اللغة العربية.

أما فيما يخص الدرس اللساني الحديث، فيمكن أن نلاحظ أن النظريات اللسانية الصورية (= النظريات غير المؤسسة تداوليا) اغفلت، كما هو متوقّع، دراسةَ هذا الجانب اغفالا شبه تام أو أشارت الى بعض مظاهره الصرفية المرتبطة بصيغة المحمول. في مقابل ذلك نجد دراسات للمفهوم المعنى بالأمر في البحوث الدلالية (لاينز 1977 مثلا) وفي أدبيات النظرية الوظيفية (ها ليداي 1985، گيفون 1982) على اختلافها. إلا أنه من الملاحظ أن هذه المقاربات لا تتفق على تحديد واحد لهذا المفهوم ولا على أنماط الوسائل اللغوية التي يتم تحققه فيها. كما نلاحظ اختلافا غير يسير فيما يتعلق بالتسميات ("Modality"، "Mode"، "mood" ...) والمصطلحات. لذلك سننطلق في هذا البحث من تعريف لهذا المفهوم مقترح في إطار نظري واحد، إطار نظرية النحو الوظيفي. يحدّد هنخفلد (**هنخفلد 1987 : 56**) مفهوم الوجه ("Modality") كالتالي :

(1) (أ) « **الوجه اللازم** (" Inherent modality") : جميع الوسائل اللغوية التي يحدد المتكلم عن طريقها العلاقةَ القائمة بين أحد المشاركين في الواقعة وتحقق هذه الواقعة ؛

(ب) **الوجـه الموضـوعي** : جميع الوسائل اللغوية التي يقوِّم المتكلم بواسطتها الواقعة بالنسبة إلى معارفه عن الظروف العامة التي تتحقق فيها الوقائع بوجه عام ؛

(ج) **الوجه المعرفي** : جميع الوسائل اللغوية التي يعبر المتكلم بواسطتها عن موقفه من صدق القضية ؛ ».

تعليقا على التعريف (1)، يمكن أن نستخرج منه فكرتين أساسيتين اثنتين : **أولا**، يرتبط مفهوم الوجه بالنسبة للتوجيه اللازم (1 أ) والتوجيه الموضوعي (1 ب) بالواقعة ذاتها (خاصة بتحققها) في حين يرتبط بالنسبة للتوجيه المعرفي (1 ج) بالقضية، صدقها أو كذبها. **ثانيا**، يقع التوجيهان الموضوعي (1 ب) والمعرفي (1 ج) من المتكلم بصفة مباشرة إما على الواقعة أو على القضية (1 ج) في حين أن التوجيه اللازم يقع من المتكلم على العلاقة القائمة بين أحد المشاركين وتحقق الواقعة.

وثمة فروق أخرى بين هذه الأنواع الثلاثة من التوجيه نوردها في المبحث 2 الذي نعرض فيه لمختلف أنماط الوجوه القضوية وغيرها.

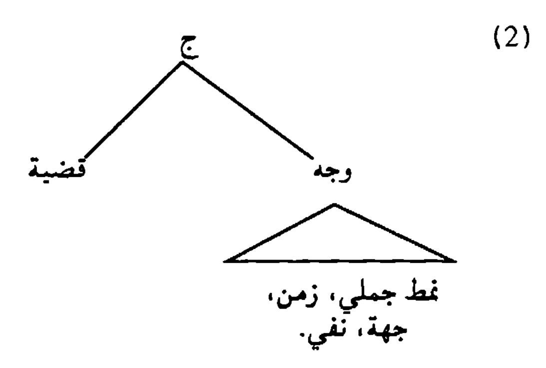
1 - 2 - الوجه / مفاهيم تلابسه :

يُلاحَظ أن مفهوم الوجه، غالبا، ما لا يقع التمييز الواضح بينه وبين مفاهيم أخرى مجاورة له. وينتج عن ذلك نوع من البلبلة في المصطلحات الواردة في الأدبيات اللسانية للاحالة على هذه المفاهيم المتآسرة، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك أعلاه. ولزيادة التدقيق في تحديد مفهوم الوجه، نقترح، في هذه الفقرة، ان نرصد الفروق التي تباين بين هذا المفهوم والمفاهيم التي غالبا ما يقع الخلط بينه وبينها. هذه المفاهيم هي : النمط الجملي والجهة والوِجهة و«**صيغة**» المحمول (" Mood").

1 - 2 - 1 - الوجه / النمط الجملي :

من المعلوم أن فيلمور (فليمور 1967) كان يقسم الجملة الى مكونَيْن رئيسيين اثنين : (أ) القضية (" Proposition") و(ب) الوجه (" Modality") على أساس أن المكون الأول يدل على فحوى الجملة القضوي وأن المكون الثاني يؤشر الى نمطها الجملي (خبر، استفهام، أمر ...) بالإضافة إلى الزمن والجهة والنفي. في إطار هذ التحليل تكون البنية العامة للجملة هي ما يمكن التمثيل له بالتشجيرة التالية :

(2)



انطلاقا من القاعدة الأساس (3) :

(3) ج ⟸ وجه + قضية

اللافت للنظر في هذا التحليل هو أن المكون المسمّى «**وجها**» يشمل فيما يشمل النمط الجملى إضافة إلى سمات أخرى.

في نفس الاتجاه يُطلِق هاوسر (هاوسر1980) مصطلح «**Mood**» على النمط الجملي الذي يكون، في رأيه، إما إخبارا أو استفهاما أو أمرا. وفيما يتعلق بالأمر خاصة يختلط الأمر على أغلب الدارسين فيعدّونه صيغة من صيغ الفعل يقابل الصيغ الثلاث: صيغة التدليل («**Indicative**») وصيغة التذييت («**Subjunctive**») وصيغة الشرط («**Conditional**»). والواقع أن ثمة فرقا واضحا بين الوجه («**Modality**») والنمط الجملي («**Sentence type**») نستطيع تبيُّنه حين نعتمد نموذج بنية الجملة في النحو الوظيفي أي البنية المكونة من أربعة طبقات : حمل مركزي وحمل موسع وقضية وإنجاز. فالنمط الجملي ينتمي إلى الطبقة العليا، طبقة الإنجاز، باعتباره الصيغة الصرفية - التركيبية للجملة ككل التي تؤشر

غالبا للقوة الإنجازية الحرفية في حين أن الوجه ينتمي، كما يُستخلَص من التعريف (1 أ- ج)، إما إلى طبقة الحمل المركزي (في حالة الوجه اللازم) أو إلى طبقة الحمل الموسع (في حالة الوجه الموضوعي) أو إلى طبقة القضية (في حالة الوجه المعرفي). أما من حيث دوراهما فإن النمط الجملي يدل على الفعل اللغوي الذي هو علاقة تقوم بين المتكلم ومخاطَبه في حين أن الوجه يدل على موقف المتكلم من فحوى خطابه، إما من الواقعة أو من القضية، كما سبق أن بينا. هذه الفروق تجعل من الوجه كما حُدِّد سابقا والنمط الجملي مقولتين متباينتين دورا وموقعا. ولا أظننا في حاجة لتبيان ما يميز الوجه عن القوة الإنجازية التي تواكب الجملة والتي ترد مدلولا عليها بالنمط الجملي إن كانت قوة حرفية.

خلاصة القول، إذن، هي أن الوجه عنصر من عناصر القضية أو الحمل، عنصر ينتمي الى الطبقة الأولى (= الحمل المركزي) أو الطبقة الثانية (= الحمل الموسع) أو الطبقة الثالثة (= القضية (بمعناها الضيق)) ولا يمكن بالتالي، أن يُعدّ من مكونات الطبقة الرابعة، طبقة الإنجاز، إن على مستوى النمط الجملي أو على مستوى القوة الإنجازية. وسيتبين لنا، في مبحث لاحق، أن وسائل تحققه تختلف تماما عن الوسائل التي تسخرها اللغة لتحقق النمط الجملي أو القوة الإنجازية.

1 - 2 - 2 - الوجه / الجهة :

الجهة، كمقابل للمصطلح «Aspect»، مجموعة السمات (تام / غير تام ؛ منقطع / مسترسل ؛ آني / مستمر ...) التي تحدد الواقعة الدال عليها محمول الجملة من حيث تكوينها الداخلي ومراحل تحققها. من هذا التعريف للجهة نستطيع استنتاج ما يلي بالنظر الى الفرق بين الجهة والوجه :

(١) ترتبط مقولة الجهة بالمحمول فتنتمي بذلك الى الطبقة الأولى، طبقة الحمل المركزي، شأنها في ذلك شأن احد انواع الوجوه، الوجه اللازم. إلا أنها تتميز عنه بكونها تصف تكوين الواقعة نفسها في حين أن الوجه اللازم يحدد العلاقة بين الواقعة وأحد المشاركين فيها من حيث ظروف وإمكانات تحققها ؛

(٢) يرتبط الوجه، كما بينًا، بموقف المتكلم من الواقعة أو من القضية في حين أن الجهة لا تستلزم أي تدخل من المتكلم بحيث توصف الواقعة بأنها تامة أو غير تامة، منقطعة أو مسترسلة ... بمعزل تام عن موقف المتكلم من تحققها ؛

(٣) تتحقق السمات الجهية بوسائل [1] (صيغة المضارع مجردة أو مشفوعة بفعل مساعد مثل «**كان**، وما يحاقلها و«**مازال**» وما يحاقلها و «**كاد**» وما يحاقلها في حالة غير التمام أو صيغة المُضِيِ في حالة التمام) تباين الوسائل التي يتحقق بها الوجه كما سنرى لاحقا.

1 - 2 - 3 - الوجه / الوجهة :

تُعَدُّ الواقعة المدلول عليها في الإطار الحملي محايدة بالنظر إلى الوجهة إذ يتساوى المشاركون فيها من حيث الأهمية. وتتخذ الواقعة وجهة («Perspective») معينة حين يُنتقى احد المشاركين (المنفذ أو غيره) لِتُقَدَّم الواقعة من منظوره. ويتم الانتقاء عن طريق إسناد الوظيفة الفاعل إلى الحد المحيل على المشارك المنتقى ليكون بذلك " المنظور الرئيسي" وبإسناد الوظيفة المفعول (بالنسبة للمحمولات المتعددة الموضوعات) ليكون «المنظور الثانوي». ولنمثل لذلك بالإطار الحملي للمحمول الفعل «**وهب**» :

(4) و.هـ.ب. (س^{1} : < إنسان >) منف (س^{2}) متق

(س^{3} : < حي >) مستق

في الإطار الحملي (4) تُورَد الواقعةُ محايدة لا وجهة لها ويتم تقديمها من وجهة المنفذ فيحقق الإطار الحملي في شكل الجملة (5 أ) أو من وجهة المتقبل أو من وجهة المستقبل فيتحقق نفس الإطار الحملي في الجملة (5 ب) والجملة (5 ج) بالتوالي:

(5) أ - وهب خالد هندا البيت

ب - وُهِب البيتُ هندا

ج - وُهِبت هندُ البيتَ

من هذا التعريف يتضح أن مفهوم الوجهة يلتقي مع مفهوم الوجه في أمرين : ارتباطهما كليهما بالواقعة واستلزام تدخل المتكلم إما لتقويم هذه الواقعة (في حالة الوجه) أو لانتقاء المنظور التي تقدم انطلاقا منه (في حالة الوجهة). إلا أن الفرق

(1) انظر تفصيل ماتسخره اللغة العربية للدلالة على مختلف أنماط الجهة في كتابنا «**من قضايا الرابط في اللغة العربية**».

بين المفهومين واضح. ويكمن أساسا في أن تقديم الواقعة من منظور أحد المشاركين فيها ليس تقويم الواقعة من حيث ظروف وإمكانات تحققها ولا الحكم على علاقة احد المشاركين بهذه الظروف والإمكانات أضف إلى ذلك أن للوجهة وسائل تحقق (إسناد الوظيفتين الفاعل والمفعول) خاصة لا يشاركها فيها مفهوم آخر بما في ذلك مفهوم الوجه.

1 - 2 - 4 - الوجه / صيغة المحمول :

اقترحنا في مكان آخر (المتوكل 1988 ب) كمقابل للمصطلحَ «Mood» مصطلح «**الصيغة**» على أساس أنه مصطلح مؤقت واقترحنا في نفس الباب «**التدليل**» لمقابلة «Indicative» و«**التذييت**» لمقابلة «Subjunctive». ومن المعلوم أنه اعتيد التمييزُ داخل هذا المفهوم بين صيغ التدليل والتذييت والأمر والشرط، كما يتبين من الأمثلة التالية :

(6) أ - يقابل خالد هندا

ب - يتمنى خالد أن يقابل هندا

ج - قابلْ هندا !

د - إن يقابلْ خالد هندا أقاطِعْه

إذا اعتمدنا تعريف الوجه الوارد في النحو الوظيفي والذي صغناه في (1 أ - ج)، أمكننا تبني التحليل التالي :

(١) ليس الأمر مجردَ صيغة محمولية أو وجها من الوجوه وإنما هو نمط جملي يدل حرفيا على الفعل اللغوي الأمر وعلى أفعال لغوية أخرى (طلب، التماس، دعاء ...) على سبيل الاستلزام ؛

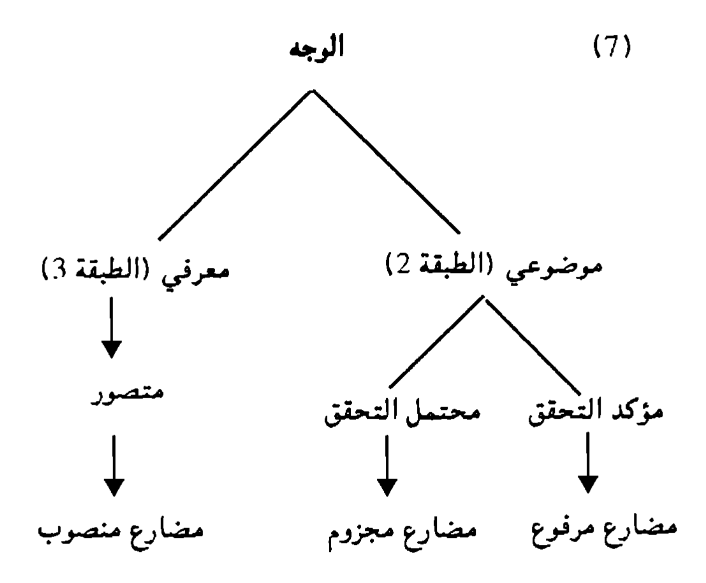
(٢) أما الصيغ الثلاث الأخرى الممثل لها بالجمل (6 أ - ب) و(6 د) فليست إلا تحققات صرفية لمفهوم الوجه حيث :

(أ) يدل الفعل المضارع على الوجه الموضوعي، حين يرد مرفوعا، باعتبار الواقعة متحققة (أو من المتوقع أن تحقق) ويدل على نفس الوجه الموضوعي حين يرد مجزوما، باعتبار تحقق الواقعة مجرد احتمال ؛

(ب) ويدل الفعل المضارع، في حالة نصبه، على الوجه المعرفي باعتبار أن تحقق الواقعة مجرد تصور (تَمنٍّ، تخوف ...).

مفاد هذا أن الوجه الموضوعي «**مؤكد التحقق**» تدل عليه صيغة المضارع مرفوعا وأن الوجه الموضوعي «**محتمل التحقق**» تدل عليه صيغة المضارع مجزوما وأن الوجه المعرفي «**متصور**» تدل عليه صيغة المضارع منصوبا كما يتضح من الرسم التالي:

(7)



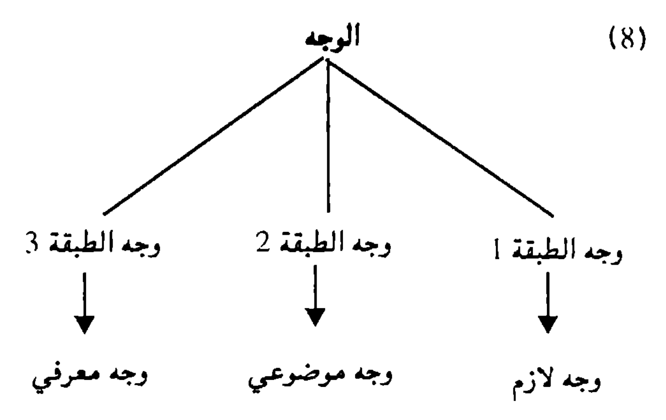
ومفادُ هذا، كذلك، أن الصيغ التقليدية الثلاث المسماة «Indicative» و«Subjunctive» و«Conditional» على أساس أنها فروع لمقولة ال «Mood» ليست إلا صُرفات يتم بواسطتها تحقق سمات الوجه الموضوعي أو الوجه المعرفي. ويترتب عن ذلك أنه بالإمكان الاستغناء عن ال «Mood» باعتباره مفهوما قائم الذات مستقلا عن مفهوم الوجه.

نستخلص إذن، أن الوجه بأنواعه الثلاثة، اللازم والموضوعي والمعرفي، مفهوم قائم الذات يتميز على مفاهيم النمط الجملي والقوة الإنجازية والجهة والوجهة إضافة الى مفهوم الزمان.

2 - أنماط الوجوه :

يُستخرج من التعريف (1) أن الوجه في النحو الوظيفي، ثلاثة أنماط تتمايز من حيث دورها ومن حيث محلها كما يتضح من الرسم التالي :

(8)



وينقسم كلٌ من هذه الأنماط الكبرى الثلاثة الى أنماط فرعية متعددة وذلك ما سنتناوله بتفصيل في الفقرات الثلاث التالية.

2 - 1 - وجه الطبقة 1 (أو الوجه اللازم) :

يحدد وجه الطبقة الأولى، كما ورد في التعريف (1)، العلاقة الممكن قيامها بين أحد المشاركين وتحقيق الواقعة التي يشارك فيها. هذه العلاقة يمكن أن تكون علاقة **استطاعة** أو علاقة **رغبة** أو علاقة **إجبار** أو علاقة **ترخيص**. وهذه أمثلة لكل من العلاقات الأربع :

(9) أ - يستطيع خالد أن يُقنع هندا

ب - لا يقوى خالد على ان يصعد هذا الجبل

(10) أ - تُريد هند أن تهاجر

ب - يَرغب خالد في أن يسترد ماله

(11) أ - أرغِم بكر على أن يغادر القاعة

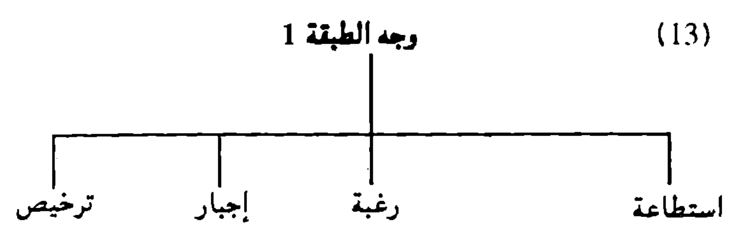
ب - أجبر خالد على أن يصافح خصمه

(12) أ - سُمِح لخالد بأن يدخل قاعة الاجتماع

ب - أبيح لهند أن تزور أخاها المريض

ويمكن توضيح تفريع وجه الطبقة الأولى بواسطة التشجيرة التالية :

(13)



2 - 2 - وجه الطبقة الثانية (أو الوجه الموضوعي) :

يحدِّد المتكلم، بواسطة وجه الطبقة الثانية، تقويمه لحظوظ تحقق الواقعة منظورا إليها في حد ذاتها.

ويمكن تقسيم هذا الوجه الى فئتين اثنتين من الوجوه، وهما :

(١) **الوجوه "المعرفية"** التي يُقوِّم المتكلم من خلالها إمكانات تحقق الواقعة ؛

(٢) **الوجوه " الشرعية "** التي يقوِّم المتكلم بواسطتها تحقق الواقعة بالنظر إلى أنسقة من القواعد الأخلاقية أو القانونية أو الاجتماعية.

تتضمن الفئة الأولى وجوها فرعية يشكِّل قطبيها الإيجابُ والسلبُ [2] وهي الوجوه التالية : **مؤكد - محتمل - ممكن - غير محتمل - مستحيل ...**

أما الفئة الثانية فتتدرج فيها الوجوه الفرعية : **واجب - مقبول - مرخص - غير مقبول - ممنوع ...**

ومن أمثلة الوجوه المعرفية والوجوه الشرعية ما يلي :

---

(2) يعد ديك (ديك 1989) النفي وجها من وجوه الطبقة الثانية إلا أن النفي يمكن أن ينصب على عناصر أخرى من الجملة غير الحمل، فهناك نفي الحد ونفي المحمول ونفي القضية بل إن هناك نفي القوة الإنجازية.

(14) أ - **قد** [3] سافرت هند البارحة

ب - **قد** يأتي خالد غدا

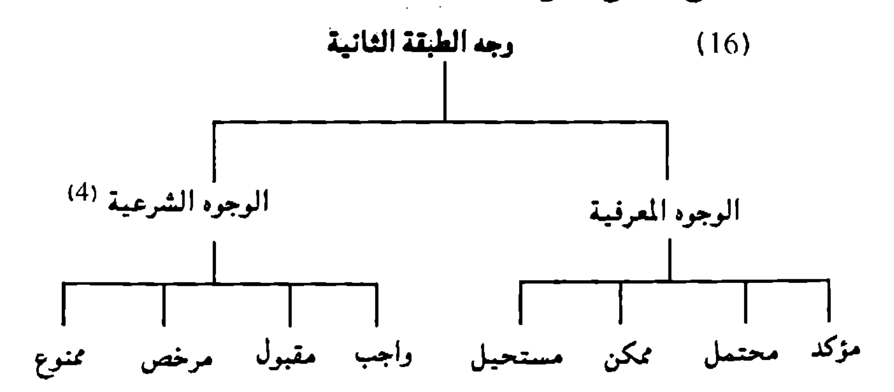
ج - ستتزوج هند مصريا **قطعا**

(15) أ - يجب أن يُكرم الأخ اخاه

ب - يستحسن أن يُمسك المرء عن شتم الناس

ج - يَقبُح أن نهاجم ذوي الفضل علينا

ونقترح توضيح تفريع وجه الطبقة الثانية بالتشجيرة التالية :



2 - 3 - وجه الطبقة الثالثة (أو الوجه المعرفي) :

دور وجه الطبقة الثالثة، كما سبق أن بينا، هو تحديد الموقف الذي يتخذه المتكلم من صدق القضية. وينقسم هذا الوجه، كذلك، الى فئتين من الوجوه وهما:

(١) الوجوه "الذاتية" التي يُعبَّر بها :

(أ) إما عن رأي المتكلم الشخصي فيما يتعلق بصدق القضية كأن يقول عن القضية إنها **مؤكدة** أو **محتملة** أو **ممكنة** ... ؛

(3) نتبنى هنا رأي النحاة القدامى في استعمال «**قد**» التي ترد للتحقيق مع الماضي وللتقليل مع المضارع. إذا ترجمنا مفهومي «**التحقيق** » و«**التقليل**» إلى مفهومي «**مؤكد**» و«**محتمل**» قلنا إن «**قد** » تدل على الوجه «**مؤكد**» مع صيغة الماضي وعلى الوجه «**محتمل**» مع صيغة المضارع.

(4) نقصد بالشرعية هنا المعنى العام لهذا المفهوم أي كل ما يندرج في أنظومة من المعايير سواء أكانت قانونية أم أخلاقية أم اجتماعية.

(ب) أو عن **تمنيه** أن تصدُق القضية ؛

(٢) **الوجوه "المرجعية "** التي تحدد المرجع الذي يعتمده المتكلم في اتخاذ موقفه من صدق القضية. ويكون هذا المرجع :

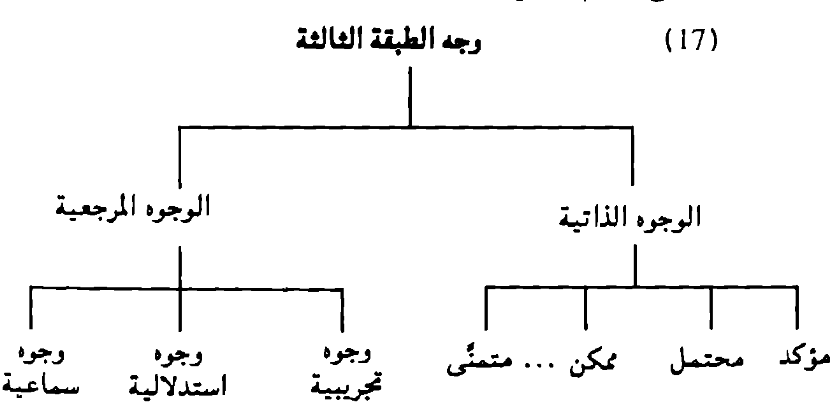
(أ) إما **تجريبيا** حيث يقوِّم المتكلم القضية انطلاقا من تجربته الشخصية؛

(ب) أو **استدلاليا** حيث يتم هذا التقويم على أساس حجج معينة ؛

(ج) أو **سماعيا** فيكون المرجع آنذاك ما بلغ المتكلم من آراء غيره عن صدق القضية.

ويوضح الرسم التالي تفريعات وجه الطبقة الثالثة :

(17) **وجه الطبقة الثالثة**



ولنمثل لهاتين الفئتين من الوجوه القضوية بزمرتي الجمل التالية :

(18) أ - سيزورنا خالد اليوم **بدون شك**

ب - **ربما** عادت هند من السفر مساء اليوم

ج - **إن** الفرج قريب

د - **إن** هذا المشروع **لناجح**

(19) أ - **حسب تجربتي الشخصية**، لا يفلح إلا من جد

ب - **حسب لون السماء**، سيكون يوم غد يوما ممطرا

ج - ستُنشر لهند رواية جديدة **حسبما يقال**.

يُعبر المكون «**بدون شك**» في الجملة (18 أ) والأداة «**إن**» في الجملة (18 ج) والأداة المتقطعة «**إن ... ل**» في الجملة (18 د) عن الوجه الذاتي «**مؤكد**» في حين تعبر الأداة «**ربما**» في الجملة (17 ب) على الوجه الذاتي «**محتمل**». أما في الزمرة الثانية، فإن الجمل (19 أ) و(19 ب) و(19 ج) تتضمن التعبير عن الوجه المرجعي التجريبي والوجه المرجعي الاستدلالي والوجه المرجعي السماعي على التوالي.

ملحوظة :

أولا : يتقاسم الوجه المنتمي للطبقة الثانية والوجه القضوي الذاتي مقولات وجهية مشتركة وهي السمات : **مؤكد، ومحتمل وممكن**. إلا أن لهذه السمات في كلٍّ من الطبقتين وضعا مختلفا. ويكمن هذا الاختلاف في أمرين هما : (أ) أن هذه السمات تتعلق بتحقق الواقعة من جهة وبصدق القضية من جهة أخرى ؛ (ب) حين يتعلق الأمر بالواقعة، يتم تقويم المتكلم بطريقة موضوعية (حسب معايير أخلاقية، شرعية، اجتماعية ...) عامة أما حين يتعلق الأمر بالقضية فإن التقويم تقويم شخصي ذاتي.

ثانيا : بما أنه من الممكن أن يحدث التباس مصطلحي بين وجه الطبقة الثانية «المعرفي» وبين وجه الطبقة الثالثة الذي يسمى كذلك وجها معرفيا، نقترح أن نكتفي بتسمية هذا الوجه الأخير وجه الطبقة الثالثة أو الوجه القضوي على أساس تفريعه إلى وجه ذاتي ووجه مرجعي.

3 - الوجه القضوي وتحققاته :

في هذا المبحث نعرض لكيفيات تحقق الوجه القضوي على الخصوص والطرق التي توفرها نظرية النحو الوظيفي لرصد هذه التحققات.

يمكن، بوجه عام، أن يتحقق الوجه القضوي في : (أ) عبارة ظرفية أو (ب) اداة أو (ج) فعل مساعد ذي سمات خاصة أو (د) صيغة جملية أو محمولية.

3 - 1 - العبارات الظرفية [5] :

يعبر المتكلم عادة عن موقفه من فحوى القضية بواسطة عبارة ظرفية كما في الجملة (20) حيث يتم توكيد مضمون القضية عن طريق الظرف «**فعلا**» :

(5) نحيل القارئ على كتابنا «**آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي**» حيث افردنا فصلا كاملا لدراسة خصائص العبارات الظرفية على أساس انتمائها إلى الطبقات الأربع : ظروف المحمول وظروف الحمل وظروف القضية وظروف الإنجاز.

(20) **فعلا**، قابل خالد بكرا اليوم في المقهى

ويمثل للعبارة الظرفية القضوية في مستوى البنية التحتية على أساس أنها لاحق قضوي من فئة اللواحق 6_3 وفقا للبنية العامة (21) :

(21) [π_4 وي :[π_3 س ي : [π_2 وي: [π_1 [φ (س^1) ... (س^ن)]
(6_1)] (6_2)] (6_3)] (6_4)]

بناءا على ذلك تكون البنية التحتية للجملة (20) هي البنية (22) :

(22) [خب وي : [س ي : [مض وي : [تا [ق.ب.ل {فاعل} ف
(ع1 ذ س^1 : خالد) منف فامح (ع1 ذ س^2: بكر) متق مف]]
(ع1 ذ ص^1 : يوم) زم بؤجد (ع1 ذ ص^2 : مقهى) مك]
(ص^3 : فعلا)]]

في البنيـة (22)، يتضح بفضل الحاضنات أن اللاحق (ص^3) يختلف طبقيا عن اللاحقين (ص^1) و(ص^2) بكونه ينتمي الى طبقة القضية في حين أنهما ينتميان إلى طبقة الحمل، أي الطبقة الثانية.

ويُعتَمد نفس التمثيل للعبارات الظرفية القضوية سواء أكانت ظروفا أم مركبات اسمية أم جملا. فيصدق، من حيث التمثيل التحتي، على العبارات «**بدون شك**» و«**حسب تجربتي الشخصية**» و«**حسب لون السماء**» و«**حسبما يقال**» في الجمل (18 أ) و(19 أ - ج) ما يصدق على العبارة «**فعلا**» في الجملة (20).

3 - 2 - الأدوات :

ثمة، في جميع اللغات، أدوات تؤدى الدور الذي تؤديه الظروف القضوية فتؤكد مضمون القضية أو تشكك فيه أو تدل على المرجع الذي يُعتَمد في تقويمه. وتشكل هذه الأدوات، في غالب الأحوال، نتيجة لتحجر عبارات قضوية كما هو شأن العبارة «peut-être» في الفرنسية التي انتقلت الى وضع مجرد أداة تستعمل للدلالة على الوجه القضوي «**محتمل**». ولعل هذا يصدق كذلك على العبارة «**ربما**» في اللغة العربية. وتلاحظ ظاهرة التحجر هذه (الانتقال من وضع عبارة ذات دلالة معجمية الى مجرد أداة) في الانتقال من العربية الفصحى إلى العربيات الدوارج الحالية. مثال ذلك «**وقِيلَ**» في المغربية المعاصرة التي انتقلت من وضع جملة (= واوعطف + الفعل «**قال**،

مبينا للمجهول) إلى وضع أداة تدل على ما تدلّ عليه «ربما» . ويلاحظ، في نفس الباب، أن عملية التحجر هذه قد تواكبها عملية انتقال دلالي حيث تنتقل العبارة حين تتحجر من الدلالة على وجه إلى الدلالة على وجه آخر أو من الدلالة على وجه فرعي الى وجه فرعي آخر داخل نفس الفئة الوجهية [6]..من أمثلة ذلك انتقال «**وقيل**» في المغربية المعاصرة من الدلالة على الوجه المرجعي السماعي إلى الدلالة على الوجه الذاتي «**محتمل**» كما يتبين من الجملة التالية :

(23) مُحمّد مسافَر وَقِيلَ

لنأخذ الآن الأداة «**إن**» في اللغة العربية للتمثيل للكيفية التي تُرصد بها الأدوات القضوية في نموذج النحو الوظيفي.

لنذكر أولا بأن النحو الوظيفي يميز بين الوحدات المعجمية والوحدات «**النحوية**» ويقترح رصد الفئة الأولى في شكل حدود (موضوعات ولواحق) ورصد الفئة الثانية في شكل مخصصات (مخصص الإنجاز π_4 ومخصص القضية π_3 ومخصص الحمل π_2 ومخصص المحمول π_1) على أساس أن هذه المخصصات تتحقق، عبر قواعد التعبير، في شكل عناصر صرفية أو تركيبية أو تنغيمية. فيما يخص الأداة «**إنَّ**» كنا اقترحنا في مكان آخر (المتوكل 1985، 1986، 1988) أن نعدها أداة من الأدوات الصدور على أساس أنها تَحقّق لمخصص الجملة فموضعنا ها في زمرة أداتي الاستفهام «**الهمزة**» و«**هل**». وكان الباعث على ذلك أن النموذج الأول للنحو الوظيفي لم يكن يميز بين طبقات أربع داخل الجملة فكانت جميع الأدوات التي ترد متصدرة للجملة تعد تحقيقا للمخصص الجملي. والواقع أن الأداة «**إن**» تتميز عن الأداتين الأخريين «**الهمزة**» و«**هل**» ولا يمكن بالتالي أن تنضم إليهما. فهي تحقق لا لمخصص الإنجاز وإنما هي تحقق للمخصص القضوي الذاتي «**مؤكد**». وإن كانت ترد متصدرة للجملة فليست لها الصدارة المطلقة كما يدل على ذلك إمكان تقدم أداتي الاستفهام عليها :

(24) أ - أإن خالدا مسافر ؟

ب - هل إن هندا في البيت ؟

على أساس هذا تكون البنية التحتية للجملة (18 ج) هي البنية (25) :

---

(6) ليست ظاهرة التحجر هذه ظاهرة منفردة وإنما هي تندرج في نزوع عام، نزوع اللواحق الى أن تصبح أدوات، إلى أن تنتقل من وضع عناصر معجمية إلى وضع عناصر نحوية.

(25) [خب وي :[كد س ي : [حض وي : [غ تا [ق.ر.ب {فعيل} ص
(ع1 ذ س1 : فرج) متض فامح]]] بؤجد]]

وتضطلع قاعدة من قواعد التعبير بتحقيق المخصص **كد** في شكل الأداة «**إنّ**». ويمكن أن تكون لهذه القاعدة الصياغة المؤقتة التالية :

(26) كد [س ي] = إنّ [س ي]

ملحوظة :

ينبغي أن نلفت النظر، بهذا الصدد، إلى أننا نميز بين «**إن**» المكسورة و«**أن**» المفتوحة كأداتين مختلفتين تماما. فالأولى تحقق للوجه القضوي الذاتي «**مؤكد**» كما مر في حين أن الثانية ليست إلا أداة دامجة يتوسل بها لربط الجملة المدمجة بالجملة الرئيسية كما في (27) :

(27) أعلمني خالد **أن** هندا مسافرة

ففي هذه الجملة لا تفيد «**أن**» أي توكيد ولا يمكن عدها، إذن، تحققا للمخصص القضوي. يتضح من هذا أن «**إن**» المكسورة ليست، خلافا الى ما ذهب اليه النحاة، مجرد بديل سياقي ل «**أن**» المفتوحة سواء أتعلق الأمر بالتي ترد في بداية الكلام أم التي ترد بعد «**قال**» ومشتقاتها.

إذا كانت «**إن**» تختلف عن أداتي الاستفهام «**الهمزة**» و«**هل**» فإنها تختلف كذلك عن الأداة «**قد**». خاصية هذه الأداة أنها من التحققات الممكنة للوجه «**مؤكد**» إذا وردت مع ماض والوجه «**محتمل**» إذا وردت مع مضارع. إلا أنها في الحالتين تحقق لا للوجه القضوي [7] بل للوجه الحملي، وجه الطبقة الثانية، على أساس هذا تكون البنية التحتية للجملة (14 أ) المكررة هنا للتذكير، هي البنية (27) :

(14 أ) قد سافرت هند البارحة

(27) [خب وي : [س ي : [كد مض وي :[تا [س.ف.ر {فاعل} ف
(ع1 ث س1 : هند) منف فامح]] (ص1 بارحة) زم] بؤجد]].

(7) مما يبرز أن «**قد**» وجه حملي التصاقها بالمحمول بحيث لا يمكن فصلها عنه بمكون آخر خلافا للأداة «**إن**» :

(أ) أ - إن خالداً عاد من السفر
ب - * قد خالد عاد من السفر

وتضطلع قاعدة تعبير من قبيل (28) بتحقيق المخصص الحملي «**كد**» في شكل الأداة «**قد**» :

(28) كد [وي] = قد [وي]

وتتآسر «**إن**» مع الأدوات «**ليت**» و«**لعل**» و«**لو**» في كونها جميعها تحققات للوجه القضوي الذات مع فارق أن «**لعل**» تحقق للترجي في حين أن «**ليت**» و«**لو**» تحققان للتمنى وأن «**إن**» تحقق للوجه الذاتي المعرفي «**مؤكد**». ولنأخذ مثالا لتحقق وجه الترجي في شكل الأداة «**لعل**» الجملة التالية :

(29) لعل هندا عائدة

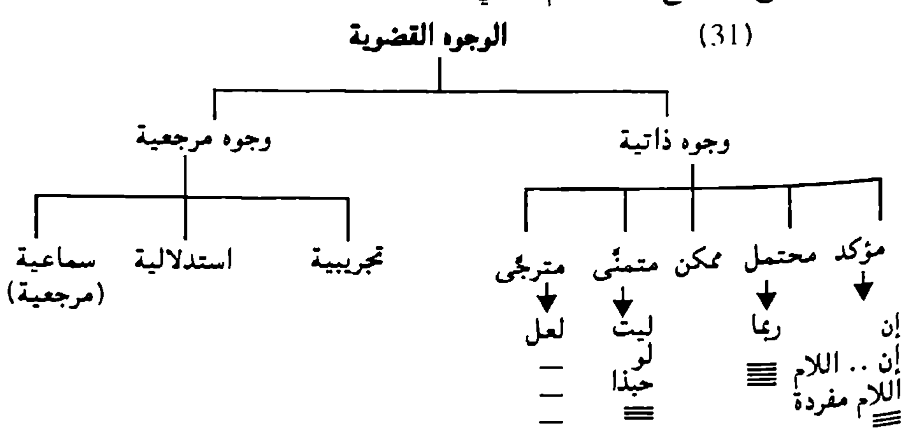
البنية التحتية للجملة (29) هي البنية (30) حيث يؤشر المخصص القضوي «رج» الى «الترجي» :

(30) [خب وي : [ر ج س ي : [سق وي:[غ تا [ع.و.د {فاعل} ص (ع١ ث س^1 : هند) منف فامح]]] بؤجد]].

ويجري على الأداتين «**ليت**» و«**لو**» والأدوات التي تحاقلهما ما يجري على «**لعل**» مع فارق أن المخصص القضوي يؤشر الى الوجه الذاتي «**التمني**» (لا الترجي).

نستخلص من كل ما سبق ان بعض الوجوه القضوية تتحقق في شكل أدوات وأن هذه الوجوه يمثل لها، إذن، في مستوى البنية التحتية بواسطة مخصص قضوي مجرد يتم تحقيقه في شكل إحدى الأدوات المناسبة عن طريق قاعدة من قواعد التعبير ونقترح لتوضيح ذلك الرسم التالي :

(31) **الوجوه القضوية**



3 - 3 - الأفعال المساعدة :

من الأفعال التي يعبر بها المتكلم عن موقفه من فحوى القضية، صدقه أو كذبه، الفعل «**ظن**» وما يحاقله («**حسب**»، «**عد**»، «**زعم**» ...). وقد بينا في مكان آخر [8] أن لظن «**وأخواتها**» استعمالين اثنين نمثل لهما بالجملة (32) من جهة والجملتين (33 أ - ب) من جهة أخرى :

(32) أظن أن هندا نائمة.

(33) أ - يظن عمرو أن هندا نائمة

ب - ظننت أن هندا نائمة

الفرف بين (32) و(33 أ - ب) هو أن المتكلم ، في الجملة الأولى، يعبر عن موقفه الشخصي، موقف الظن، من فحوى القضية «**هند نائمة**» في حين أنه في الجملتين الثانيتين يكتفي بالإخبار عن أن شخصا ما أو هو نفسه يعبر أو عبر عن موقفه من نفس القضية. بعبارة أخرى، استعمل الفعل «**ظن**» استعمالا «**إنجازيا**» في (32) واستعمالا «**وصفيا**» في (33 أ - ب). وقد استدللنا بنفس المناسبة على أن التراكيب التي من قبيل (33 أ - ب) تتكون من جملتين اثنتين في حين أن التراكيب التي من قبيل (32) جمل بسيطة تتكون من قضية وفعل «**شبه مساعد**» يؤشر إلى الوجه القضوي. ومن الأدلة التي سقناها في هذا الباب ما يلي :

(١) لا يدل الفعل «**ظن**» في (32) على أي واقعة وإنما يؤشر إلى وجه قضوي في حين أن في (32 أ - ب) يدل على واقعة، واقعة الظن صادرة من ذات غير ذات المتكلم ؛

(٢) يمكن أن يعوض الفعل «**ظن**» في (32) بلاحق قضوي يرادفه :

(34) في نظري، هند نائمة.

ويمتنع، لذلك ، أن يتوارد الفعل واللاحق في نفس الجملة :

(35)* أظن أن هندا نائمة في نظري

---

(8) انظر المتوكل (قيد الطبع)

ويسوغ تواردهما في غير ذلك [9] :

(36) في نظري، يظن عمرو أن هندا نائمة

(٣) لا تتحمل العبارات التي من قبيل (32) إضافة فعل قضوي بخلاف العبارات التي من قبيل (33) :

(37) أ - * أظن أنني أظن أن هندا نائمة.

ب - أظن أن عمروا يظن أن هندا نائمة

(٤) من المعلوم أن نفي الفعل الرئيسي، حين يكون هذا الفعل من أفعال الاعتقاد كظن، ينقلب إلى نفي ضعيف للجملة المدمجة كما يتبين من المقارنة بين (38أ) و(38 ب) اللتين تكادان تترادفان :

(38) أ - لا أظن أن هندا نائمة

ب - أظن أن هندا ليست نائمة.

هذه الظاهرة لا تصدق إلا في حالة التراكيب التي من قبيل (32). دليل ذلك ان (39 أ) لا ترادف (39 ب) ترادف (38 أ) ل (38 ب) :

(39) أ - لا يظن عمرو أن هندا نائمة

ب - يظن عمرو أن هندا ليست نائمة

(٥) من الممكن نقل الفعل «ظن» في الجمل الممثل لها ب (32) في حين يمتنع نقله في الجمل التي من قبيل (33) :

(40) أ - هند، **أظن**، نائمة

ب - هند نائمة، **أظن**

(41) أ - ? هند، يظن عمرو، نائمة

ب - ? هند نائمة، يظن عمرو

---

(9) الذي يسوغ توارد اللاحق والفعل في الجملة (36) هو أن الفعل يقع في حيز اللاحق كما يتبين من التمثيل التالي :

(ii) [**في نظري** [**يظن** عمرو أن هندا نائمة]]

ويدل ذلك على أن الفعل جزء من القضية التي يوجهها اللاحق.

من هذا الصنف من الملاحظات استنتجنا أن أفعال الاعتقاد تأتي محمولات تامة المحمولية حين تُستعمل استعمال وصف فتكوّن مع الجملة التي تليها جملة مركبة وترد أفعالا مساعدة (= قريبة من أن تكون مجرد أدوات) حين تستعمل استعمال إنجاز فيكون دورها آنذاك مجرد التأشير الى الوجه القضوي بالنظر الى القضية التي تليها. بناءا على هذا الاستنتاج يمكن تصور البنية التحتية لجملة مثل (32) على الشكل التالي :

(42) [خب وي : [أظن س ي [حض وي : [غ تا [ن.و.م {فاعل} ص (ع1 ث س[1] : هند) متض فامح]]] بوّجد]].

يلفت النظر في البنية (42) أمران هامان هما : أن الجملة (32) لا تتضمن إلا قضية واحدة وأن العبارة «**أظن**» مدمجة، باعتبارها كلا في محل المخصص القضوي على أساس أنها مؤشر لوجه القضية.

3 - 4 - الصيغ :

الفئة الرابعة من الوسائل التي تسخرها اللغة العربية للدلالة على الوجه القضوية يشمل الصيغ. والصيغ المقصودة في هذا الباب ضربان : صيغ المحمول وصيغ جملية.

3 - 4 -1 - صيغ المحمول :

تقدم أن الصيغ المحمولية المتعارف على تسميتها «**Mood**» ليست في الواقع إلا وسائل صرفية للدلالة على وجوه إما الطبقة الثانية أو الطبقة الثالثة. ومر بنا كذلك أن المضارع المرفوع صيغة دالة على الوجه «**متحقق**». وأن المضارع المجزوم صيغة دالة على الوجه «**غير متحقق**» في حين أن المضارع المنصوب دال على الوجه «**متصور**» باعتباره وجها من وجوه الطبقة الثالثة.

ومن الصيغ المحمولية المرتبطة بمفهوم الوجه صيغة الفعل المضارع وصيغة فعل الأمر اللاحقة بهما «**نون التوكيد**»، شديدة أو خفيفة. حين تلحق نون التوكيد بالأمر فإنها تكون تحققا للوجه «**مؤكد**» على اعتباره وجها للطبقة الثانية إذ إن، الجمل الأمرية، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك لا تتضمن قضية. أما حين تلحق النون بالمضارع فإنها تكون إما تحققا لوجه الطبقة الثانية على اعتبار أن القصد توكيد لتحقق الواقعة

أو تحققا لوجه قضوي على اعتبار أن الغرض هو توكيد لصدق القضية. على أساس احتمال هاتين القراءتين، تكون بنية الجملة (43) هي البنية (44 أ) أو البنية (44 ب) :

(43) ليتزوجنّ خالد هندا

(44).أ - [خب وي :[س ي: [كد سق وي: [غ تا] ز.و.ج {تفعّل} ف (ع1 ذ س^1 : خالد) منف فامح (ع1 ث س^2 : هند) متق مف بؤجد]]]].

ب - [خب وي: [كد س ي:[سق وي:[غ تا] ز.و.ج {تفعّل} ف (ع1 ذ س^1 : خالد) منف فامح (ع1 ث س^2: هند) متق مف بؤجد]]]].

3 - 4 -2 - صيغ جملية :

من الصيغ الجملية التي يمكن عدها تعبيرا عن أحد الوجوه القضوية صيغتا التعجب والقسم.

3 - 4 -2 - 1 - صيغة التعجب :

ينبني تحليلنا للجمل التعجبية التي من قبيل (45 أ -ج) على الطروح التالية :

(45) أ - ما أجمل هندا !

ب - أعظم بخالد !

ج - إن هذا الشاي ممتاز.

(١) خلافا لما يذهب إليه ديك (ديك 1989)، ليس التعجب نمطا جمليا يقابل الخبر والاستفهام والأمر ولا هو قوة إنجازية تقابل السؤال والوعد والوعيد والإنذار وغير ذلك ؛

(٢) إن التعجب وجه من الوجوه القضوية يعبر به المتكلم عن موقفه من فحوى القضية كأن يستحسن أو يستقبح أو يندهش. أما الجملة التعجبية فهي جملة خبرية.

(٣) قد يتحقق التعجب في شكل عبارات دالة على التعجب كما في الجملة (46) :

(46) **عجبا**، صافح خالد خصمه !

ويمكن أن يُعبَّر عن التعجب بفعل مستعمل استعمالا إنجازيا كما هو الشأن في الجملة (47) :

(47) **أعْجَبُ** أنْ صافح خالد خصمه !

لكن التعبير عن التعجب يكون غالبا بواسطة صيغ معلومة كالصيغ الممثل لها في الجمل (45 أ - ج).

(٤) يُمثَّل، في البنية التحتية، للعبارة التعجبية في شكل لاحق قضوي كما يتضح من البنية (48) :

(48) [خب وي: [س ي: [مض وي :[تا [ص.ف.ح {فَاعَل} ف (ع1 ذ س1: خالد) منف فامح (ع1 ذ س2 : خصم (س1) ما) متق مف]]] (ص1 : عجبا)] بؤجد].

ويمثل للفعل الإنجازي الدال على التعجب في البنية التحتية في محل المخصص القضوي π_3 بنفس الطريقة التي اعتمدناها في التمثيل للفعل «**ظن**» المستعمل استعمالَ إنجاز على هذا تكون البنية التحتية للجملة (47) هي البنية التالية :

(49) [خب وي : [اعجب س ي:[مض وي :[تا [ص.ف.ح {فَاعَل} ف (ع1 ذ س1: خالد) منف فامح (ع1 ذ س2 : خصم (س1) ما) متق مف]]] بؤجد]].

لنلاحظ أننا عاملنا هنا الجملة (47) كجملة بسيطة تتضمن قضية واحدة مخصصة بوجه التعجب الدالة عليه العبارة الإنجازية «**أعجب**». وهي المعاملة التي اقترحناها للفعل «**ظن**» فيما سلف.

(٥) أما في حالة التعجب المعبَّر عنه بواسطة صيغ معلومة فإنه يمثل له، في البنية التحتية، عن طريق المخصص القضوي كما في البنية (50) :

(50) [خب وي: [عج س ي : [حض وي : [غ تا [ج.م.ل.

(ع1 ث س1 : هند) متض مح]]] بؤجد]]

وتضطلع قواعد التعبير بتحقيق المخصص القضوي عـــج فـي شـكـل صيغة[10] **ما أفعل** أو صيغة **أفعل به** أو في شكل تنغيم معين كما هو الشأن بالنسبة للجمل (45 أ – ب) و(45 – ج) على التوالي.

3 - 4 –2 - 2 - 2 - صيغة القسم :

نقصد بصيغة القسم الصيغة التي ترد عليها التراكيب التي من قبيل (51 أ) أو (51 ب) مثلا :

(51) أ – **والله** إن هندا لعائدة

ب – **أقسم لك** إن هندا لعائدة.

لا تتضمن التراكيب التي من قبيل (51 أ – ب) بخلاف ما ذهب اليه أكثر النحاة، جملتين اثنتين : جملة قسم وجملة جواب قسم [11]. تـتـكـون هـذه التراكيب، في رأينا، من جملة بسيطة واحدة تتضمن قضية (= "**هند عائدة**") ومؤشر لوجه قضوي يكون إما مركبا اسميا (= "**والله**") أو فعل قسم مستعمل استعمالا إنجازيا. بعبارة أخرى، لا يشكل القسم إلا مجرد وسيلة للتعبير عن موقف المتكلم من القضية، عن تأكيده (أوالزيادة في تأكيده) لمضمونها.

إذا صح هذا التحليل، كان التمثيل التحتي الملائم لهذا الضرب من التراكيب هو أن ندمج عبارة القسم كما هي في محل المخصص القضوي π_3. بـذلـك تكون البنيتان التحتيتان للجملتين (51 أ – ب) البنيتين (52 أ – ب) :

(52) أ– [خب وي :[والله كد س ي:[سق وي:[غ تا[ع.و.د {فاعل}ص (ع1 ث س^1 : هند) منف فامح]]] بؤجد]].

ب –[خب وي:[أقسم لك كد س ي:[سق وي:[غ تا[ع ود{فاعل}ص (ع1 ث س^1 : هند) منف فامح]]] بؤجد]].

4 – اشكالات :

بعد أن عرضنا لأهم خصائص الوجوه القضوية، أنماطها ووظائفها وتحققاتها، ولما يمكن أن توفره نظرية النحو الوظيفي لوصف هذه الخصائص، يتوجب أن

(10) نَعُدُّ العبارة «ما أفعل» والعبارة «أفعل به» عبارتين متحجرتين تفيدان التعجب ولا تقبلان التفكيك إلى عناصر مكونة «ما» + «أفعل» كما يذهب إلى ذلك النحاة.

(11) من النحاة القدامى، مثل ابن هشام، من شكك في كون التراكيب القسمية مؤلفة من جملتين.

نشير إلى مجموعة من الإشكالات العالقة نوردها هنا على أساس أن يتم تعميقها ومعالجتها في أبحاث مقبلة.

4 - 1 - الوظائف غير القضوية :

تبين لنا في المباحث السابقة أن الوظيفة التي تضطلع بها الوجوه القضوية الذاتية والمرجعية هي تمرير موقف المتكلم من فحوى القضية سواء أكان هذا الموقف رأيا شخصيا في صدق القضية أم الإشارة الى المرجع المعتمد في الحكم على صدقها. الوظفية الأساسية إذن، لهذه الفئة من الوجوه ترتبط بالقضية في حد ذاتها. إلا أنه من غير النادر أن نعثر على جمل تقوم فيها الوجوه القضوية بوظائف أخرى.

من ذلك أن عبارات وجهية قضوية ترد لا لتوجيه القضية في حد ذاتها بل لتعديل القوة الإنجازية المواكبة للجملة ككل، من أمثلة هذا الجملة (53) حيث اللاحق « **في نظري** » لا يدل على رأي المتكلم في مضمون الجملة بقدر ما يقوم بتلطيف القوة الإنجازية الأمر :

(53) **في نظري**، غادِر القاعة فورا !

على هذا الأساس، من الحلول التي يمكن اقتراحها في هذا الباب هو أن تعد العبارة «**في نظري**» ناقلا إنجازيا ينقل القوة الإنجازية من الأمر الى مجرد اقتراح. إذا اعتُمِد هذا الحل، أصبح من الممكن التمثيل لبنية الجملة (53) كالتالي :

(54) [في نظري[أمر] ⟸ اقتراح وي: [سق وي :غ تا [غ.د.ر {فَاعَل} ف
(ع ا ذ س^1: ش^2) منف فامح (ع ا ث س^2 : قاعة) متف مف بؤجد]]
(ص^1 : فور) زم]]

حيث ش^2 = الشخص الثاني (= المخاطب)

يتضح من التمثيل (54) أن العبارة «**في نظري**» لم تعامل على أنها لاحق دال على وجه ذاتي بل على أساس انها مخصص يدخل على المخصص الإنجازي (= أمر) فينقله من الأمر إلى الاقتراح.

وتَرد العبارة الوجهية مُوجِّهة لا لقضية واحدة بل لمجموعة قضايا تشكل خطابا كاملا (أو جزءا كاملا من خطاب). مثال ذلك نص نشرة إخبارية تُستهلُّ بالعبارة الدالة على الوجه المرجعي السماعي «**حسب مصادر موثوق بها**».

لرصد هذا النوع من استعمالات العبارات الوجهية، نقترح، في إطار بناء نحو وظيفي خطابي، أن يمثل للعبارة الوجهية على أساس أنها مخصص وجهي تقع في حيزه سلسلة البنيات التحتية للجمل التي تشكل النص المعني بالأمر. بعبارة أدق، تشكل التمثيلَ التحتي للنص سلسلة من البنيات التحتية تربط بينها علائق دلالية وتداولية وبنيوية وتعد مجموعة القضايا الواردة في هذه السلسلة من البنيات **قضية** كبرى تقوم العبارة الوجهية بدور مخصصها القضوي فتكون بذلك أمام سلسلة قضايا صغرى تؤلف قضية كبرى تخصصها عبارة وجهية واحدة. ويمكن توضيح هذا التصور عن طريق الرسم التالي :

(55) [π_4 وك: [π_3 س ك: [π_4 وي :[π_3 س ي:[...]]] [π_4 وج:
[[π_3 س ج [...]] [[π_4 وح [π_3 س [...]] .....]]

ومن هذا التمثيل يتبين أن التصور الذي نتقرحه ينطلق من أن بنية النص باعتباره كلا هي نفس البنية التي نجدها في الجملة إذ إنها تتكون من قوة إنجازية كبرى (π_4 وك) وقضية كبرى (π_3 س ك) تتألف بدورها من سلسلة القضايا التي تتضمنها جمل النص.

4 - 2 - الوجه الذاتي في غير القضية :

ثمة عبارات تثبت أن المتكلم لا يتخذ موقفا من واقعة أو من قضية فحسب بل يمكن أن يفعل ذلك تجاه ذات بأن يُبدى استحسانه لها أو استقباحه. لذلك لا ينحصر الوجه الذاتي في القضية كما أسلفنا بل يمكن أن نجده كذلك في الحد، لاحقا أو موضوعا. من أمثلة ذلك الجمل (56 أ – ج) :

(56) أ – نعم الصديق خالد

ب – بئس النصير الشيطان

ج – أيٌ فتى أضاعوا !

إلا أن ثمة فرقا بين الذات من جهة والواقعة والقضية من جهة ثانية وهو أن الواقعة والقضية تتحملان أنواعا من الوجوه في حين أن ما تتحمله الذات هو الوجه الذي يعبر عن رأي المتكلم الشخصي. فلا يمكن، مثلا، أن نقول عن ذات إنها مؤكدة أو محتملة أو ممكنة بل ما يمكن أن نقوله عنها هو أنها حسنة أو قبيحة. في هذا الباب

اقترحنا (المتوكل قيد الطبع)، تمديدا لأطرورحة التوازي القائم بين الحمل والحد الذي دافع عنه رايكوف (رايكوف 1992)، أن نقيم توازيا بين الحد والقضية بإضافة مخصص وجهي الى المخصصات الحدية فتصبح للحد، آنذاك، بنية من اربع طبقات كما يتبين من التمثيل التالي :

$$[[[[[\varphi_n \ldots \varphi_1]\ \Omega_1]\ \Omega_2]\ \Omega_3]\ \Omega_4] \quad (57)$$

حيث φ = مقيد ؛ Ω = مخصص

في التمثيل (57) يؤشر المخصص الأدنى Ω_1 إلى السمات الكمية والمخصص Ω_2 إلى السمات الكيفية والمخصص Ω_3 إلى السمات المحلية (= تعريف، إشارة) بينما يؤشر المخصص المقترح إضافته Ω_4 إلى السمات الوجهية الذاتية من استحسان واستقباح ...

ويُعهَد إلى قواعد التعبير بمهمة تحقيق المخصص الوجهي Ω_4 في شكل صرفات مثل «نعم» و«بئس» و«أي» [12] وتنغيم خاص ينفرد به الحد المعني بالأمر عن باقي الجملة.

من مزايا هذا الاقتراح، في رأينا، أنه بالإضافة الى رصده لخصائص التراكيب التي من قبيل (56 أ - ج) الصرفية والتركيبية والتنغيمية، يدعم الطرح العام القائل بوجود تواز بنيوي بين المفردة والحد والحمل والقضية والجملة وكذلك النص كما تبين لنا في المبحث السابق. وفي هذا، طبعا، ربح كبير للنظرية إن على مستوى الوصف أو مستوى التفسير.

4 - 3 - تحققات أخرى للوجه :

مرّ بنا في المباحث السابقة أن الوجوه القضوية تتحقق في شكل لواحق قضوية أو أدوات أو أفعال شبه مساعدة أو صيغ مخصوصة محمولية أو جملية. هذه بالفعل، إذا ما استقرأنا المعطيات، هي الوسائل الأساسية التي يتم بواسطتها تحقق

(12) في لغات أخرى، كاللغة الفرنسية، يتحدد ترتيب المكونات داخل الحد (= ترتيب الفضلات الصفية بالنسبة للرأس) على أساس المخصص الوجهي Ω_4 فإذا كان هذا المخصص يؤشر لتقويم ذاتي تقدم النعت على الرأس :

(iii) a - J'ai participé à une soirée sacrée.

b - J'ai participé à une sacrée soirée !

مختلف الوجوه القضوية. وتوحي نفس المعطيات بأن اللغة تسخر وسائل أخرى، قد تكون ثانوية، للتعبير عن هذه الوجوه. من هذه الوسائل التراكيب الاستفهامية التي من قبيل (58) :

(58) ألم اعطك المال والدار ؟ !

هذ الجملة جملة استفهامية من حيث نمطها الجملي تحتمل قوتين انجازيتين، قوة حرفية وهي السؤال، وقوة مستلزمة وهي الخبر المثبت. على أساس وجود هذه القوة الإنجازية الثانية، تكون الجملة (58) مرادفة للجملة (59) :

(59) اعطيتك المال والدار.

إلا أن الترادف بين الجملتين ليس ترادفا تاما حيث إن (58) تضيف إلى حمولة (59) توكيدا للقضية المثبتة. فالتي ترادف (58) هي الجملة (60) :

(60) إنني قد أعطيتك المال والدار

لوصف خاصية الجمل التي من قبيل (58) في إطار النحو الوظيفي نقترح ما يلي :

(١) يُمثّل للقوة الإنجازية الحرفية السؤال في البنية التحتية المتوافرة في القالب النحوي. هذه البنية بالنسبة للجملة (58) هي (61) :

(61) [سه وي :[نف مض وي :[تا [ع. ط.ي {أفعل} ف
(ع1 س^{1} : ش^{1}) منف فا (ع1 ذ س^{2} : مال) متق مف بؤجد
و(ع1 ث س^{2} : دار) متق مف بؤجد (ع1 س^{3} : ش^{2}) مستق
مح]]]]

(٢) وتُشتقّ، داخل القالب المنطقي، بنية تحتية ثانية تكون محل التمثيل للقوة الإنجازية المستلزمة الإخبار المثبت. وتتضمن هذه البنية المشتقة المخصص القضوي «**مؤكد**» :

(62) [خب وي: [كد س ي : [ثب مض وي : [تا[ع.ط.ى {أفعل} ف
(ع1 س^{1} : ش^{1}) منف فا (ع1 ذ س^{2} : مال) متق مف بؤجد .
و(ع1 ث س^{2} : دار) متق مف بؤجد (ع1 س^{3} : ش^{3}) مستق
مح]]]]].

البنيـة (62) لا تتحقق وإنما تؤخذ بعين الاعتبار في عملية تأويل الجملة (58).

4 - 4 - **توارد الوجوه وقيوده :**

نقصد بتوارد الوجه توارد وجوه متعددة في نفس الجملة، لدراسة هذه الظاهرة ينبغي أن نميز بين حالتين اثنتين : (أ) توارد الوجوه والطبقات مختلفة و(ب) توارد الوجوه في الطبقة الواحدة.

4 - 4 - 1 - **التوارد عبر الطبقات :**

إذا كانت الوجوه منتمية إلى طبقات مختلفة فلا قيد على تواجدها في نفس الجملة ويصح هذا سواء أكانت الوجوه متماثلة أم كانت متباينة. من أمثلة التماثل الجمل التالية :

(63) أ - **إن** خالداً **قد** قابل هندا

ب - **فعلا**، سيقابل خالد هنداً غدا **فعلا**

ج - **أظن** أن خالدا **قد** يقابل هندا غدا

في الجملة (63 أ) يتوارد وجها توكيد ينتمي الأول منهما إلى الطبقة الثالثة وتدل عليه الأداة «**إن**» وينتمي الثاني الى الطبقة الثانية وتدل عليها الأداة «**قد**». نفس الأمر نجده في الجملة (63 ب) حيث يتوارد وجها توكيد، وجه قضوي مدلول عليه باللاحق القضوي «**فعلا**» المتصدر للجملة ووجه حملي يدل عليه اللاحق الحملي «**فعلا**». أما في الجملة (63 ج) فيتواجد وجها احتمال ينتمي الأول الى الطبقة الثالثة ويدل عليه الفعل «**ظن**» وينتمي الثاني الى الطبقة الثانية وتدل عليه الأداة «**قد**».

في هذه الجمل جميعها ساغ أن يُجمع بين وجوه متماثلة دون أن يؤدي ذلك إلى حشو. وساغ أيضا أن يرد نفس اللاحق مرتين («**فعلا**»). والمسوّغ لذلك أن هذه الوجوه منتمية الى طبقات مختلفة بحيث يختص كل وجه بالطبقة التي ينتمي إليها.

بل إنه يسوغ أن تتوارد في نفس الجملة وجوه متعارضة دون المساس بسلامة الجملة شريطة أن تنتمي الوجوه الى طبقات مختلفة. مثال ذلك ما يلي :

(64) أ - **فعلا، قد** يقابل خالد هندا غدا

ب - **يبدو** أن خالدا **قد** قابل هندا

ج - **من المحتمل** أن يقابل خالد هندا **فعلا**

فالتناقض بين وجهي التوكيد والاحتمال يرفعه أنهما ينتميان إلى طبقتين مختلفتين، الطبقة الثانية والطبقة الثالثة.

ولنُشِر، بالمناسبة، إلى أن سلامة التراكيب التي من قبيل (63 أ -ج) و(64 أ-ج) تُدعَّم :

(١) ورود التمييز بين وجوه الطبقات المختلفة ؛

(٢) ورود التمييز بين لواحق منتمية إلى طبقات مختلفة وإمكان إيراد اللاحق الواحد اكثر من مرة في نفس الجملة على أساس انتمائه إلى طبقات مختلفة ؛

(٣) وورود تقسيم بنية الجملة ذاتها الى طبقات مختلفة تربط بينها علاقة سلمية.

4 - 4 - 2 - التوارد داخل الطبقة الواحدة :

من الممكن أن يتخذ المتكلم من فحوى القضية موقفين اثنين شريطة ان يكونا متباينين كأن يُدلي برأيه الشخصي وأن يورد مرجع علمه بالأمر فيجوز بذلك توارد الوجه الذاتي والوجه المرجعي في مستوى الطبقة الثالثة نفسها كما هو الشأن في الجملة (65) :

(65) **ربما، حسب ما قيل،** تزوج خالد هندا.

ومن غير المعقول أن يتخذ المتكلم من نفس القضية موقفين متعارضين كأن يؤكد ويحتمل. لهذا يؤدّي تواجد وجهين قضويين متعارضين كالتوكيد والترجي مثلا الى جمل غريبة كالجملة (66) [13] :

---

(13) تستعيد الجملة (66) سلامتها إذا ما نقل اللاحق «**فعلا**» الى الآخر كما في (iv) :

(iv) **لعل** هندا في البيت **فعلا**

في هذه الحال يكون اللاحق «فعلا» لاحق الطبقة الثانية فيرتفع بذلك التناقض الوجهي وتكون (iv) بمعنى (v) :

(v) **أرجو** أن تكون هندا في البيت **فعلا**

التي بينتها هي (vi) :

(vi) [أرجو [هند في البيت فعلا]].

(66)* **فعلا لعل** هندا في البيت

ولا يمتنع الجمع بين تحققات متعددة لنفس الوجه إذا كان الغرض من ذلك تقوية هذا الوجه. من أمثلة ذلك الجمل (67 أ - د) :

(67) أ - **إن** خالدا قائم

ب - **إن** خالداً **لنائم**

ج - **فعلا**، **إن** خالدا لنائم

د - **والله**، **فعلا**، **إن** خالدا لنائم

حيث عبر عن الوجه القضوي «**مؤكد**» بالأداة «**إن**» منفردة وبهذه الأداة مع **اللام** وبهما معا مضافا إليهما اللاحق «**فعلا**» ثم بهذه العناصر جميعها مضافة اليها العبارة القسمية «**والله**».

ولعل ما يفسر إمكانَ توارد تحققات متعددة لنفس الوجه أن الوجه من المفاهيم التي تقبل التدرج. فبين **غير المؤكد**، مثلا، **والمؤكد** درجات توكيد متفاوتة. ويدل على طبيعة التوكيد التدرجية إمكان تسوير عبارة «**مؤكد**» حيث يمكن أن نقول «**شبه مؤكد**» و«**مؤكد جدا**». أما التعليل التداولي لهذه الظاهرة فهو أن الجمل التي من قبيل (67 أ - ج) تطابق أنماطا مقامية مختلفة تتمايز بموقف المخاطب من فحوى القضية انطلاقا من مجرد التردد في قبول هذا الفحوى الى الإنكار التام له، فكلما ازداد الإنكار احتيج الى مضاعفة التوكيد. جانب هام من جوانب توارد الوجوه يظل متطلّبا مزيدا من البحث وهو الآتي : علمنا أن الجملة تتكون من طبقات أربع تربط بينها علاقة سلمية بحيث تعد الطبقة الأولى مدمجة في الطبقة الثانية والطبقة الثانية في الطبقة الثالثة وهذه الطبقة في الطبقة الرابعة. إذا كان ذلك كذلك فإنه يترتب عنه أن وجوه الطبقات الأولى والثانية والثالثة تربط بينها علاقةٌ سلمية، علاقة حيْزِيّة على الأدق، بحيث يقع وجه الطبقة الأولى في حيز الطبقة الثانية ووجه الطبقة الثانية في حيّز الطبقة الثالثة. ويثير هذا في الذهن سؤالين :

(١) هل للعلاقة الحيزية القائمة بين وجه الطبقة العليا ووجه الطبقة التي تسفُلها تأثير في توارد هذين الوجهين في نفس الجملة كأن تكون الغلبة، مثلا، للوجه الأعلى على الوجه الاسفل بحيث يَسُوغ التوارد بينهما وإن تعارضا ؟

(٢) في حالة تواجد وسائل توكيد تنتمي إلى طبقات مختلفة هل تتضافر هذه الوسائل للتعبير عن توكيد الطبقة العليا أم هل تظل مستقلة بالتعبير عن التوكيد المحلي ؟

ويُثار، بنفس المناسبة، سؤال ثالث هو : هل الفئات المختلفة لوجه نفس الطقبة (الوجوه المعرفية والوجوه الشرعية بالنسبة للطبقة الثانية والوجوه الذاتية والوجوه المرجعية بالنسبة للطبقة الثالثة) تتواجد في علاقة تساوٍ أم في علاقة سلمية حيزية ؟ وإذا كانت العلاقة الرابطة بين فئات الوجه الواحد علاقةً سلمية فكيف يمكن التمثيل لها في بنية الجملة ؟ وما هو أثرها في إمكانات تَوارد هذه الفئات الوجهية في نفس الجملة ؟ [14]

4 - 5 - الوجوه القضوية في نموذج مستعمل اللغة الطبيعية :

عُلِم أن الجهاز الواصف في نظرية النحو الوظيفي هو ما سُمي «**نموذج مستعمل اللغة الطبيعية**» وهو عبارة عن خمسة قوالب (أو أكثر) مستقلة ومتفاعلة فيما بينها : القالب النحوي والقالب المنطقي والقالب المعرفي والقالب الاجتماعي والقالب الإدراكي. سؤالنا الآن هو : هل للقوالب الأخرى، غير القالب النحوي، دورٌ في توجيه القضية وكيف يتم ذلك ؟

إن الإجابة على هذا السؤال تتطلب، في الواقع، بحثا قائم الذات وما يمكن أن نفعله هنا هو إيراد الملاحظات الأولية التالية :

(١) يمكن للمتلقي، إبان تأويله للعبارة اللغوية، أن يستشف موقف المتكلم من فحوى خطابه، حين لا تتضمن العبارة موجها قضويا، من قالب غير القالب النحوي. ويمكن أن يُمدّه بالمعلومة الوجهية المطلوبة القالب المعرفي أو القالب الإدراكي. مثال الحالة الأولى، أن يستمد المؤول المعلومةَ الوجهية من معارفه عن المخاطب ومدى صدقه فيما يقول أو آرائه الشخصية أو المراجع التي يعتمدها. بفضل هذه المعارف يتمكن المؤول من معرفة ما إذا كان المتكلم يصدر عن نفسه أو عن غيره، ما إذا كان متيقنا مما يقول أم متشككا، ما إذا كان يخبر وهو محايد أم يخبر متعجبا الى غير

---

(14) تشير المقارنة بين الجملتين التاليتين، مثلا، التساؤل عن الوجهين القضويين الذاتي والمرجعي أيهما يجب أن يقع في حيّز الآخر :

(vii) أ - فيما بلغني، فعلا، هند ناجحة

ب - فعلا، فيما بلغني ، هند ناجحة

ذلك. ومثال الحالة الثانية أن يدرك المؤول موقف المتكلم من فحوى ما يقول من رنّة صوته أو تعابير وجهه ؛

(٢) مرت بنا حالة تُبيّن أن الوجه القضوي يتم تعيينه داخل القالب المنطقي لا القالب النحوي وهي حالة الجملة (58) المعاد سوقها هنا للتذكير :

(58) ألم أعطك المال والدار ؟!

وقد بينا في المبحث 4 - 3 كيف أن البنية التي تحمل الوجه القضوي هي البنية المشتقة الممثل لها في القالب المنطقي والتي تتضمن القوة الإنجازية المستلزمة «**الإخبار**» المثبت.

(٣) قد يُلجأ إلى القالب المعرفي أو القالب الإدراكي حتى في حالة تأويل العبارات التي تتضمن تعيينا للوجه القضوي عن طريق إحدى الوسائل التي يتحقق بها عادة هذا الوجه. ويكمن دور هذين القالبين، آنذاك، عن طريق المعلومة التي يمدان بها المؤول ؛

(أ) إما في توكيد الوجه المعين في العبارة ذاتها ؛

(ب) أو في تعديله ؛

(ج) أو في إلغائه كأن يكون المتكلم في موقف تواصلي يضطره الى قول ما لا يطابق نواياه أو أن يكون ما يقوله من باب السخرية.

إذا صحّت هذه الملاحظات كنّا أمام نوع آخر من التدعيم لأحد الطروح الأساسية لنظرية النحو الوظيفي وهو أن قدرة المتكلمين التواصلية تستخدم ملكات معرفية واجتماعية ومنطقية وإدراكية بالإضافة إلى الملكة اللغوية الصِّرف وأن النحو الكفيل بوصف القدرة هو النحو الذي يفي برصد دور كل من هذه الملكات في عملية التواصل.

الفصل الرابع

التمثيل الدلالي - التداولي
جسرا للعبور : الترجمة

التمثيل الدلالي - التداولي جسرا للعبور : الترجمة

0 – **مدخل** : قدمت في إطار النحو الوظيفي، مجموعة إقتراحات (ديك 1986 أ و1986 ب، و1986 ج، فان ديركورست 1987 و1989، ديك وكونولي 1989، ديك وكاهرل 1992 مثلا) لما يمكن أن تسهم به هذ النظرية في مجال الترجمة بشقيها، الترجمة البشرية والترجمة الآلية. وسنتناول في هذا المبحث بشيء من التفصيل نقاطا أساسية ثلاثا نعدها تلخص الأسس المنهجية التي تثوي خلف عملية الترجمة كما يتصورها منظرو النحو الوظيفي. هذه النقاط هي بالتوالي : المبادئ العامة وأدوات الترجمة ومراحل الترجمة.

1 - المبادئ العامة :

يتبنى النحو الوظيفي المبدأ العام القائل بأن ما تتقاسمه اللغات الطبيعية يكمن لا في سطح العبارات اللغوية وإنما في بيناتها التحتية (أو«العميقة»). مفاد ذلك أن العبارات اللغوية المنتمية إلى لغات مختلفة، وإن تباينت من حيث شكلها السطحي، تبدو متقاربة حين ترجع الى بيناتها التحتية.

لنمثل لذلك بالجمل المترادفة الثلاث الآتية :

(1) a - I saw that Hanako was swimming

b - Watakusi wa Hanako ga oyoide iru noomita

رأى يسبح فاعل – هاناكو محور – أنا

c - رأيت هاناكو يسبح

مما لا يحتاج إلى بيان أن الجمل (1 أ – ج) متباينة جدا من حيث شكلها، خاصة فيما يتعلق برتبة المكونات. إلا أن لها بالرغم من ذلك بنيات تحتية متماثلة إذا استثنينا الفروق المعجمية :

(2) a - [DECL E_i : [X_i : [Past ei : [Perf see_v (d1 x^i : 1p) Exp Subj
(x^j : [Past ei : [Progr swim
(d1 x^k : Hanako) Ag Subj Top]]) New Foc]]]].

b - [DECL E_i : [X_i : [Past ei : [Perf $miru_v$ (d1 x^i : Watakusi)
Exp Subj
(x^j : [Past ei : [Imperf $oyogu_v$
(d1 x^k : Hanako) Ag Subj Top]]) New Foc]]]].

c - [DECL E_i : [X_i : [Past ei : [r. ?.y {facal}$_v$
(d1 x^i 1p) Exp Subj
(x^j : [Past ei : [Imperf s.b.h. {Facal}$_v$
(d1 x^k : Hanako) Ag Subj Top]]) New Foc]]]].

c' - [خب وي : [س ي: [مض وي : [تا ر.أ.ي {فَعَلْ} ف
(ع1 س ي : مك) معافا
(س ع : [مض وي : [غ تا س. ب.ج. {فَعَلْ } ف
(ع1 سح : هاناكو) منف فامح]]) بؤجد]]]]

يترتب عن افتراض تماثل البنيات التحتية أن هذه البنيات تشكل أفضل جسر للمرور من لغة الى لغة أخرى : بحيث إذا أردنا أن نترجم عبارة من لغة إلى لغة كانت الطريقة المثلى لبلوغ ذلك نقل البنية التحتية للعبارة المراد ترجمتها الى البنية التحتية للعبارة التي تقابلها في اللغة الهدف. مثال ذلك أننا إذا أردنا أن نترجم الجملة اليابانية (1 ب) إلى الجملة العربية (1 ج) نقلنا البنية التحتية (2 ب) إلى البنية التحتية (2 ج). والدليل على أن البنية التحتية هي المستوى الوارد في عملية الترجمة هو أننا إذا حاولنا القيام بهذه العملية على مستوى الشكل السطحي للعبارات انتهينا الى تراكيب غريبة البناء في اللغة الهدف أو لاحنة تماما كما هو الشأن بالنسبة للجملة (3) باعتبارها ترجمة "**شكلية** " للجملة (1 ب) :

(3) * أنا هاناكو يسبح رأيت.

ليس المبدأ القاضي بأن تتم الترجمة بين البنيات التحتية (لا بين الجمل ذاتها) مبدأ جديدا فقد اعتمد في اقتراحات لمنهجة عملية الترجمة قدمت في إطار نظريات لسانية أخرى (نايدا : 1964 مثلا). الجديد في ما اقترحه منظرو النحو الوظيفي يكمن بالأساس في طبيعة البنية التحتية ذاتها وما تمثل له من خصائص. ففي هذا المستوى يُمثَّل، كما هو معلوم، للخصائص الدلالية والخصائص التداولية بالإضافة إلى الخصائص النحوية. فالدلالة توجد ممثلة في الوحدات المعجمية وما يربط بينها من علاقات (أو أدوار دلالية) والتداول في كلٍّ من الوظائف التداولية (بؤرة، محور ...) والقوة الإنجازية التي تحملها العبارة بالنظر الى السياق. أما ما يتعلق بالجوانب النحوية فيوجد ممثلا له في المخصصات (بمستوياتها الأربعة) والوظائف التركيبية (فاعل، مفعول). ما يميز البنية التحتية كما يتصورها أصحاب النحو الوظيفي، إذن، عما يقابلها في أطر نظرية أخرى، أمران : (أ) كونها بنية دلالية (لا بنية تركيبية) و(ب) احتواؤها لا للدلالة فحسب بل كذلك للتداول. الخاصية الأولى تجعل الترجمة تستجيب للمبدأ الذي ينادي به جل من عُنوا بشؤون الترجمة والقاضي بأن ما ينقل من لغة إلى لغة هو المعنى وليس الشكل. أما الخاصية الثانية فأهم مِيَزِها أنها تتيح نقل جانب هام من فحوى العبارات اللغوية ظل مغفلا في الترجمات التي اقتُصِر فيها على نقل الخصائص الدلالية الصرف وهو الجانب التداولي. هذه الخاصية تحتم على المترجم أن يعنى لا بالمعادلات النحوية والدلالية (المفردات المقابلة في اللغة الهدف) بل كذلك بالمعادلات التداولية فيتلافى، بذلك، اهمال ركن أساسي من أركان فحوى العبارات اللغوية، ذلك الإهمال الذي يؤدي، مثلا، إلى ترجمة الجملة (4) دون العناية بأنها تستلزم حواريا طلب إغلاق النافذه :

(4) It's cold in this room

أو إلى ترجمة الجملة (5) مع إغفال أن بؤرتها هي المكون "Mary" :

(5) It was for Mary that I bought a coat.

من المبادئ المنهجية العامة التي تحكم عملية الترجمة في النحو الوظيفي - وفي كل نظرية لسانية تروم منهجة هذه العملية - المبدأ القاضي بأن تندرج الترجمة في إطار نموذج لساني عام يتكفل بتأويل العبارات اللغوية وتوليدها. مرد ذلك إلى أن الترجمة، إذا فهمت على أساس أنها نقل بنية تحتية الى بنية تحتية أخرى، تستلزم عمليتين أخريين اثنتين، عملية تحليل وعملية توليد. العملية الأولى تُرجع العبارة المراد ترجمتها الى بنيتها التحتية أما العملية الثانية فتُحيل البنية التحتية خَرجَ الترجمة

إلى العبارة اللغوية المقابلة في اللغة الهدف. ما يستخلص من هذا هو أن عملية الترجمة لا يمكن أن تتم بمعزل عن العمليات التي تتكفل بفهم العبارات اللغوية وإنتاجها عامة وأنها، بالتالي، تستدعي أن تؤطّر داخل نظرية لسانية متكاملة.

2 - الأدوات :

تستلزم الترجمة، باعتبارها عملية نقل البنية التحتية للعبارة المصدر الى البنية التحتية للعبارة الهدف، استخدام أداتين أساسيتين اثنتين : قاموس مزدوج ونحو مقارن. في الفقرتين التاليتين نعرض ببعض التفصيل للتصور الوظيفي لمعالم هذين الجهازين.

2- 1 - القاموس المزدوج :

ترصد المفردات في المعجم حسب النحو الوظيفي كما هو معلوم، في شكل أطر محمولية تتكفل بتحديد :

(أ) صيغة المحمول المجردة (في شكل جذر)،

(ب) ومقولة المحمول المعجمية (فعل، اسم، صفة...)،

(ج) ومحلاتية المحمول (عدد الموضوعات التي يستوجبها)،

(د) وقيود التوارد التي يفرضها المحمول على موضوعاته،

(هـ) والوظائف الدلالية التي تحملها هذه الموضوعات.

ولنمثل لذلك بالإطار المحمولي (6) للفعل "رأى" :

(6) ر.أ.ى {فَعَلْ} ف (س^{1} : < حي >) معا (س^{2} : < حسي >) متق

(حيث معا = منفذ).

ويضاف الى الإطار المحمولي تعريف يحدد دلالته. ويصاغ هذا التعريف في شكل إطار محمولي كذلك. على هذا يكون المدخل المعجمي التام التحديد للفعل "**رأى**" هو الإطار (7) :

(7) ر.أ.ى {فَعَلْ} ف (س^{1} : < حي >) معا (س^{2} : <حسي>) متق.

= ت د.ر.ك {أفْعَل} ف (س^{1} : < حي>) معا (س^{2} : <حسي>) متق.

(صي : عين) أد.

(حيث أد = أداة).

هذه الطريقة في التمثيل للمداخل المعجمية داخل المعجم هي نفسها الطريقة التي تُتَّخذ في التمثيل لمداخل القاموس المزدوج مع إضافة المدخل المعجمي المعادل. فالمدخل في هذا القاموس يتكون من عناصر ثلاثة أساسية هي :

(أ) مدخل اللغة المصدر ممثلا له في شكل إطار محمولي ؛

(ب) التعريف الدلالي لهذا المدخل مصوغا في شكل إطار محمولي ؛

(ج) والمدخل المعادل له في اللغة الهدف ممثلا له كذلك في شكل إطار محمولي.

على هذا الأساس، يرد مدخل الفعل "**رأى**"، مثلا، في القاموس المزدوج عربي - انجليزي، كما يتصوره النحو الوظيفي، على الشكل التالي :

(8) ر.أ.ى {فعل} ف (س^1 : <حي>) معا (س^2 : <حسي>) متق

=ت د.ر.ك {أفعل} ف (س^1 :<حي>) معا (س^2 :<حسي>) متق

(ص^1 : عين) أد

= عا see v (x^1 : < Animate >) Exp

(x^2 : < Concrete >) Go

(حيث ت = تعريف دلالي وعا = معادل)

يستدعى المدخل (8) الملاحظات التالية : **أولا** : يربط بين المدخلين المصدر والهدف التعريف الدلالي الذي يقيم المعادلة بينهما ويلعب التعريف الدلالي هذا دورا آخر في بعض الحالات الخاصة كما سنرى ؛ **ثانيا** : يُعَدّ المدخل المعادل توسيعا للمدخل المصدر الذي يشمل الإطار المحمولي للمفردة المراد ترجمتها والتعريف الدلالي لهذا الإطار ؛ **ثالثا** : يرد كل من المدخل المصدر والمدخل المعادل في شكل إطار محمولي وهذا من شأنه أن يمهد لعملية نقل بنية تحتية إلى بنية تحتية أخرى إذا كنا نعلم أن الإطار المحمولي يشكل نواة البنية التحتية في تصور النحو الوظيفي.

يُفهم من هذه الملاحظة الأخيرة أن الانتقال من البنية التحتية للعبارة المصدر الى البنية التحتية للعبارة الهدف يتم بطريقة استبدال آلي للمدخل المصدر

بالمدخل المعادل. هذا صحيح حين يتعلق الأمر بأزواج كالزوج " رأي " ومعادله الأنجليزي مثلا ولكن الأمر ليس دائما بهذه البساطة كما سيتبين في المبحث 1 - 3.

2 - 2 - النحو المقارن

ليست الترجمة مجرد استبدال مفردة بمفردة تعادلها في اللغة المترجم إليها. إنها بالإضافة الى ذلك - وربما قبل ذلك - نقل بنيوي يعتمد التناظر القائم بين اللغتين من حيث الخصائص الصورية، أي الخصائص التي تتحقق بوسائل صرفية أو تركيبية. لذلك، تستوجب عملية الترجمة، إضافة الى القاموس المزدوج، نحوا مقارنا يرصد ما يقارب بين اللغتين موضوع الترجمة وما يباين بينهما من حيث الصرف والتركيب. ولنعمد منذ الآن الى رفع اللبس عن مصطلحي الصرف والتركيب كما نستخدمهما في هذا المقام. المقصود هنا الخصائص الصرفية التركيبية المجردة الممثل لها في مستوى البنية التحتية وليس المقصود التحققات السطحية لهذه الخصائص التي تختلف، كما هو معلوم وكما أشرنا إلى ذلك، من لغة إلى لغة. لتوضيح هذا التمييز، دعنا نأخذ الجملتين التاليتين :

(9) قد يأتي خالد غدا

(10) Ḫālid viendrait demain

في كل من (9) و(10) يُقدَّم إتيان خالد على أنه محتمل الوقوع. ويُعبَّر عن وجه الاحتمال هذا في اللغة العربية بالأداة "قد" في حين يعبر عنه في اللغة الفرنسية بصيغة الفعل، الصيغة المسماة " conditionnel " الذي تنصب عليه عملية النقل حين ترجمة (9) الى (10) (أو العكس) هو سمة الاحتمال باعتبارها سمة مجردة تتقاسمها اللغات (أو على الأقل لغات كثيرة) لا التحقق الصرفي لهذه السمة في اللغتين المعنيتين بالأمر. حين يتعلق الأمر مثلا، بترجمة الفعل في الجملة (10) الى اللغة العربية فإننا لا نحاول ترجمة هذا الفعل بصيغته (التي لا مقابل لها في اللغة العربية) بل نترجم سمة الاحتمال التي يتضمنها ثم نبحث عن الوسيلة التي تتحقق بها هذه السمة في اللغة العربية. لنعد الآن الى ما يتكفل به النحو المقارن في عملية نقل بنية تحتية الى بنية تحتية مقابلة في إطار النحو الوظيفي. العناصر التي تحتويها البنية التحتية، في تصور هذا النحو، أنماط ثلاثة : وحدات معجمية ومخصصات ووظائف (دلالية وتركيبية وتداولية). العناصر التي تنتمي الى النمط الأول، أي الوحدات،

المعجمة، تتم ترجمتها كما سلف، عن طريق المعادلات المعجمية التي يوفرها القاموس المزدوج .أما المخصصات والوظائف فإن نقلها من البنية المصدر إلى البنية الهدف يتم استنادا إلي ما يرصده النحو المقارن من معادلات ومباينات بين المخصصات والوظائف في اللغة المصدر والمخصصات والوظائف في اللغة الهدف.

بصفة عامة، يُشكل هذان النمطان من العناصر (أي المخصصات والوظائف) طبقتين متناهيتين من السمات الكلية تجتزئ كل لغة قدرا معينا منها. فمن اللغات، مثلا، ما يستلزم وظيفتي الفاعل والمفعول معا ومنها ما لا يحتاج إلا إلى الوظيفة الأولى (كاللغة الفرنسية مثلا) ومنها ما يستغني كليا عن استخدامهما (ديك وآخرون : 1981 وديك : 1989).

ولعل مما لا يحتاج إلى بيان أن هذا النحو المقارن الذي يُستعمَل وسيلة لعملية الترجمة يجب أن يكون نحوا وظيفيا أي مصوغا حسبما تقتضيه النظرية المتخذة إطاراً للترجمة. مفاد ذلك أن الترجمة التي تتم داخل نظرية النحو الوظيفي يجب ألا تلجأ إلى نحو من الأنحاء التقليدية أو إلى أي نحو من الأنحاء التي افرزتها نظريات لسانية أخرى بل ينبغي أن تصوغ هذه النظرية، لأجل الترجمة، نحوا وظيفيا مقارنا مصوغا على غرار النحو الوظيفي في هيئته العامة.

بتعبير آخر، يجب أن يكون الجهاز الذي يرصد المعادلات والمباينات النحوية بين اللغتين موضوع الترجمة نسقا من المبادئ والقواعد المصوغة صياغة المبادئ والقواعد التي يحتويها النحو الوظيفي بوجه عام. والذ يحتِّم ذلك هو أن البنية المنقولة والبنية المنقولَ إليها بنيتان تحتيتان مصوغتان حسب تصور النحو الوظيفي وأن العمليتين الأخريين، عمليتي التحليل والتوليد، تتمان كذلك في إطار هذا النحو. ولعل أسهل طريقة لوضع نحو مقارن وظيفي للغتين معينتين هي استخلاص المعادلات والمباينات من النحوين الوظيفيين لها تين اللغتين. فإذا أردنا، مثلا، أن نترجم نصوصا من اللغة العربية إلى اللغة الفرنسية (أو العكس) في إطار نظرية النحو الوظيفي وجب علينا، إضافة الى القاموس المزدوج الموضوع حسب تصور هذه النظرية للمعجم، أن نضع نحوا وظيفيا لكل من اللغتين المعنيتين بالأمر وأن نستخلص بعد ذلك من هذين النحوين نحوا مقارنا يرصد ما بين اللغتين من معادلات واختلافات. والربح من وراء هذا كله ربحان : (أ) من ناحية، تكون الترجمة التي تتم في إطار نظرية واحدة وتستخدم أدوات موحدة عملية سهلة الإنجاز فضلا عما تكتسبه بذلك من

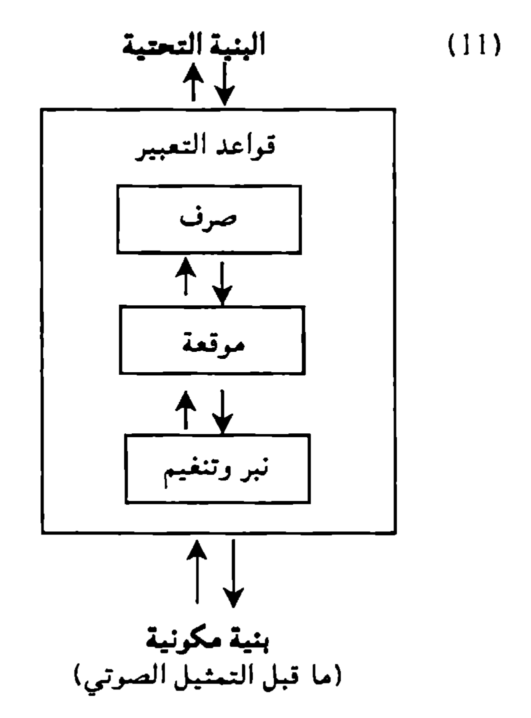
أناقة : (ب) من ناحية ثانية، لا تحتاج النظريةُ الإطارُ إلى إواليات تختلف عن الإواليات التي تستخدمها عادة في وصف العبارات اللغوية وفي هذا من الاقتصاد وقلة الكلفة ما لا يحتاج إلى توضيح.

3 - المراحل :

العملية الأساسية في الترجمة، كما سبق أن بينا، هي نقل البنية التحتية للعبارة المصدر الى البنية التحتية للعبارة الهدف. إلا أن هذا النقل يفترض أن نكون قد حللنا العبارة المصدر وأرجعناها إلى بنيتها التحتية كما يستوجب أن تقوم بتوليد العبارة الهدف انطلاقا من بينتها التحتية. بناءا على ذلك، تتم الترجمة في مراحل ثلاث : مرحلة تحليل ومرحلة نقل ومرحلة توليد.

قبل أن نعرض بالتفصيل لهذه المراحل الثلاث، دعنا نُذكّر بأن خصائص العبارات اللغوية يمثل لها، في النحو الوظيفي، في مستويين أساسيين اثنين : البنية التحتية والبنية المكونية، يربط بينهما نسق قواعد التعبير، كما يتضح من الرسم التالي :

(11)



تتكفل المجموعة الأولى من قواعد التعبير، القواعد الصرفية، بتحديد الهيئة الصرفية للمكونات (صيغة المحمول، محددات الحدود وحالاتها الإعرابية ...). وتضطلع قواعد الموقعة بتحديد رتبة هذه المكونات على أساس وظائفها (التركيبية والتداولية). أما المجموعة الثالثة من قواعد التعبير فدورها هو إسناد النبر والتنغيم للمكون المبأر وللعبارة برمتها على التوالي. هذه المجموعات الثلاث من القواعد تعتمد، في مهمتها، المعلوماتِ المتوافرة في البنية التحتية، خاصة المعلومات الواردة في شكل المخصصات على اختلاف انواعها ومستوياتها والوظائف الدلالية والتركيبية والتداولية. طبيعة هذه القواعد ومهامُّها تجعل منها جسرا للعبور من البنية التحتية الى البنية المكونية حين توليد العبارة ومن الهنية المكونية الى البنية التحتية حين تحليل العبارة كما توضح ذلك السهام في الرسم (11). سمة الاتجاه المزدوج للنموذج هذه تفترض أن تكون قواعد التعبير موضوعة ومصوغة على أساس اتجاه التوليد واتجاه التحليل معا. لنأخذ، مثالا لذلك، المركب (12) :

(12) المشاهدون

التمثيل التحتي لهذا المركب باعتباره يشكل حدا من الحدود، هو التمثيل الآتي :

(13) (ع ج ذ س ي : مشاهد)

(حيث ع = معرفة ؛ ج = جمع ؛ ذ = مذكر)

يجب أن تصاغ قواعد التعبير التي تربط بين (12) و(13) بكيفية تتيح الانتقال من (13) إلى (12) وكذلك من (12) إلى (13) في نفس الوقت أي رصد العلاقات الموضحة في التمثيل التالي :

(14) أ - المشاهدون

ب - (ع ج ذ س ي : مشاهد)

إذا تبنينا الاقتراح الوارد في ديك (1989) والذي يقضي بأن تصاغ القواعد الصرفية وفقا للصورة العامة التالية :

(15) مخصِّص [مخصَّص] = قيمة

توجب علينا أن نصوغ قاعدة إلحاق أداة التعريف ("**أل**") في اللغة العربية على أساس أنها تحمل شقين، شقا للتوليد وشقا للتحويل :

(16) أ - ع [اسم / صفة] = ال [اسم / صفة]

ب - ال [اسم / صفة] = ع [اسم / صفة]

بهذه الصياغة تكون القاعدة (16) قادرة على تمكيننا من الانتقال من الحد (كبنية تحتية) إلى المركب (كبنية مكونية) ومن الانتقال من المركب إلى الحد في ذات الوقت. في إطار توزيع المهام بين قوالب النحو المختلفة يمكن أن ينتمي الشق الأول من القاعدة (16) إلى قالب التوليد في حين يدرج الشق الثاني في قالب التحليل.

3 - 1 - التحليل :

تُحلّل العبارة اللغوية، كما سلف، عن طريق إرجاعها إلى بنيتها التحتية. ويتم ذلك في مرحلتين : (أ) مرحلة نقل العبارة في صورتها المحققة الى بنية مكونية تشكل مستوى ما قبل التمثيل الصوتي، و(ب) مرحلة نقل هذه البنية المكونية ذاتها الى بنية تحتية عبر قواعد التعبير في اتجاه معكوس. وتتم هذه العملية نفسها في ثلاث مراحل، باعتبار قواعد التعبير نسقا يتضمن ثلاث مجموعات مرتبة : قواعد إسناد النبر والتنغيم وقواعد الموقعة والقواعد الصرفية. فالبنية المكونية تُرجَع الى بنية تحتية عَبْر المجموعة الأولى فالمجموعة الثانية، ثم المجموعة الثالثة من هذه القواعد. لنأخذ، مثالا لما يمكن أن تكون عليه عملية التحليل هذه، الجملة التالية :

(17) **أصباحا** يرى المشاهدون هذا البرنامج ؟

البنية المكونية لهذه الجملة هي البنية (18) على اعتبار ورودها حاملة للقوة الإنجازية الاستفهام :

(18) [[أ] [**صباحا**] [يرى] [ال - [مشاهدون]]

[[هذا] [ال - [برنامج]]].

ويتم إرجاع هذه البنية الى بنية تحتية بالطريقة التدريجية التالية :

- عبر قاعدتي إسناد النبر والتنغيم نستطيع أن نحصل على المعلومتين الآتيتين : أن المكون المنبور «**صباحا**» بؤرة الجملة وأن القوة الإنجازية الحرفية التي

تواكب الجملة القوة " **السؤال**". لنلاحظ أن هاتين المعلومتين نستطيع، كما سنرى، أن نستقيهما من رتبة المكون المنبور ومن وجود أداة الاستفهام " **الهمزة**"، وهي ظاهرة غير نادرة، ظاهرة تضافر وسائل مختلفة في التعبير عن نفس السمة :

- إذا علمنا، انطلاقا من ترتيب المكونات داخل الجملة أن الفعل "**يرى**" يحتل الموقع المخصص للفعل وأن المكونين "**المشاهدون**" و" **هذا البرنامج** " يحملان الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول على التوالي اعتبارا لموقعي هذين المكونين بعد موقع الفعل في حين أن المكون الظرف يحتل الموقع الصدر الثاني، الموقع م Ø نظرا لوظيفتة التداولية وأن أداة الاستفهام تحتل الموقع الصدر الأول أي الموقع م^1 طبقا للبنية الموقعية التالية :

(19) م^1 م Ø ف فا (مف) (ص)

امكننا أن ننتقل من البنية (18) الى البنية غير المرتبة التالية :

(20) [[أ] [يرى][ال - [مشاهدون]] فا مح
[[هذا][ال - [برنامج]] مف [صباحا]].

- المرحلة الثالثة من تحليل الجملة تعتمد أساسا القواعد الصرفية وهي القواعد الآتية :

(أ) قواعد إسناد الحالات الإعرابية التي تزودنا كذلك بمعلومات عن وظائف المكونات حيث المرفوع فاعل والمنصوبان مفعول ولاحق زماني على التوالي :

(ب) وقواعد صياغة المحمول التي تمكننا من تحليل المحمول الى جذر فعلي يخصصه، من حيث الزمان، المخصص "الحاضر"، ومن حيث الجهة، المخصص " غير التام " ويطابق فاعله من حيث الجنس. هذه الزمرة من القواعد الصرفية كفيلة بإرجاع الفعل " **يرى**" الى بنيته التحتية الممثل لها في (21) :

(21) [حض (وي) [غ تا ر.أ. ي {فَعَلْ} ف]]

(حيث حض = حاضر ؛ غ تا = غير تام ؛ وي = متغير الواقعة).

(ج) وقواعد صياغة المركبات التي تتيح الانتقال من المركبات " **الـ - مشاهد - ون** " و"**هذا الـ - برنامج** " و"**صباحا** " الى الحدود (22) و(23) و(24) على التوالي :

(22) (ع ج ذ س^1 : مشاهد) منف فا

(23) (شا ع1 ذ س^2 : برنامج) متق مف مح

(حيث شا = إشارة ؛ 1 : مفرد)

(24) (ن1 ذ ص^1 : صباح) زم بؤمقا

(حيث ن = نكرة)

(د) وقاعدة إدماج مؤشر القوة الإنجازية " **الهمزة** " التي يمكن بواسطتها استكشاف القوة الإنجازية للجملة وهي القوة السؤال. بعبارة أخرى، بواسطة هذه القاعدة، حين تُقرأ معكوسةً، نتوصل إلى أن قيمة المخصص الإنجازي للجملة المعنية بالأمر هي **سهـ**، أي الاستفهام :

عبر هذه المجموعات الثلاث من قواعد التعبير يمكننا الحصول على البنية التحتية للجملة (17) وهي البنية (25) :

(25) [سهـ وي: [حض وي : [غ تا ر.أ.ي {فَعَلْ} ف

(ع ج ذ س^1 : مشاهد) منف فا

(شا ع1 ذ س^2 : برنامج) متق مف مح]

(ن1 ذ ص^1 : صباح) زم بؤمقا]].

البنية التحتية المحصول عليها عن طريق تحليل العبارة اللغوية وفقا لهذه المسطرة هي البنية التي تُعدُّ، في تصور النحو الوظيفي لعملية الترجمة، جسر العبور من اللغة المصدر إلى اللغة الهدف. وما يؤهلها للقيام بهذا الدور هو افتراض أنها تمثل للخصائص الدلالية والنحوية والتداولية التي تشكل القاسم المشترك بين عبارة اللغة المترجم منها وعبارة اللغة المترجم إليها.

3 - 2 - النقل :

تَقدَّم أن المرحلة الثانية في عملية الترجمة هي مرحلة النقل التي يتم فيها نقل البنية التحتية للعبارة المصدر الى البنية التحتية للعبارة الهدف وأن هذه المرحلة يُتَوسَّل فيها بأداتين : نحو مقارن وقاموس مزدوج. ولنر الآن كيف يتم النقل عبر هذين الجهازين :

(أ) يتيح النحو المقارن استبدال المخصصات ووظائف البنية التحتية الهدف بمخصصات ووظائف البنية التحتية المصدر على أساس المعادلات القائمة بين نسقي المخصصات والوظائف في كل من اللغتين موضوع الترجمة.

(ب) أما القاموس المزدوج فيمدنا، كما بينا آنفا، بالمعادلات المعجمية بين اللغتين ويمكننا، بذلك، من تعويض مفردات البنية التحتية المصدر بمقابلاتها في اللغة الهدف.

إذا أردنا أن نترجم الجملة (17) الى اللغة الإنجليزية، مثلا، نقلنا، طبقا لهذه المسطرة، البنية التحتية (25) الى البنية التحتية (26) متوسلين الى ذلك بالمعادلات النحوية المتوافرة في النحو المقارن (عربي - انجليزي) والمعادلات المعجمية المرصودة في القاموس المزدوج :

(26) [INT Ei:[Pres ei : [Imperf see v (dm x^1 : viewer) Ag Subj
(DEM1 x^2 : programme) go Obj Top]
(d 1 y^1 : Morning) Temp Contr Foc]]

يبدو واضحا من المقارنة بين البنيتين التحتيتين (25) و(26) أن عملية النقل بواسطة القاموس المزدوج والنحو المقارن تتم دون مشاكل. فقد وجدنا بالنسبة لكل مفردة من مفرادت البنية المصدر ما يعادلها في اللغة الهدف حيث : "**يرى**" = "See" و«**المشاهدون**» = " the viewers" و" **البرنامج** " "Programme" و"**الصباح**" = "the morning" وقابلنا مخصصات مختلف طبقات البنية (المخصص الإنجازي، مخصص الحمل، مخصص المحمول، مخصصات الحدود الثلاثة) بما يطابقها في اللغة الهدف حيث "**سه**" = INT و"**حض**" = "Pres" و"**غ تا** " = "Imperf"... وفعلنا نفس الأمر بالنسبة للوظائف التي تحملها الحدود سواء الدلالية منها أم التركيبية أم التداولية فأسندنا للحد الأول الوظيفة الدلالية المنفذ والوظيفة التركيبية الفاعل وللحد الثاني الوظيفة الدلالية المتقبل والوظيفة التركيبية المفعول والوظيفة التداولية المحور وأسندنا للحد الثالث الوظيفة الدلالية الزمان والوظيفة التداولية بؤرة المقابلة. وهذه الوظائف هي بالضبط ما تحمله الحدود الثلاثة في البنية المصدر. إلا أن الأمر، مع الأسف، ليس دائما بهذه البساطة. فما فعلناه ونحن ننقل البنية (25) الى البنية (26) لا يمكن أن نفعله باطّراد في جميع الحالات. ويمكن إرجاع أهم الظواهر التي تحول دون القيام بهذا النمط من النقل "الآلي " إلى أربع ظواهر أساسية : (أ) خلو اللغة الهدف من المفردة

المقابلة ؛ (ب) عدم التطابق بين المفردتين ؛ (ج) وجود العبارات المتحجرة ؛ (د) الاختلافات النحوية بين اللغتين موضوع الترجمة.

من الحالات غير النادرة ألا نعثر للمفردة المصدر على مقابل لها في اللغة الهدف. ويحدث هذا خاصة حين يتعلق الأمر بالمفردات التي تنتمي الى حقول ثقافية خاصة، أي المفردات التي تعبر عن خصائص ثقافية (بالمعنى الواسع) لا تتقاسمها ثقافتا اللغتين. فالمفردات الانجليزية «to hitchhike» و«To thumb» و«To treat someone» ليست لها مقابلات في اللغة العربية فيما نعلم. وعكس ذلك أن بعض المفردات العربية مثل «حجّ» و«زكّى» ... لا تقابلها في اللغة الأنجليزية مفردات تحمل نفس الدلالة. ومن الملاحظ أن هذه الظاهرة، على أنها يكثر ورودها في الحقول الثقافية الخاصة، يمكن أن نجدها كذلك في حقول دلالية عامة. مثال ذلك الفعلان العربيان " **لطم** " و"**صفع**" اللذان لا نعثر لهما على مقابلين مطابقين في اللغة الانجليزية. هذا الضرب من المفردات تستلزم ترجمته اللجوء الى جملة كاملة تعادل من حيث معناها، المفردة المراد ترجمتها، كما يتبين من المعادلات التالية :

(27) " **To hitchhike** " = استوقف سيارة للركوب مجانا

"**To thumb**" = رفع الإبهام طلبا للركوب مجانا

"**to treat someone** " = دفع عن شخص ما ثمن أكل أو شرب أو غير ذلك

(28) To go to Mekka for a pilgrimage = «**حجّ**»

To give a percentage of one's wealth to the poor =«**زكّى**»

To slap someone on his face = «**لطم**»

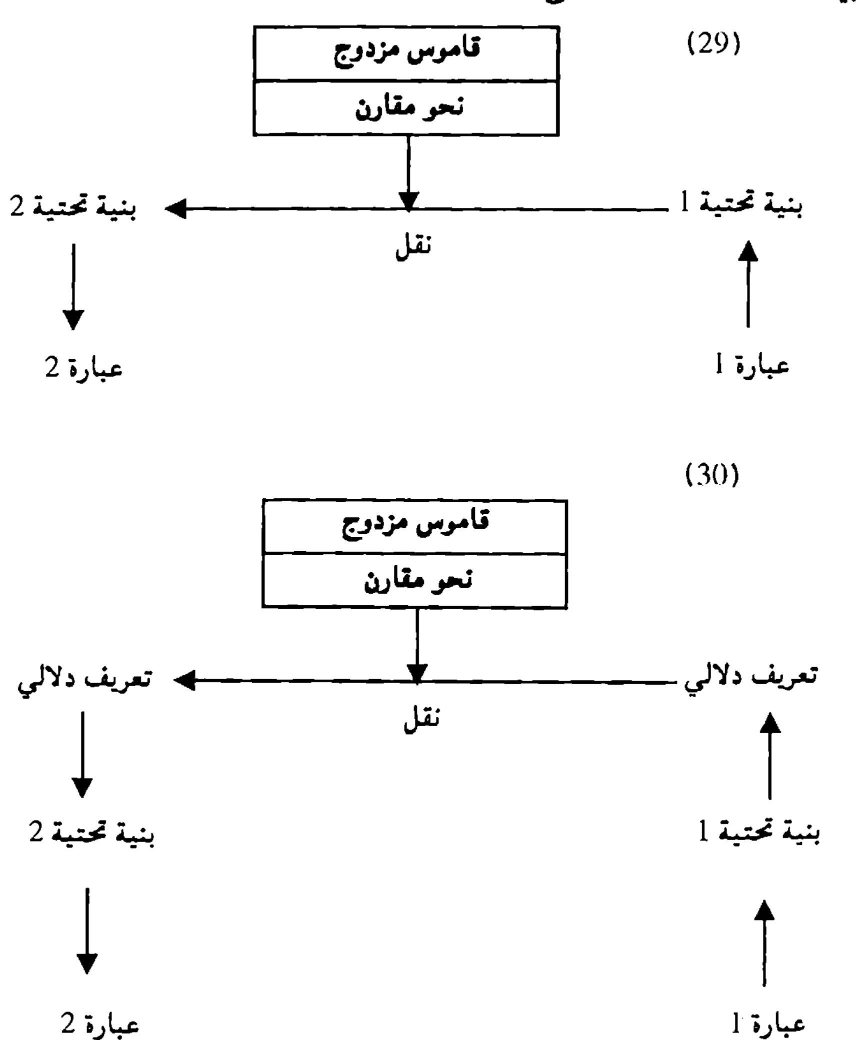
To slap someone on his neck. = «**صفع**»

في حالة هذا الصنف من المفردات، تقترح كورست (1987 و1989) أن تُتّبع المسطرة التالية :

- في مرحلة أولى، تُعوض المفردة المصدر بتعريفها الدلالي الذي يواكبها في المدخل المعجمي ؛

- في مرحلة ثانية، يترجم هذا التعريف الدلالي ذاته الى تعريف دلالي يعادله في اللغة الهدف.

مفاد اقتراح كورست أننا حين نكون بصدد ترجمة هذه المفردات يتعين علينا أن نقوم بعملية نقل لا بين مفردتين كما هو الشأن بالنسبة للمفردات ذات المقابل، بل بين تعريفين دلاليين كما يوضح ذلك الرسمان (29) و(30) :



لنأخذ للتمثيل لهذه المسطرة، الجملة (31) وترجمتها إلى الأنجليزية :

(31) لطم الرجل الطفل.

لنفرض أننا قمنا بتحليل هذه الجملة، حسب الخطة التي سبق وصفها، وانتهينا إلى البنية التحتية التالية :

(32) [خب وي : [س ي : [مض وي : [تا ل.ط.م. {فَعَل} ف
(ع1 ذ س^{1} : رجل) منف فامح]]
(ع1 ذ س^{2} : طفل) متق مف بؤجد]].

هذه البنية التحتية غير ممكن نقلها، كما هي، الى بنية تحتية تتولد منها العبارة الهدف. والسبب في ذلك أننا لا نستطيع تعويض جميع عناصرها المعجمية بما يقابلها في اللغة الانجليزية. فلئن كنا نستطيع تعويض المفردتين " **الرجل** " و" **الطفل**" بالمفردتين "**the man**" و"**the boy**" على التوالي، فلن نستطيع أن نفعل ذلك بالنسبة للمفردة المحمول "لـطـم". ما يمكن فعله، حسب اقتراح كورست، هو اتباع المسطرة الموضحة في الرسم (30) أي تعويض هذا المحمول بتعريفه الدلالي أولا ثم ترجمة هذا التعريف ذاته الى اللغة الهدف ثانيا ثم تكوين بنية تحتية على أساس هذا التعريف المترجم ثالثا.

التعريف الدلالي للفعل "لطم" كما يُرصد في القاموس يمكن صوغه على الشكل التالي :

(33) ل.ط.م {فَعَلْ} ف (س^{1} : إنسان) منف (س^{2} : حي) متق
= ت ض.ر.ب {فَعَلْ} ف (س^{1} : إنسان) منف (س^{2} : حي) متق
(ص1 : (وجه) (س^{2}) ما) مك

ينقل هذا التعريف الى ما يقابله في اللغة الانجليزية وهو :

(34) $Slap_v$ (x^1 : Human) Ag (x^2 : Animate) go
(y^1 : (face) (x^2) Poss) Loc

ويتم، بناءا على هذا التعريف تكوين البنية التحتية (35) :

(35) [DECL Ei : [xi : [Past ei : [Perf [$slap_v$
(d^1 x^1 : man) Ag Subj Top (d1 x^2 : boy) Go Obj New Foc]]
(d^1 y^1 : (face) (x^2) Poss) Loc]]].

البنية التحتية (35) هي التي ستشكّل نقطة انطلاق عملية توليد العبارة الهدف (36) :

(36) The man slapped the boy

ثمة حالة يمكن عدُّها عكس الحالة التي نجدها في العلاقة القائمة بين الفعلين «**لطم**» و«to slap». تقدم أن لفعل «to thumb» لا يقابله فعل في دلالته في اللغة العربية وأننا إذا أردنا نقله إلى هذه اللغة اضطررنا إلى استخدام جملة كاملة وهي : «**رفع الإبهام طلبا للركوب مجانا**». لنفرض، الآن، أننا بصدد ترجمة الجملة (37) إلى اللغة الأنجليزية :

(37) كان الرجل يرفع إبهامه طلبا للركوب مجانا

البنية التحتية لهذه الجملة هي البنية (38) :

(38) [خب وي : [س ي : [مض وي : [غ تا ر.ف.ع {فَعَلْ} ف

(ع1 ذ س1 : رجل) منف فامح

(ع1 ذ س2 : (إبهام) (س1) ما) متق مف]]

(ص1 : [(طلب) (الركوب مجانا)]) هدف] بؤجد]]

نقل هذه البنية الى البنية التحتية للعبارة الهدف يتم في مرحلتين اثنتين:

- تُترجَم (38) كما هي فنحصل على البنية (39) :

(39) [DECL Ei : [Past ei : [Imperf [raise v

(d^1 x^1 : man) Ag subj Top

(d^1 x^2 : (thumb) (x1) Poss) Go obj]]

(y^1 : [asking (a free ride)]) Purpose] New foc]

هذه البنية لا يمكن عدها البنية التحتية النهائية للجملة الأنجليزية لوجود فعل مفرد يفي بالدلالة على ما تعنيه العبارة «**رفع إبهامه طلبا للركوب مجانا**» وهو الفعل «to thumb». المدخل المعجمي لهذا الفعل ممثل له على النحو التالي :

(40) thumb $_{V}$ (x^{i} : <Human>) Ag $=_{df}$

raise$_{V}$ (x^{i} : <Human> Ag (x^{2}: (thumb) (x1) Poss) Go

(y^{i} : [asking (a free ride)]) Purpose

ونتوصل إلى البنية التحتية الواردة بالنسبة للعبارة الهدف بإدماج الفعل « **To thumb** » في محل العبارة التي تعادل تعريفه الدلالي :

(41) [DECL Ei : [x_{i} : [Past ei : [Imperf [thumb$_{V}$

(d1 x^{i} : man) Ag subj Top]]] New Foc]]

وتعد البنية (41) البنية دخل القواعد التي ستضطلع بتوليد العبارة الهدف (42) :

(42) The man thumbed

العلاقة بين المعادلات المعجمية علاقتان : علاقة تطابق تام وعلاقة تطابق جزئي. يُقصد بالتطابق التام أن تتماثل المفردتان من حيث : (أ) معناهما و(ب) بنيتهما المحمولية (محلاتيتهما والوظائف الدلالية التي تأخذها موضوعاتهما). أما التطابق الجزئي فأن تتماثل المفردتان من حيث معناهما دون أن تتماثلا من حيث بنيتهما المحمولية. حين يحصل التطابق التام بين المفردتين فلا إشكال حيث تتم عملية النقل بتعويض مفردة اللغة المصدر بمفردة اللغة الهدف بطريقة آلية. أما حين يكون التطابق جزئيا فإن عملية النقل هذه تستلزم اللجوء الى عمليات اخرى. لنأخذ، مثلا، الفعل " **to copy** " في اللغة الأنجليزية. لهذا الفعل، كما هو معلوم، ثلاثة مداليل ولا نجد له، في اللغة العربية، مقابلا مطابقا يحمل هذه المداليل الثلاثة بل إن له بالنسبة لكل مدلول مقابلا خاصا كما يوضح ذلك الرسم التالي :

(43)

To copy —
- To make a copy = نسخ
- To imitate = قلّد
- To cheat (in examination) = غشّ

يمثل، في القاموس المزدوج، للمداليل الثلاثة بمداخل معجمية متمايزة يتكون كل مدخل منها من ثلاثة عناصر : الإطار المحمولي للفعل وتعريفه الدلالي والمقابل العربي الذي يطابقه :

(44) **Copy** :

a - $Copy_V$ (x^1 : <Human>) Ag (x^2) Go = $_{df}$

[Make a copy] v (x^1 : <Human>) Ag (x^2) Go = $_{eq}$

ن. س. خ {فَعَل} ف (س^1 : <إنسان>) منف (س^2) متق

b - $Copy_V$ (x^1) Ag (x^2) Go = $_{df}$

$Imitate_V$ (x^1) Ag (x^2) Go = $_{eq}$

ق. ل. د. {فعّل} ف (س^1) منف (س^2) متق

c - $Copy_V$ (x^1 : <Human>) Ag = $_{df}$

$Cheat_V$ (x^1 : <Human>) Ag = $_{eq}$

غ.ش.ش. {فَعَلْ} ف (س^1 : <إنسان>) منف.

حين نكون بصدد ترجمة عبارة انجليزية تتضمن هذا الفعل، ننتقي الفعل المقابل («**نسخ**» أو «**قلد**» أو «**غش**») انطلاقا من المؤشرات السياقية (مؤشرات السياق المقالي أو السياق المقامي).

لنفرض أننا نريد ترجمة الجملة (45) إلى اللغة العربية :

(45) Children usually copy their fathers

يُستخلص من الجملة ذاتها (بنيتها وسمات مكوناتها) أن المعنى المقصود هو المعنى الثاني. بفضل هذه السمات، نستطيع أن نقصي المعنى الأول والمعنى الثالث وأن ننتقي المقابل العربي الذي يطابق المعنى الثاني، أي الفعل " **قلد** " . أما الوجه الثاني لعدم التطابق بين المفردة والمفردة معادلتها فيكمن في اختلاف الوظائف الدلالية التي تأخذها موضوعات المفردتين من أمثلة ذلك أن الفعل الفرنسي "**regarder**" يأخذ كموضوع ثان موضوعا متقبلا في حين يأخذ الفعل العربي مقابله

" **نظر إلى** " موضوعا ثانيا يحمل الوظيفة الدلالية " **الاتجاه** ". وتصح نفس الملاحظة بالنسبة للفرق بين الفعلين "**écouter**" و"**استمع إلى**". يتضح هذا الفرق حين نقارن بين البنيتين الحمموليتين للفعلين الفرنسيين والبنيتين المحموليتين للفعلين العربيين معادليهما :

(46) a - écouter $_v$ (x^1 : <Animate>) Ag (x^2) Go

b - س. م. ع {افتَعَل} ف (س^1: حي) منف (س^2) تج

(47) a - regarder $_v$ (x^1 : <Animate>) Ag (x^2) Go

b - ن. ظ. ر. {فَعَلْ} ف (س^1: حي) منف (س^2) تج

وينعكس بنيويا، الفرق بين وظيفتي الموضوع الثاني للفعل الفرنسي ومقابله العربي في أن الأول يتعدى بدون واسط في حين يتعدى الثاني بحرف جر.

هذا الفرق في الوظائف الدلالية يتحتم أن يؤخذ بعين الاعتبار حين عملية النقل حيث يجب تغيير الوظيفة الدلالية للموضوع المعني بالأمر عندما نعوض فعل اللغة المصدر بفعل اللغة الهدف إذا أردنا أن نتلافى توليد تراكيب من قبيل (48) أو (49).

(48) * Jean écoute à une nouvelle chanson

(49) * يستمع خالد اغنية جديدة.

لقد تنوولت العبارات المتحجرة في أطر نظرية مختلفة، كالنحو التحويلي (فريزر 1970) والنحو الوظيفي (ديك 1988 والمتوكل 1991 ب) ودُرست خصائص هذا النمط من التراكيب سواء منها الصورية أو الدلالية أو التداولية دراسة وافية تعفينا من التفصيل في ما يميزها عن العبارات العادية. لنقتصر، إذن، على التذكير بأن من أهم خصائص هذه العبارات، على المستوى الدلالي، أن معناها الإجمالي يختلف عن معاني مكوناتها مضمومة بعضها إلى بعض. فمدلولا العبارتين «To kick bucket» و«passer l'arme à gauche» هو "**مات**" وليس «**ركل السطل**» ولا «**نقل السلاح إلى اليسار**».

يُمثّل للتركيب المتحجر، في النحو الوظيفي، في المعجم ذاته عن طريق

إطار محمولي يمتاز بكونه يتضمن المفردات التي تكونه. مثال ذلك الإطار المحمولي للتركيب « to kick the bucket » :

(49) $Kick_V$ (x^1; <Human>) Proc (x^2 : the bucket) Go $=_{df}$
die_V (x^1) Proc.

يستدعي الإطار المحمولي (49) الملاحظات التالية :

(أ) مُثِّل للموضوع الأول بواسطة محل مفتوح (يمكن أن تحتله أي مفردة ترضي شرط التوارد «إنسان» إذ إن هذا الموضوع لا يندرج في مجال التحجر ؛

(ب) على عكس ذلك، يتضمن محل الموضوع الثاني المفردة « the bucket » التي تشكّل والمحمولَ « kick» الجانب المتحجر من العبارة. ملء هذا المحل معجميا يحول دون :

- إدماج مفردة أخرى ولو كانت مرادفة ؛
- تنكير هذه المفردة (a bucket *) ؛
- جمع هذه المفردة (the buckets *) ؛
- أو إضافة تابع من التوابع (نعت أو مضاف إليه)
(the red bucket / * John's bucket *) ؛

ولو أدخلت هذه التعديلات على العبارة المعنية بالأمر لفقد التركيب تحجره ؛

(ج) يواكب الإطارَ المحمولي تعريفٌ دلالي يُبرزُ سمتين اثنتين : (١) معادلة المحمول وموضوعه الثاني لمحمول مفرد وهو « die» و(٢) اختلاف معنى هذين المكونين مضمومين عن معنييهما مستقلين : وهما، كما تقدم، أهم مظاهر التحجر الدلالي.

لنفرض، الآن، أننا نريد ترجمة الجملة (50) الى العربية :

(50) My friend kicked the bucket last week

نتّبع، عامة، نفس المسطرة التي نتبعها في ترجمة العبارات العادية مع الفارق التالي : ما ننقله الى البنية التحتية للعبارة الهدف ليس الإطار المحملولي ذاته بل تعريفه الدلالي. فنحصل بذلك على الإطار المحمولي (51) :

(51) م.وت {فَعَل} ف (س1 : حي) متض

على أساس هذا الإطار المحمولي يمكننا بناء البنية التحتية التي تتسطح في شكل العبارة الهدف (52) :

(52) مات صديقي في الأسبوع الماضي.

من الملاحظ، عامة، أن للعبارة المتحجرة حمولة دلالية تنضاف إلى دلالة المفردة التي تقابلها بحيث يمكن القول إن العلاقة التي بين هذه وتلك ليست علاقة تطابق تام. فللعبارة "to kick the bucket" دلالة إيجابية لا نجدها في المحمول «To die». لذلك ثمة مرحلة ثانية تحسن أن تَلِيَ نقل التعريف الدلالي وهي البحث عن عبارة متحجرة في اللغة الهدف تعادل العبارة المتحجرة المراد ترجمتها. فيما يخص العبارة «to kick the bucket» لا يمكن أن نجاوز المرحلة الأولى، أي مرحلة ترجمة التعريف الدلالي، إذ لا توجد، فيما نعلم، عبارة متحجرة تطابقها مطابقة تامة. فالعبارتان «**التحق بالرفيق الأعلى**» و«**قضى نحبه**»، وإن دلتا على نفس المعنى، لا تنتميان إلى نفس المستوى اللغوي الذي تنتمي إليه العبارة الأنجليزية ولا توحيان بما توحي به. ولو كان الأمر يتعلق بالترجمة الى اللغة الفرنسية لتسنى أن ننتقل من العبارة الأنجليزية إلى إحدى العبارتين اللتين تطابقانها دلالة وإيحاءا : «passer l'arme à gauche» و«casser sa pipe».

خلاصة القول أن التركيب المتحجر يترجم في مرحلتين اثنتين : نقل تعريفه الدلالي الى اللغة الهدف ثم تعويض هذا التعريف الدلالي بعبارة متحجرة تطابق العبارة المصدر مطابقة تامة. وقد يُكتفى بنقل التعريف الدلالي في حالة عدم توافر عبارة متحجرة ملائمة في اللغة الهدف. وقد يُتساءل لماذا لا نربط بين العبارتين المتحجرتين مباشرة في القاموس المزدوج (بين «to kick the bucket» و«casser sa pipe» مثلا) فنختزل المرحلتين في مرحلة واحدة. كان من الممكن أن يكون ذلك كذلك، أي أن نترجم التعبير المتحجر إلى تعبير متحجر، فنستطيع بذلك أن نقلل من كلفة المدخل القاموسي المزدوج ومن كلفة عملية النقل ذاتها، لو أنه كان بالإمكان أن نجد لكل تعبير متحجر في اللغة المصدر تعبيرا متحجرا في اللغة الهدف يطابقه تمام التطابق دلالة وإيحاءا.

تَقَدَّم أن الخصائص النحوية فئتان : خصائص سطحية (إدماج الصرفات،

رتبة المكونات، إسناد الحالات الاعرابية ...) تفي بتحديدها قواعد التعبير الرابطة بين البنية التحتية والبنية المكونية وخصائص عميقة ممثل لها عن طريق مخصصات أو وظائف (دلالية، تركيبية، تداولية) في مستوى البنية التحتية ذاتها. وسبق أن أشرنا كذلك الى أن اللغات تختلف في الفئة الأولى من الخصائص وأنها تكاد تتحد في الفئة الثانية وأن ما ينقل أثناء عملية الترجمة هي الخصائص المنتمية الى الفئة الثانية. إلا أننا أشرنا بالمناسبة ذاتها إلى أن الاختلاف قد يكمن في الخصائص التحتية (المخصصات والوظائف) على اعتبارها مجموعة من السمات المشتركة ترصد في مستوى النحو الكلي ويستخدم كل نحو خاص (نحو كل لغة) عددا (أو نوعا) معينا منها قد لا يكون مماثلا لما تستخدمه الأنحاء الخاصة الأخرى. ولنعط الآن امثلة الاختلافات التي من هذا القبيل :

(أ) المخصصات :

من المعلوم أن اللغة العربية تختلف عن اللغتين الانجليزية والفرنسية في كونها تتيح توارد المخصص الإشاري ومخصص التعريف بالنسبة لنفس الحد، كما يتبين من المقارنة بين الجملة (53) من جهة والجملتين (54 أ - ب) من جهة ثانية :

(53) قرأت هذا الكتاب

(54) a - * I have read this the book
b - * J'ai lu ce le livre.

القاعدة إذن هي ضرورة توارد مخصص الإشارة ومخصص التعريف في اللغة العربية وامتناع تواردهما في الانجليزية والفرنسية حيث تعد إضافة التعريف إلى الإشارة ضرب من الحشو على اعتبار أن الإشارة الى الشيء تعريف له.

في مستوى مخصص المحمول، يلاحظ أن اللغة الانجليزية تستخدم المخصص الجهي «المتدرج» (Progressive) في حين أن اللغتين العربية والفرنسية لا تكادان تستخدمانه. دليل ذلك أن الترجمة العربية (56) للجملة الانجليزية (55) تحتمل قراءتين : أن تفهم على أساس أن الفعل «يكتب» دال على الزمن الحاضر أو على أساس أنه يدل على الجهة «التدرج» والزمن الحاضر :

(55) My friend is writing a letter

(56) يكتب صديقي رسالة.

أما اللغة الفرنسية فتلجأ، حين ترجمة الجملة (55) الى استعمال عبارة إضافية لتأدية معنى التدرج الكامن في الفعل الانجليزي :

(57) Mon ami est **en train** d'écrire une lettre.

من المشهور أن اللغة الفرنسية من اللغات التي تمتاز بتعدد الصيغ الفعلية. فالفعل فيها يمكن أن يرد في صيغة ال «Présent» أو صيغة ال «Futur» أو صيغة ال «Futur proche» أو صيغة ال «Imparfait» أو صيغة ال «Plus-que - parfait» أو صيغة ال «Passé antérieur» ... تحديد هذه الصيغ والتمييز بينها راجع، بصفة عامة، الى مختلف التركيبات التي يمكن أن تقوم بين مختلف السمات الزمنية والسمات الجهية كما يتضح من الجدول التصريفي التالي المتعلق بصيغ الماضي خاصة :

(58)	زمن		جهة	صيغة
(أ)	ماض مطلق	+	تام آني منقطع ←	Passé simple
(ب)	ماض مطلق	+	غ تام مستمر ←	Imparfait
(ج)	ماض مطلق	+	تام آني مسترسل ←	Passé composé
(د)	ماض نسبي	+	غ تام مستمر ←	Plus-que-parfait
(هـ)	ماض نسبي	+	تام آني ←	Passé antérieur

حين نقارن بين اللغتين الفرنسية والعربية من حيث الصيغ الصرفية المعبرة عن الماضي نلاحظ أننا لا نعثر في العربية على مقابلات للتمييز بين التركيبة (أ) والتركيبة (ج) وبين التركيبة (د) والتركيبة (هـ). فالعربية تفرد للتركيبتين الأوليين صيغة واحدة وهي صيغة المضي المجرد (المجرد من فعل مساعد) وتعبر عن التركيبتين الثانيتين بصيغة الماضي المركب (المضي المسبوق بالفعل «كان»). لذلك تترجم اللغة العربية الى الجملة (59 ج) الجملتين (59 أ - ب) وإلى الجملة (60 ج) الجملتين (60 أو ب) :

(59) a - Youssef Ibn Tachfine a construit la ville de Marrakech

b - Youssef Ibn Tachfine construisit la ville de Marrakech

(59) ج - بنى يوسف بن تاشفين مدينة مراكش

(60) a - L'hôte déjeunait. Auparavant, il avait pris un bain

b - L'hôte déjeuna. Auparavant, il eut pris un bain

(60) ج - تناول الضيف فطوره. وكان قبل ذلك (قد) استحم.

يمكن أن نستخلص، إذا صحت هذه الملاحظات، أن التمييز بين التركيبتين الزمنيتين - الجهيتين (أ) و(ج) والتركيبتين الزمنيتين - الجهيتين (د) و(هـ) غير وارد في اللغة العربية وأنه يصبح، بالتالي، لا غيا في عملية الترجمة.

مثال أخير للاختلاف الذي يمكن أن يحصل في مستوى المخصصات : اللغة العربية من اللغات التي تتميز بكونها تستطيع التعبير عن موقف المتكلم من الفحوى القضوي إما بلاحق قضوي ("**فعلا**"، "**حقا**" ...) أو بأداة ("**إن**"، "**قد**"...) أو بجملة مركبة كما في الجمل (61 أ - ج) :

(61) أ - **فعلا**، خالد نحوي ممتاز

ب - **إن** خالدا نحوي ممتاز

ج - **أؤكدلك** أن خالدا نحوي ممتاز

وثمة لغات أخرى لا تتوافر فيها إلا الوسيلة الأولى والوسيلة الثالثة للتعبير عن نفس الموقف القضوي. فلا توجد في اللغتين الفرنسية والانجليزية أداة تقوم بالدور الذي تقوم به «**إن**». يترتب عن هذا الوضع، بالنسبة للترجمة، أننا إذا اردنا نقل جملة تتضمن هذه الأداة الى إحدى هاتين اللغتين اضطررنا الى اللجوء إما إلى لاحق أو جملة مركبة في نفس المعنى. فالجملة (61 أ) مثلا، يمكن نقلها الى (62 أ) أو (62ب) في الانجليزية والى (63 أ) أو (63 ب) في الفرنسية :

(62) a - Surely, H̲ālid is an excellent grammarian

b - I assure that H̲ālid is an excellent grammarian

(63) a - Sûrement, H̲ālid est un excellent grammairien

b - Je vous assure que H̲ālid est un excellent grammairien.

(ب) الوظائف :

مر بنا أن اللغات الطبيعية تختلف من حيث استخدامها للوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول. فمنها ما يستغني كليا عن استخدامهما ومنها ما لا يستخدم إلا الوظيفة الأولى كاللغة الفرنسية مثلا. اللغتان العربية والانجليزية تستخدمان الفاعل والمفعول معا فلا إشكال إذن حين نريد أن نترجم من إحداهما الى الأخرى وإنما يُشكِل الأمر حين نريد ترجمة جملة من قبيل (64) إلى اللغة الفرنسية :

(64) أعطى خالد هندا كتابا.

فهذه الجملة يمتنع نقلها الى (65) ولا يمكن أن تنقل إلا إلى الجملة (66) :

(65) * Hālid a donné Hind un livre

(66) Hālid a donné un livre à Hind

أما بالنسبة للوظيفة الفاعل فقد ثبت أن اللغات التي تستخدمها تختلف من حيث مجال إسنادها. فمنها ما يسندها إلى الحد- المنفذ أو الحد - المتقبل كاللغة الفرنسية ومنها ما يسندها إلى الحد - المستقبل بالإضافة الى الحدين الأولين كاللغة الأنجليزية ومنها ما يجاوز هذا المجال فيسندها كذلك إلى الحدين الزمان والمكان كاللغة العربية. نتيجة لهذا الاختلاف، يمكن أن نترجم التركيب المبني للمجهول في (67) إلى اللغة الانجليزية :

(67) أُعطِي خالد كتابا.

(68) Hālid was given a book

ولا يمكن أن نترجمه الى اللغة الفرنسية :

(69)* Hālid a été donné un livre

أما البناء للمجهول في الجملة (70) فلا مقابل له في اللغة الأنجليزية ولا في اللغة الفرنسية :

(70) نِيمت ليلةُ البارحة.

(71) a - * The last night was slept

b - * La nuit dernière a été dormie

من تفريعات الوظيفة التداولية بؤرة المقابلة (ديك 1989، المتوكل 1993 أ) «بؤرة الانتقاء» (Selecting focus) التي تُسنَد الى المكون الحامل للمعلومة المتردد في ورودها كما يتبين من الجملة (72 ب) الواردة جوابا للجملة (72 أ) :

(72) أ - **اكتابا** اشترى صديقك أم مجلة ؟

ب - **كتابا** اشترى صديقي

وتختلف بؤرة الانتقاء عن «**بؤرة التعويض**» من حيث إن هذه الوظيفة تُسند الى المكون الحامل لمعلومة يعوض بها المتكلم معلومة لدى المخاطب يعدها غير واردة. قارن بين الزوجين (72 أ - ب) و(73 أ - ب) :

(73) أ - اشترى صديقك كتابا.

ب - لا، لم يشتر صديقي كتابا بل **مجلة**

توافق اللغة الانجليزية اللغة العربية في كونهما تُميزان بين هاتين البؤرتين الفرعيتين إذ إننا نجد في الأنجليزية ما يقابل التركيبين (72 ب) و(73 ب) :

(74) a - Did your friend buy a book or a journal ?

b - A **book** my friend bought

(75) a - Your friend bought a book

b - No, my friend didn't buy a book but a **journal**.

أما اللغة الفرنسية فليس فيها ما يعادل التركيبين (72 ب) و(74 ب) كما يتضح من لحن الجملة (76 ب) :

(76) a - Est-ce un livre que votre ami a acheté ou une revue?

b - * un **livre** mon ami a acheté.

ما يتوافر في هذه اللغة، في هذا الباب، هو التركيب الذي يماثل التركيبين (73 ب) و(75 ب)، والتركيب المفصول والتركيب شبه المفصول كما في الجمل (77 أ - ج) على التوالي :

(77) a - Mon ami n'a pas acheté un livre mais une revue

b - C'est une revue que mon ami a achetée (et non un livre)

c - Ce que mon ami a acheté (c') est une revue (et non un livre)

هذه التراكيب الثلاثة تُعبِّر كلها عن بؤرة تعويض. أما بؤرة الانتقاء فلا يتوافر في اللغة الفرنسية، فيما نعلم، تركيب يخصها كما هو الشأن في اللغتين العربية والانجليزية. إذا صحت هذه الملاحظات امكننا القول إن اللغة الفرنسية بخلاف العربية والأنجليزية، لا يتحقق فيها التمييز بين البؤرتين الفرعيتين، بؤرة الانتقاء وبؤرة التعويض، وأن هذا التقابل «يتحيّد» (يُلغَى) في ظل فرع أعلى وهو بؤرة المقابلة.

هذه بعض من الأمثلة التي يمكن سوقها في باب عدم التطابق بين اللغتين موضوع الترجمة من حيث الخصائص النحوية الممثل لها في البنية التحتية إما عن طريق المخصصات أو بواسطة الوظائف. انطلاقا من الأمثلة التي أوردناها في هذا الباب يمكن أن نرجع حالات عدم التطابق الى حالة عامة واحدة وهي انعدام المقابل (مخصصا أو وظيفة) المطابق في اللغة الهدف. في هذه الحالة، يمكن صوغ **قواعد تكييف** كما تقترح كورست (1987 و1989) تقوم بوظيفة تكييف عناصر البنية التحتية الهدف مع عناصر البنية التحتية المصدر. وهذه أمثلة لما يمكن أن يكون عليه هذا الضرب من القواعد :

(١) ينعدم في اللغة العربية، كما سلف، ما يقابل «تركيب التدرج» في اللغة الانجليزية. ويستلزم هذا الوضع أن نصوغ قاعدتي التكييف التاليتين :

(78) a - Pres Progr ⇒Pres

b - Past Progr ⇒ Past Imperf

مفاد القاعدة الأولى أن المخصص الجهي «المتدرج» يُلغَى حين يكون المخصص الزمني المخصص الحاضر. أما القاعدة الثانية فتقضي بأن يُعوض مخصص التدرج بمخصص عدم التمام حين يكون المخصص الزمني المخصص الماضي. هاتان القاعدتان هما اللتان تعتمدان في تكييف البنيتين التحتيتين للجملتين (80 أ - ب) مع البنيتين التحتيتين للجملتين المصدرين (79 أ - ب) :

(79) a - My brother is reading a newspaper

b - My brother was reading a newspaper

(80) أ - يقرأ أخي جريدة

ب - كان أخي يقرأ جريدة

ج-* قرأ أخي جريدة.

(٢) أشرنا آنفا الى أننا لا نجد في اللغة العربية ما يقابل التمييز بين الصيغتين الفرنسيتين الـ «Passé simple» والـ «Passé composé» ولا ما يقابل التمييز، في نفس اللغة، بين صيغتي الـ «Passé antérieur» والـ «Plus-que-parfait» وبينا أن اللغة العربية تستخدم صيغة الماضي المجرد في الحالتين الأوليين وصيغة الماضي المسوق بالفعل «**كان**» في الحالتين الثانيتين. ويعني هذا بالنسبة للترجمة من اللغة الفرنسية الى اللغة العربية :

- أن مجموعة المخصصات «**ماض مطلق**» مع «**تام - آني - منقطع**» أو مع «**تام - آني - مسترسل**» تُعوض بالمجموعة «**ماض مطلق**» مع «**تام آني**».

- وأن مجموعة المخصصات «**ماض نسبي**» مع «**تام - آني**» أو مع «**غير تام - مستمر**» تُعوض بالمخصص الزمني «**ماض نسبي**» (مع إلغاء المخصصات الجهية لعدم تأثيرها). إذا صحت هذه الافتراضات جازلنا أن نصوغ القاعدتين التاليتين:

(81)

a - Passé Absolu {Perf Ponctuel Achevé / Perf Ponctuel non achevé} → {Passé Absolu / Perf Ponctuel}

b - Passé Relatif {Perf Ponctuel / Imperf Duratif} ⟶ Passé Relatif

(٣) تختلف اللغة العربية عن اللغتين الانجليزية والفرنسية، كما سلف، من حيث إن اسم الإشارة فيها تواكبه ضرورة أداة التعريف. ويعني ذلك أن البنية التحتية للجملة العربية تتضمن بالضرورة مخصص التعريف إضافة الى مخصص الإشارة في حين تكتفي مقابلتاها الانجليزية والفرنسية بالمخصص الإشاري وحده على أساس أنه متضمن للتعريف. على ذلك تكون القاعدة المسؤولة عن تكييف الحد الإشاري في اللغة العربية مع مقابله في اللغتين الانجليزية والفرنسية هي القاعدة (82) :

(82) Dem d $\Longrightarrow$ Dem

(٤) مر بنا أن المخصص القضوي الدال على موقف المتكلم من فحوى القضية يتحقق في اللغة العربية (بواسطة الأداة «إنّ» (مشددة). أما في اللغتين الفرنسية والأنجليزية فيلجأ إما الى لاحق قضوي أو فعل من الأفعال الدالة على التوكيد لتأدية ما تؤديه الأداة «إنّ» في اللغة العربية. قاعدة التكييف في هذا الباب يمكن أن تصاغ على الشكل التالي على اعتبار أن النقل يتم من العربية الى الانجليزية أو الفرنسية :

$$(83)\quad \pi_3\, X_i \Rightarrow \begin{cases} [X_i : \ldots (6_3) \ldots] \\ \text{Modal Verb } X_i \end{cases}$$

(٥) فيما يخص الوظائف، بينا أعلاه أن اللغة الفرنسية تختلف عن اللغتين العربية والانجليزية من حيث إن مجال إسنادكل من المفعول والفاعل والبؤرة لا يتسع فيها اتساعه فيهما. فهي لا تستخدم المفعول بالمرة بخلاف اللغتين الأخريين، وهي لا تسند الفاعل إلا إلى الحدين المنفد والمتقبل وهي لا تميز، من حيث التعبير، بين بؤرة الانتقاء وبؤرة التعويض فتستعمل للتعبير عن البؤرتين الفرعيتين معا التراكيب التي تستعملها للتعبير عن البؤرة الأم، بؤرة المقابلة. على اعتبار أن هذه الملاحظات ترقى إلى قدر معقول من الصحة، يمكن أن نصوغ القواعد المسؤولة عن تكييف البنية التحتية للعبارة الفرنسية الهدف مع البنية التحتية للعبارة العربية (أو الانجليزية) المصدر على النحو التالي :

$$(84)\quad (x_i)\ \text{Sem Obj} \longrightarrow (x_i)\ \text{Sem}$$

$$(85)\quad (x_i)\ \text{Sem Subj} \longrightarrow (x_i)\ \text{Sem}$$

if Sem = Other semantic functions than Ag or Go

$$(84)\quad \left.\begin{array}{l} (xi)\ \text{Replacing foc} \\ (xi)\ \text{Selecting foc} \end{array}\right\} \longrightarrow (x_i)\ \text{Contr foc}$$

تعني القاعدة (84) أن الحد الحامل للوظيفة المفعول في البنية التحتية المصدر ينقل الى حد لا يحمل وظيفة تركيبية في البنية التحتية الهدف. وتفيد القاعدة (85) أن الحد الفاعل في البنية التحتية المصدر يقابل بحد غير حامل لهذه الوظيفة إذا كانت الوظيفة الدلالية المسندة إليه وظيفة أخرى غير الوظيفتين المنفذ والمتقبل.

أمـا القـاعـدة (86) فـمفادها أن الحد المسندة إليه بؤرة الانتقاء أو بؤرة التعويض في البنية التحتية المصدر ينقل الى حد بؤرة المقابلة في البنية التحتية الهدف.

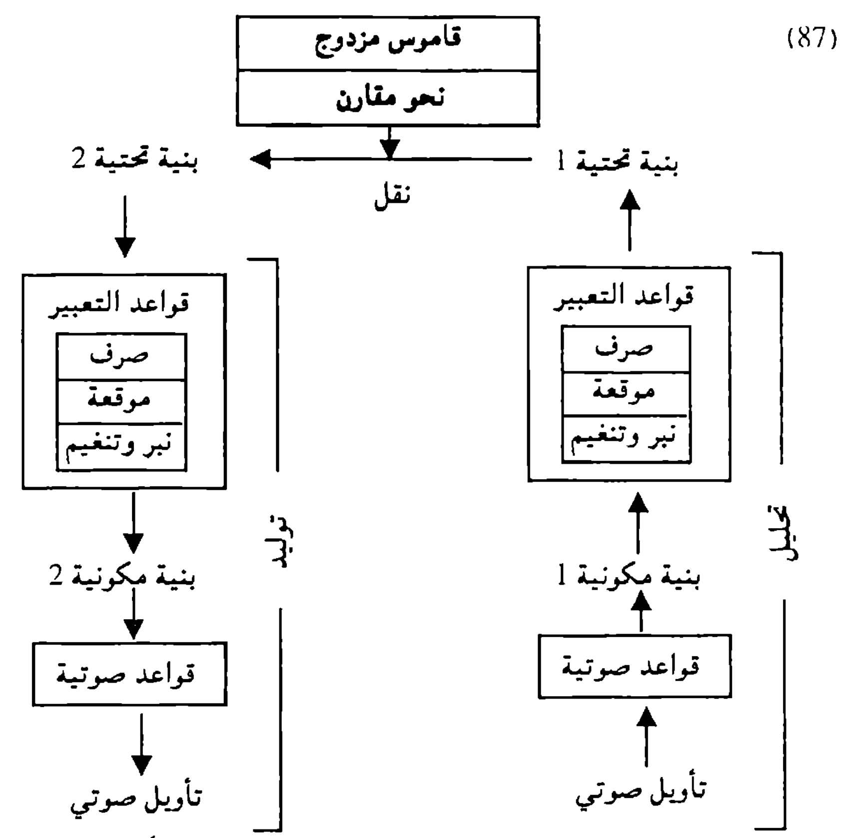
من خـلال هذه الأمـثلة يمكن أن نلاحظ أن قـواعـد التـكيـيف يمكن أن تصنف، من حيث نتائج تطبيقها على البنية الهدف، صنفين : (أ) «**قـواعـد تكيـيف محلية**» و(ب) «**قواعد تكييف جذرية**». تكمن محلية الفئة الأولى من هذه القواعد في كونها تُجرى في مجال معين من البنية التحتية دون أن تمس هذه البنية ككل. مثال ذلك قواعد تكييف مخصص الحد ومخصصات المحمول ((82) و(78 أ – ب) – (81 أ – ب)). أما الفئة الثانية فهي جذرية لأنها تُفضِي الى بنية مغايرة للبنية المصدر. وهذه سمة قاعدة تكييف المخصص القضوي (83) والقواعد المتعلقة بتكييف إسناد الوظائف (84) و(85) و(86)). ومن البديهي أن الضرب الثاني من قواعد التكييف يُفضّل الا يُلجأ إليه إلا عند الضرورة لكلفته بالنظر إلى الضرب الأول. وتبرز أهمية هذا الفرق في الكلفة خاصة حين يتعلق الأمر بالترجمة الآلية أو الترجمة المعتمدة (جزئيا) للحاسوب.

نستخلص من هذا العرض لعملية النقل أنها عملية انتقال من البنية التحتية للعبارة المصدر إلى البنية التحتية للعبارة الهدف بواسطة أداتين أساسيتين اثنتين، قاموس مزدوج ونحو مقارن للغتين موضوع الترجمة وأن هاتين الأداتين تمد المترجم بالمعادلات المعجمية والنحوية بين اللغتين والمساطر (قواعد تكييف) التي تمكنه من العبور من بنية الى بنية في حالتي انعدام المقابل وعدم التطابق بين المقابل والعنصر المراد ترجمته.

3 - 3 - التوليد :

تُفضِي عملية النقل التحتي الى بنية تحتية تامة التحديد. هذه البنية تمثل لجميع المعلومات التي تستلزمها قواعد التعبير لصوغ بنية مكونية للعبارة الهدف. ويتم الانتقال من البنية التحتية الهدف إلى العبارة الهدف حسب المسطرة الموضحة في الرسم التالي (87) :

(87)



يتم توليد العبارة الهدف، حسب المسطرة الموضحة أعلاه، في مرحلتين أساسيتين هما :

(أ) نقل البنية التحتية المترجمة الى بنية مكونية عن طريق إجراء قواعد التعبير. وتطبق هذه القواعد في إتجاه توليدي (مخالف للاتجاه التحليلي كما سبق أن بينا) يتضمن العمليات التالية :

(١) تحديد الصيغ الصرفية لكل من المحمول والحدود عن طريق تطبيق الفئة الأولى من قواعد التعبير (قواعد تحقيق المخصصات، قواعد إسناد الحالات الإعرابية بالنسبة للغات المعربة ...) ؛

(٢) ترتيب المكونات وفقا لما تحمله من وظائف (تركيبية وتداولية) ؛

(٣) إسناد النبر للمكون البؤرة والتنغيم للجملة طبقا لقوتها الإنجازية.

(ب) نقل البنية المكونية إلى بنية محققة بواسطة القواعد الصوتية.

ما يجدر لفت الانتباه إليه هنا هو أن توليد العبارة الهدف يتم عن طريق تطبيق قواعد التعبير الواردة في اللغة الهدف. محط الاحتراز هنا هو تلافي تأثر قواعد تعبير اللغة الهدف بقواعد تعبير اللغة المصدر نتيجة للضغط الذي يمكن أن يمارسه الشكل السطحي للعبارة المصدر. وهنا تكمن دقة مرحلة توليد العبارة الهدف فالمترجم مجبر على أن يُرضي في الوقت ذاته مطلبين متدافعين : أن يظل وفيا ما أمكن الوفاء لقواعد تعبير اللغة الهدف كي لا يسقط في الترجمة الشكلية الحرفية وأن يسعى ما أمكنه ذلك في أن يعكس الخصائص البنيوية (و«الاسلوبية») للعبارة المصدر تلبية للمبدأ العام القاضي بأن الترجمة المثلى هي تلك الترجمة التي تفي بنقل مضمون وشكل العبارة المترجمة في نفس الوقت. ولعل من أحسن السبل الموصلة الى ذلك أن ينتقي المترجم من بين العبارات الحاملة لنفس المضمون العبارة الأقرب، من حيث الشكل، إلى العبارة المصدر، هذا حين يكون من الممكن العثور على عبارات متباينة من حيث الشكل حاملة لنفس المضمون. مفاد هذا بالنسبة لمن يعتمد منهج الترجمة المقترح في النحو الوظيفي أن ينطلق من البنية التحتية الهدف وأن ينتقي من بين قواعد التعبير الممكنة القواعد التي تنقل هذه البنية الى البنية المكونية التي تقاسم البنية المكونية للبنية التحتية المصدر أكبر عدد ممكن من الخصائص (الصرفية والتركيبية). ولنمثل لذلك بما يمكن فعله حين ترجمة الجملة (72 ب) الى الجملة (74 ب) :

(72 ب) **كتابا** اشترى صديقي

(74 b) A **book** my friend bought

تحليل العبارة المصدر حسب المسطرة التي بيناها في الفقرة (1.3.1) يوصلنا إلى البنية التحتية التالية :

(88) [خب وي : [س ي : [مض وي : [تا ش.ر. ي. {افتعل} ف
(ع1 ذ س1 : (صديق) (ع1 سي : مك) ما) منف فامح
(ن1 ذ س2 : كتاب) متق مف بؤمق]]]]

حيث : مك = متكلم ؛ ما = مالك ؛ بؤنق = بؤرة انتقاء.

وتنتقل البنية التحتية (88) إلى البنية التحتية الهدف (89) عن طريق استخدام كل من القاموس المزدوج والنحو المقارن :

(89) [DECL E_i : [X_i: [Past e_i : [Perf buy v
(d1 x^1 : (friend) (d1 x^i : 1p) Poss) Ag Subj Top
(i 1 x^2 : book) Go Obj Contr Foc]]]]

ويتم توليد العبارة الهدف (74ب) وفقا للمسطرة التالية :

(١) في مرحلة أولى، تُجرى القواعد الصرفية التي تضطلع بتحقيق المخصصات المنتمية الى مختلف الطبقات فنحصل بذلك على البنية (90) :

(90) [DECL E_i : [X_i : [bought (x^1 : my friend) Ag Subj Top
(x^2 : a book) Go Obj Contr Foc]]]

(٢) في مرحلة ثانية، مرحلة تطبيق قواعد الموقعة، يجب أن ننتقي، من بين العبارات (91 أ – ج) العبارة (91 ج) على أساس أنها العبارة الهدف الأقرب الى العبارة المصدر مضمونا وشكلا، هذا على افتراض أن العبارات الثلاث مترادفة :

(91) a - My friend bought a **book**
b - It was a **book** that my friend bought
c - A **book** my friend bought

بناء على هذا الاختيار، تجرى قواعد الموقعة فتترتب المكونات حسب وظائفها فنحصل على البنية (92) بعد محو المتغيرات :

(92) [DECL [a book] Foc[my friend] [bought]]

(٣) وتشكل البنية (92) دخلا لقاعدتي إسناد النبر والتنغيم فنحصل على البنية المكونية التامة التحديد (93) حيث يوجد النبر على المكون المبأر وحيث تأخذ الحملة ككل التنغيم الذي يلائم قوتها الإنجازية :

(93) [[[a **book**] [my friend] [bought]]

بعد ذلك تتكفل القواعد الصوتية بالتأويل الصوتي لهذه البنية التي تتحقق بذلك في شكل الجملة (74 ب).

لم نفصل القول، هنا، نظرا لكون القواعد المسؤولة عن توليد العبارات اللغوية في النحو الوظيفي بصفة عامة معروفة من حيث طبيعتها ومن حيث صياغتها.

وللتذكير نورد في ما يلي بعد الأمثلة لقواعد التعبير التي تكفلت بنقل البنية التحتية (89) إلى البنية المكونية (93) :

تصاغ القواعد الصرفية، كما سبق، حسب الشكل التالي :

(94) Operator [Operandum] = Value

على أساس (94) يمكن صوغ القاعدة المسؤولة عن إدماج أداة التنكير في اللغة الانجليزية كما يلي :

(95) a - i_1 [Term $_N$] = a term
b - in [Term $_N$] = term - s

وتطبق هذه القاعدة، في حالة الحد الثاني في البنية التحتية (89) على النحو التالي :

(96) i_1 [book $_N$] = a book

أما القاعدة المسؤولة عن تحديد صيغة المحمول الفعلي فإنها تصاغ وفقا للشكل العام (94) بالنسبة للأفعال ذات التصريف المطرد (regular verbs). فصيغة الماضي لهذه الأفعال تحددها القاعدة (97) :

(97) Past [Pred-$_v$] = Pred - ed

أما حين ينتمي المحمول الى زمرة الأفعال غير المطردة، فالمقترح في النحو الوظيفي (ديك 1989 : 294) أن تُرصد جميع صيغ الفعل في مدخله المعجمي وأن تنتقى من بينها الصيغة الملائمة عند الطلب. هذه المسطرة هي التي اعتمدت في انتقاء صيغة الماضي (bought) بالنسبة لمحمول الجملة التي نحن بصدد توليدها.

يتم ترتيب المكونات داخل الجملة بوجه عام على أساس الوظائف التي تحملها هذه المكونات. ويكون هذا الترتيب وفقا لبنية رتبية تختلف باختلاف اللغات أو باختلاف أنماط اللغات. فالبنية الرتبية التي تحدد رتبة المكونات في الجملة الأنجليزية هي البينة (98) :

(98) P_1 S V(O) (X)

حيث تُخصص المواقع الثلاثة S وV وO للفاعل والمحمول الفعلي والمفعول بالتوالي والموقع X للمكونات التي لا تحمل وظيفة تركيبية ولا وظيفة

تداوليـــة، والموقع P_1 للأدوات الصدور أو المكونات الحاملة لوظيفة تداولية تخولها احتلال موقع خاص. على أساس البنية الرتبية (98) يمكن صوغ قواعد الموقعة التالية (حيث يقرأ السهم : «يتموقع في») :

$$(99)\left\{\begin{array}{l}\text{P1 Constituents}\\ \text{Top}\\ \text{Foc}\end{array}\right\} \longrightarrow \text{P1}$$

(100) Subj ⟶ S

(101) Obj ⟶ O

(102) Verb ⟶ V

(103) X - Constituents ⟶ X

فيما يخص الجملة المعنية بالأمر هنا فقد حددت رتب مكوناتها وفقا للقواعد (102) و(100) و(99) حيث احتل المحمول الفعلي الموقع V واحتل المكون الفاعل الموقع S على أساس وظيفته التركيبية واحتل المكون المفعول لا الموقع O (كما تقتضي وظيفته التركيبية) بل الموقع الصدر، P_1، بموجب وظيفته التداولية.

السمات الصوتية ما فوق المقطعية تحددها بوجه عام الخصائص التداولية للجملة. فالنبر يُسنَد عامة، الى المكون الحامل للوظيفة التداولية البؤرة ؛ أما التنغيم فيسند الى الجملة ككل على أساس القوة الإنجازية التي تواكبها. في إطار النحو الوظيفي، يمكن أن تصاغ قاعدتا إسناد هاتين السمتين، النبر والتنغيم، على أساس المعلومات المتوافرة في البنية التحتية ؛

(١) يُسنَد النبر المركزي في الجملة إلى المكون (الحد أو المحمول) المسندة اليه الوظيفة التداولية البؤرة ؛

(٢) يُسنَد التنغيم الى الجملة برمتها على أساس قيمة المخصص الإنجازي (إخبار، استفهام ...).

ويمكن صوغ قاعدتي إسناد النبر والتنغيم، بشكل مؤقت، على النحو التالي :

(104) Foc [Term / Pred] = **Term / Pred**
(105) a - DECL [Clause] = Clause↘
b - I N T [Clause] = Clause↗

فيما يخص الجملة التي نحن بصدد توليدها، يسند النبر الى المكون المبأر «**a book**» وفقا للقاعدة (104) ويسند التنغيم الى الجملة ككل طبقا للقاعدة (105أ).

من هذا العرض لما اقترح لحد الآن في نظرية النحو الوظيفي في باب الترجمة نستطيع أن نستخلص النقاط الأساسية التالية :

أ - تشكل البنية التحتية، كما يتصورها النحو الوظيفي، أحسن جسر للعبور من لغة الى لغة إذ إنها المستوى الذي يمثل لما تتقاسمه اللغات على تباينها من حيث الخصائص الصورية، وتشكل، سمة الكلية هذه، أحسن قناة للترجمة ؛

ب - تتم عملية الترجمة في مراحل ثلاث : (١) مرحلة تحليل العبارة المصدر عبر قواعد التعبير الواردة في اللغة المصدر، الى بينتها التحتية (٢) مرحلة نقل البنية التحتية خرج التحليل الى البنية التحتية للعبارة الهدف و(٣) توليد العبارة الهدف عن طريق قواعد تعبير اللغة الهدف ؛

ج - يُتَوسَّل للنقل (من البنية التحتية المصدر الى البنية التحتية الهدف) بجهازين مصوغين حسب مبادئ النحو الوظيفي ومنهجه : قاموس مزدوج ونحو مقارن. يتكفل القاموس المزدوج برصد المعادلات المعجمية بين اللغتين موضوع الترجمة ووضع الحلول للمشاكل التي تنتج عن انعدام المعادل (كانعدام المقابل مطلقا وانعدام التطابق بين المقابلين وانعدام المقابل في حالة التراكيب المتحجرة ...). أما النحو المقارن فيضطلع برصد المعادلات النحوية (المعادلات الممكن قيامها بين مخصصات المستويات المختلفة وبين الوظائف بأنواعها الثلاثة) من ناحية ووضع قواعد تكييف لمعالجة حالات عدم التطابق بين السمات المتوافرة في البنيتين التحتيتين المصدر والهدف من ناحية ثانية.

د - تُحتِّم المسطرة المعتمدة للترجمة في النحو الوظيفي صياغة ثلاثة اجهزة، جهاز تحليل وجهاز نقل وجهاز توليد، تقوم بالعمليات الثلاث التي تتضمنها كل ترجمة. وتستلزم هذه المسطرة، على وجه الخصوص، أن تصاغ قواعد التعبير،

استجابة لكل من مبدأي الاقتصاد والأناقة، على أساس إمكان إجرائها في اتجاهين اثنين : اتجاه التوليد واتجاه التحليل معا.

هـ - يتم توليد العبارة الهدف عن طريق قواعد التعبير الواردة في اللغة الهدف حيث يكون الفصل تاما بين هذه القواعد وقواعد التعبير الواردة في اللغة المصدر. إلا أنه يستحسن، سعيا في تحقيق الترجمة المثلى، أن تنتقى من بين قواعد تعبير اللغة الهدف، كلما أمكن ذلك، القواعد التي تماثل أو تقارب قواعد تعبير اللغة المصدر.

المراجع

المراجع باللغة العربية :

المتوكل، أحمد، 1986، **دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي**، دار الثقافة، الدار البيضاء.

المتوكل، أحمد، 1987، **من قضايا الرابط في اللغة العربية**، منشورات عكاظ، الرباط.

المتوكل، أحمد، 1988، **قضايا معجمية**، اتحاد الناشرين المغاربة، الرباط.

المتوكل، أحمد، 1989، **اللسانيات الوظيفية : مدخل نظري**، منشورات عكاظ، الرباط.

المتوكل، أحمد، 1993 أ، **آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.

المتوكل، أحمد، 1993 ب، **الوظيفة & البنية : مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية**، منشورات عكاظ، الرباط.

المتوكل، أحمد، قيد الانجاز **نظرية النحو الوظيفي ومنهج الترجمة.**

المراجع باللغة الأجنبية :

Bach, E. and R. Harms (eds) 1968, **Universals in Linguistic Theory**. New York, Holt Rinehartand Winston, Inc.

Bakker, D. 1989, "A formalism for Functional Grammar expression rules", in Connolly and Dik (eds)

Bakker, D, Korst, Van der, B. and G. Schaaik, 1988, "Building a sentence generator for teaching linguistics", in Zock and Sabah (eds), vol. 2

Chomsky, N. 1977, **Essays on Form and Interpretation**, Elsevier : North-Holland, Inc.

Chomsky, N. 1988, Language and Problems of knouwledge. Cambridge, MA : MIT Press.

Connolly, J. 1986, "Testing Functional Grammar placement rules using Prolog' **International Journal of Man-Machine Studies 24.**

Connolly J. and Dik, S.C., (eds.) 1989, **Functional Grammar and the Computer,** Dordrecht : Foris.

Dik, S. C, 1975 Stepwise lexical decomposition. WPFG.

Dik, S. C., 1978, **Functional Grammar**, Amsterdam : North-Holland.

Dik, S. C., 1986 a, 'Linguistically motivated knowledge representation' WPFG N° 9

Dik, S. C., 1986 b, 'Two papers on the computational application of F G. WPFG N° 18

Dik, S. C., 1986 c, 'Towards a unified cognitive language'. Paper, University of Amsterdam.

Dik, S. C., 1987a, Functional Grammar and its potential computer applications, in W. Meijs (ed.).

Dik, S. C. 1987b, 'Generating answers from a linguistically coded knowledge base', in Kempen (ed).

Dik, S. C. 1987c, Linguistically motivated knowledge representation in M. Nagao (ed) **Language and artificial intelligence.**

Amsterdam : North-Holland.

Dik, S. C, 1988, 'Idioms in a Functional Grammar'. Paper, Institute for general linguistics, University of Amsterdam.

Dik, S. C, 1989, **The Theory of Functional Grammar. Part 1**, Dordrecht : Foris.

Dik, S. C., 1989, 'FG* C* M* NLU : Functional Grammar Computational Model of the Natural Language User', in Connolly and Dik (eds).

Dik, S. C, 1990, 'How to build a natural language user : a linguist's point of view', in Hannay and Vester (eds).

Dik, S. C., **et al**, 1981, 'On the typology of Focus phenomena', in Hoekstra **et al** (eds), **Perspectives on Functional Grammar. Dordrecht : Foris.**

Dik, S. C., and Kahrel, P, 1992, 'Prof Glot : a multilingual natural language processor'. WPFG n° 45

Dignum, F., 1989, 'Parsing an Englih text using F G' in Connolly and Dik (eds).

Fillmore, C., 1968, 'Case for case', in Bach and Harms (eds).

Fortescue, M., 1992 " Aspect and superaspect in Koyukin : An Application of the Functional Grammar Model to a Polysynthetic Language." in Fortescue **et al.** (eds).

Fortescue, M. **et al.**, 1992, eds., **Layered Structure and Reference in a functional prerspective.** Amsterdam : Benjamins.

Fraser. B. 1970, 'Idioms within a transformational Grammar', **Foundations of language, VI.**

Gatward, R., 1989, 'Implementation efficiency considerations in parsing Functional Grammar', in Connolly and Dik (eds).

Givon, T., 1982, "Tense - Aspect - Modality : the Creole prototype and beyond", in Hopper (ed).

Halliday, M., 1970 'Language structure and language function', in Lyons (ed). **New horizons in Linguistics.** Harmondsworth : Penguin

Halliday, M., 1985, **Introdution to Functional Grammar**, London, Arnold

Hannay, M. and Vester, E, (eds) 1980, **Working with Functional Grammar: Description and computational applications**. Dordrecht: Foris.

Hausser, R, H, 1980, 'Surface compositionality and the semantics of Mood'. in Searle J. R. **et al.** (eds)

Hengeveld, k, 1987, ' Clause structure and modality in Functional Grammar' in Van der Auwera and Goossens, (eds). **Ins and Outs of the Predication.** Dordrecht : Foris.

Hengeveld. k. 1992. ' Parts of speech', in Fortescue **et al.** eds.

Hopper. P. J. (ed), **Tense - Aspect : Between Semantics and pragmatics,** Amsterdam : Benjanins.

Hymes, D., 1972 ' On communicative competence', in Pride and Holmes, (eds). **Sociolinguistics.** Harmondsworth : Penguin.

Jakobson, R., 1963, **Essais de linguistique générale**, Les éditions de minuit, Paris.

Kempen, G. (ed) 1987, **Natural language generation : new results in artificial intelligence, psychology and linguistics**. Dordrecht : Martinus Nijhoff

Korst, van der. B., 1987, 'Twelve sentences : a translation procedure in terms of Functional Grammar '. WPFG n° 19

Korst, van der, B., 1989, 'Functional grammar and machine translation', in Connolly and Dik (eds).

Kwee T.L., 1979, 'A 68 - FG (3), 'Simon Dik's funktionele grammatika geschreven in algol 68 versie nr 03[Simon Dik's functional grammar writen in algol 68]. **Publications of the institue for general linguistics 23,** University of Amsterdam.

Kwee, T.L. 1981, 'In search of an appropriate relative clause', in T. Hoekstra **et al.** (eds), **Perspectives on Functional Grammar.** Dordrecht : Foris

Kwee T.L., 1987, 'A computer model of functional grammar', in kempen (ed).

Kwee, T, L, 1988, 'Natural language generation : one individual implementer's experience', in Zock and Sabah (eds), vol 2.

Kwee, T. L., 1989, 'An ATN parser for English FG ? or may be an active chart ?', in Connolly and Dik (eds.)

Lyons J., 1977, **Semantics.** Cambridge, C.U.P.

Meijs, W. 1987, ' Corpus linguistics and Beyond ', Amsterdam, RODOPI.

Meijs, w. 1988, 'Knowledge activation in a large lexical data-base: problems and prospects in the LINKS - Project'. Amstedam, **Papers in English**, 1. Dept of English, University of Amsterdam.

Meijs, w., 1989, 'Speading the word : Knowledge activation in a functional perspective' in Connolly and Dik (eds.).

Masson, I. and Hatim B., 1992, **Discourse and the Translator**, London: Longman.

Moutaouakil, A., 1971, **Les procès orientés en français**, MA Thesis, Université Mohammed V, Faculté des Lettres, Rabat.

Moutaouakil, A. 1982, **Réflexions sur la théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe**, Publications de la Faculté des Lettres et des sciences humaines de Rabat.

Moutaouakil A.,1989, **Pragmatic functions in a functional grammar of Arabic**, Dordrecht : Foris

Moutaouakil, A., 1990, "On Constraining intra-clausal pragmatic functions assignment". Paper, University Mohammed V. Faculté des Lettres, Rabat.

Moutaouakil, A., 1991 a, " On representing implicated illocutionary force : grammar or logic ?". WPFG n° 40.

Moutaouakil A., 1991b, " Defreezed icebergs : a functional account of de-idiomatized idioms". Paper, University Mohammed V, Faculté des Lettres, Rabat. To appear in the proceedings of 6th conferene on functional grammar. York, 1994.

Moutaouakil, A., 1992, " on the layering of the underlying clause structure in Functional Grammar ", WPFG n° 50.

Moutaouakil, A., (Forth) a, **Fonctionalité et description Sytaxique** OKAD, Rabat

Moutaouakil A., (Forth) **Reflections on the layered representation in Functional Grammar.**

Nida, E. A. 1964, **Toward a science of translating with special reference to principles and procedures involved in Bible translating.** Leiden: E. J. Brill.

Nuyts, J., and G. Schutter (eds), 1987, **Getting one's words into line: on word order and functional grammar,** Dordrecht : Foris.

Samuelsdorff, Paul O., 1989, 'Simulations of a Functional Grammar in Prolog', in Connolly and Dik (eds).

Searle, J. R. **et al.** (eds.), 1980, **Speech act theory and Pragmatics**. Dordrecht : Reidel Publisting Co.

Vossen, P. 1989, 'The Structure of lexical knowledge as envisaged in the LINKS - project' ; in Connolly and Dik (eds.).

Zock. M. and G. Sabah (eds), 1988, **Advances in natural language generation : an interdisciplinary perspective**, 2 volumes. London : Pinter Publishers.

هذا الكتاب

هدفنا في هذا الكتاب أن نسائل إحدى النظريات اللسانية الوظيفية عمَّا يمكن أن تُمدّ به الدَّارس الذي يروم مقاربة قضايا اللغة العربية من منظور وظيفي، أي انطلاقاً من الفرضية العامّة القائلة بأن بنية اللسان الطبيعي الصورية ترتبط ارتباطَ تبعية بوظيفته الرئيسية، وظيفةِ التواصل داخل المجتمعات البشرية.

النظرية اللسانية المعتمدة هي «**نظرية النحو الوظيفي**»، التي اتخذناها إطارا نظرياً عامّا لأبحاثنا السابقة. أمَّا القضايا التي ستكون موضوعاً لهذا البحث فقد اخترناها معتمدين معيارين أساسيين اثنين : **أولا**، جدة هذه القضايا بالنظر إلى ما بحثنا فيه فيما سبق من أعمالنا فهي إما إشكالات لم نَتطرّق اليها البتة أو عالجناها دون أن نُوفّيها حقها من المعالجة أو تناولناها من منظور نموذج النحو الوظيفي الأوّل وبقي علينا أن نعيد النظر فيها لتبيّنِ كيفية تناولها في إطار النموذج الحالي ؛ **ثانيا**، مدى الاستفادة التي يمكن أن تحصّلها لسانيات العربية من دراسة هذه القضايا من ناحية ومدى الربح الذي قد يعود من هذه الدراسة على نظرية النحو الوظيفي من ناحية أخرى.

الثمن : 70 درهم